إطلاق خارطة طريق لتدشين استراتيجية الشمول المالي

أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد التاسع عشر | جمادى الآخرة 1441 - يناير 2020

«المجلس الاستشاري» يشيد بإجراءات الهيئة لتطوير الأسواق

«الأوراق المالية» تكشف عن منظومة مبادرات رقمية في «جيتكس للتقنية 2019»

«الهيئة» تنظم حملات توعوية مكثفة خلال «أسبوع المستثمر العالمي»

«الهيئة» تنظم ملتقى لإدارة علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

توفيراً للوقت والجهد، يمكنك عبر التطبيق الذكي للهيئة أو بوابتها الإلكترونية، الحصول على الخدمات التالية:

www.sca.gov.ae

TOLL FREE 800722823 الرقم المجاني

scauae sca.uae sca_uae sca_uae

المحتويات

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد دليل معايير الانضباط المؤسسي و«حوكمة الشركات المساهمة» 6

«الأوراق المالية» تطلق خارطة طريق لتدشين استراتيجية الشمول المالي 8

الهيئة تناقش في مدريد التمويل المستدام والتكنولوجيا المالية 14

الهيئة تنظم حملات توعوية مكثفة خلال «أسبوع المستثمر العالمي» 16

«الهيئة» تنظم ملتقى لإدارة علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة 28

ملف التوعية

- استقلال مدققي الحسابات ضمان لنزاهة البيانات المالية للشركات
- «أعلى عائد وأدنى خطر» شرطان أساسيان للاستثمار الأمثل
- 7 مزايا اقتصادية لبورصات «عقود السلع المستقبلية»
- ضوابط لصفقات «الأطراف ذات العلاقة» بالشركات المساهمة
- قرار ينظم آلية التعامل مع «الشركات الخاسرة» المدرجة

32 إلى 44

غلاف العدد

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

فائزتي ببرنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة ISO 9001:2008 certified

لنتواصل بلا حدود
في أي وقت وفي أي مكان

الآن...وبعد أن أصبحت خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع بمتناول يدك أينما كنت وفي أي وقت شئت على أي من الأجهزة الذكية ومن خلال مركز التطبيقات جوجل بلاي وأبل ستور فقد أصبح بإمكانك الاطلاع على قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعميمات والقرارات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزة محرك البحث المتوفرة بكل من اللغتين العربية والإنجليزية.

www.sca.gov.ae

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

م. سلطان بن سعيد المنصوري

يتزامن صدور هذا العدد من مجلة "أوراق مالية" مع مرور 20 عاماً على صدور قرار المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه رقم (4) لسنة 2000 الذي وضع حجر الأساس في صرح هيئة الأوراق المالية والسلع والأسواق المالية النظامية بالدولة.

ومنذ ذلك الحين انطلقت الهيئة بخطوات سريعة من أجل تحقيق الأهداف التي أنيطت بها، فقامت بتطوير منظومة تشريعية متكاملة تتناول كل مايتعلق بإصدار وإدراج وتداول الأوراق المالية وعقود السلع وآلياتها، كما قامت باتخاذ الإجراءات التي من شأنها النهوض بسوق رأس المال الوطني بناء على أسس علمية ومهنية ووفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

وقطعت الهيئة شوطاً مهماً على طريق تطوير الأسواق المالية وترقيتها إلى أسواق ناشئة على مؤشر "مورجان ستانلي" للأسواق المالية ومؤشر "فوتسي" للأسواق الثانوية الناشئة، وهما من أبرز مؤشرات الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي أسهم في تعزيز تنافسية هذه الأسواق على المستوى العالمي وزاد من جاذبيتها لدى المستثمرين الأجانب، ثم أتبعت الهيئة ذلك بعدد من المبادرات والإجراءات التي تمهد الطريق نحو ترقية الأسواق إلى أسواق متقدمة، وتضمن ذلك تفويض الأسواق المالية بعض اختصاصات الهيئة وفق منهجية الأسواق ذاتية التنظيم SRO وتحويلها من نمط الأسواق الرأسية إلى نموذج الأسواق الأفقية، وقد تطلب ذلك إجراء تطوير على البنية التشريعية للأسواق لتمهيد الطريق لظهور شركات تقاص وإيداع وتسوية منفصلة.

ومارست الهيئة صلاحياتها في الترخيص لعدد من أهم الخدمات والآليات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية، كوسطاء الأوراق المالية والسلع، وشركات الخدمات المالية، والتقاص المركزي، وشركات الاستثمار، وذلك إضافة إلى قيد الشركات المساهمة العامة والخاصة تمهيداً للإدراج.

وقد تفردت هيئة الأوراق المالية والسلع بين نظيراتها في المنطقة بكونها الجهة الرقابية الوحيدة في المنطقة العربية التي تتولى الإشراف على بورصة لتداول عقود السلع، بعد أن قامت العام 2005 بترخيص بورصة دبي للذهب والسلع كأول بورصة من نوعها على المستوى الإقليمي، بجانب سوقي أبو ظبي للأوراق المالية ودبي المالي اللذين رخصتهما الهيئة العام 2000.

كذلك كانت الهيئة الأولى في المنطقة العربية التي بادرت بتطبيق نظام الافصاح الالكتروني XBRL، وكذلك الأولى عالمياً في تطبيق هذا النظام باللغة العربية، وبما يتفق مع النظام المالي الإسلامي. كما كانت الجهة التنظيمية الأولى في المنطقة العربية التي تقوم بالتطبيق الإلزامي لقرار "ضوابط الحوكمة والانضباط المؤسسي" ضمانا لاتباع قواعد الإدارة الرشيدة. وفضلاً عن ذلك أسست أول مركز للتدريب والاختبارات المهنية بغرض تأهيل العاملين في صناعة الخدمات المالية يقوم بتقديم برنامج يضاهي نظيره في أفضل الأسواق المالية العالمية.

وعلى مستوى العلاقات الدولية أسست الهيئة "اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية" كأول اتحاد مهني من نوعه في الوطن العربي، وتم اختيار دولة الإمارات كمقر له ولأمانته العامة، كما أصبحت الهيئة عضوا نشطاً في العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو" التي فازت الهيئة بعضوية مجلس إدارتها ورأست لجنة الأسواق الناشئة بها التي تعتبر أكبر وأهم لجانها، كما تبوأت مقعد نائب رئيس المنظمة.

وبمثل ماحظيت به الهيئة من تقدير على الصعيد الدولي تم تكريم الهيئة على أعلى المستويات في دولة الإمارات حيث كرمتها القيادة الرشيدة للدولة عدة مرات بعد فوزها بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز –ضمن برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي التي تعد أرفع جائزة للتميز المؤسسي على مستوى الجهات الحكومية الاتحادي– وكذلك جائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، و جائزة أفضل مبادرة داعمة للتوازن بين الجنسين على مستوى الدولة وجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية.

وليس هذا إلا غيض من فيض ونذر يسير من سيرة الهيئة الحافلة بالإنجازات على مدى عقدين من الزمن، ولم يكن ليتحقق ذلك إلا بدعم القيادة الحكيمة للدولة وتشجيعها المتواصل وتسخير كافة الإمكانات اللازمة من أجل تحقيق المراكز الأولى عالمياً والوصول بالأسواق المالية بالدولة إلى مصاف الأسواق المالية المتقدمة.

نسأل الله التوفيق والسداد،،

عزيزي المستثمر.. احرص على الاطلاع على
«دليل حقوق المستثمرين في الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة»
عبر البوابة الإلكترونية للهيئة www.sca.gov.ae

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority

الإمارات العربية المتحدة

United Arab Emirates

دليل
حقوق المستثمرين في الأوراق المالية
بدولة الإمارات العربية المتحدة

عزز معلوماتك.. تنمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين
والشمول المالي بالأسواق المالية

كلمة الرئيس التنفيذي

د. عبيد سيف الزعابي

مع مطلع العام الجديد وبداية العقد الثالث من عمر الهيئة التي تأسست العام 2000م ترنو هيئة الأوراق المالية والسلع للمستقبل بنظرة متفائلة، وتضع نصب أعينها تنفيذ المبادرات والأنشطة التي تضمنتها خطتها التشغيلية للعام 2020 في إطار الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وهي في هذا الصدد تخطو خطوات واسعة على درب تطوير الأسواق المالية والارتقاء بها إلى مصاف الأسواق المالية المتقدمة.

والواقع أن الهيئة في مسعاها هذا- وبدعم وتوجيه من مجلس إدارتها برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة- لا تألو جهداً في التنسيق مع الأسواق وأصحاب المصلحة وشركاء الصناعة بشأن مشروعاتها ومبادراتها، موقنة أن من شأن وضعها موضع التطبيق زيادة جاذبية الأسواق سواء من خلال توفير المزيد من المنتجات لتنويع الاستثمارات (مثل الصكوك، والصناديق الإسلامية، والأسهم الممتازة فضلاً عن الأسهم والسندات)، أو من خلال التمكن من إدارة مخاطر الاستثمار بطريقة أكثر فاعلية (عن طريق استخدام المشتقات والبيع على المكشوف) أو عبر توفير خدمات جديدة من شأنها تسهيل دخول السوق (كالتقاص المركزي والعهدة).. أو إتاحة آليات جديدة (مثل الحسابات المجمعة في الأوراق المالية، والتسليم مقابل الدفع المتكامل، وتسهيل متطلبات فتح الحسابات)، وغيرها من المشاريع التي نثق من قدرتها على أن تشكل رافعة للأسواق وتجذب المزيد من الاستثمارات وتوفر السيولة المطلوبة لتحقيق أداء أفضل.

ومن المنتظر أن يتم العام الجاري في إطار تحقيق الهدف الأول من الخطة التشغيلية للهيئة للعام 2020 -المتمثل في تعزيز الإطار التشريعي اللازم لتطوير أسواق رأس المال بالدولة- إصدار مجموعة من الأنظمة التي سينعكس أثرها إيجاباً على أسواق رأس المال ، وأهمها:

• نظام الحوكمة وفق أفضل الممارسات العالمية متضمناً أحكام التقارير المتكاملة وتوازن الجنسين ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG...ونظام الأصول المشفرة Crypto assets.

• نظام الصكوك الإسلامية المعدل كلياً، ونظام صناديق الاستثمار المعدل وفق أفضل الممارسات العالمية ومتطلبات الصناعة والأحكام المتعلقة بالصناديق الإسلامية.ووفق الجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية الهيئة لتطوير سوق رأس المال الإسلامي.

• نظام التمويل الجماعي القائم على الملكية Crowdfunding، في إطار مبادرات الهيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من خلال سوق رأس المال.

• ضوابط الملاءمة Suitability للمنتجات المالية، ونظام اعتماد مراقبي الحسابات والرقابة على جودة أعمالهم.

• نظام الأسهم الممتازة، وكذلك ضوابط تحديد الجهات المهمة نظامياً SIFI (الخاضعة لإشراف الهيئة) وإجراءات التعامل معها.

وفضلاً عن ذلك من المقرر أن يتم خلال العام 2020 تجميع أنظمة وقرارات الهيئة في كتيب التشريعات Rulebook، وتفعيل المبادئ التوجيهية لأسواق المال المستدامة، ووضع آلية التعامل مع الشركات المتعثرة الموقوفة عن التداول.

كما تتضمن مبادرات الهيئة للعام الجديد- وفقا للهدف الثاني للخطة التشغيلية 2020 المتمثل في حماية حقوق المستثمرين بالأسواق المالية- مايلي:

• إنشاء وتفعيل البوابة الالكترونية الموحدة لإجراءات الترخيص من خلال الربط الالكتروني مع الشركاء الاستراتيجيين.

• رفع كفاءة عمليات الإشراف والرقابة على الشركات المدرجة والمتعاملة بالأسواق عبر متابعة إفصاحات الشركات المساهمة العامة المدرجة (المحلية والأجنبية) عن القوائم المالية السنوية، والعمل على خفض المخالفات الجسيمة المتعلقة بممارسات الشفافية والحوكمة.

• تعزيز استقرار الأسواق المالية وحمايتها من المخاطر النظامية المحتملة نتيجة مزاولة الأنشطة المرخصة من الهيئة.

وفيما يخص الهدف الثالث للخطة التشغيلية 2020 -المتمثل في تعزيز ممارسات الشفافية وحوكمة الشركات- فسوف تواصل الهيئة العمل على المسارات التالية:

• نشر وزيادة الوعي الاستثماري والقانوني بين المتعاملين في الأسواق من خلال المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي؛ حيث يتم توجيه برامج التوعية المالية والاستثمارية للجمهور العام والمستثمرين والمتخصصين وطلبة الجامعات، مع استقطاب المزيد من متابعي الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي.

• رفع الكفاءة المهنية للعاملين وغير العاملين في السوق المالي، من خلال طرح برامج تعليمية وورش عمل لتأهيل العاملين وغير العاملين في الهيئة، وتوفير اختبارات برامج الترخيص المهني للعاملين بالسوق المالي.

• تفعيل مؤشر قياس "مستوى فاعلية امتثال الشركات لضوابط الحوكمة".

وبموازاة ذلك ستواصل الهيئة العمل على إيجاد أسواق مالية مستدامة؛ بعد أن بادرت بتشكيل مجموعة عمل مشترك هي الأولى من نوعها في مجال التمويل المستدام، ضمت الجهات التنظيمية المالية والأسواق المالية في دولة الإمارات، منوطة بتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل المستدام في الدولة لتشجيع وتطوير الفرص الاستثمارية ورفع مستوى جودة الاستثمارات المستدامة.

وأخيراً فإنه مما لا شك فيه أن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات تعبر عن اقتصاد متين وصلب ومستدام، ومن ثم فإن الأسواق المالية مطالبة بأن تعكس هذا الأداء، وسوف تبذل الهيئة قصارى جهدها وستسخر كافة إمكاناتها لتحقيق هذا الهدف، والله الموفق.

تعديل نظام إدراج وتداول السلع واعتماد نظام نشاط عضو التقاص العام

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يعتمد دليل معايير الانضباط المؤسسي و«حوكمة الشركات المساهمة»

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع «دليل معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة»، وذلك خلال اجتماعه الثاني عشر (من الدورة السادسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة. كما وافق في اجتماعه الحادي عشر على تطبيق الإجراءات الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

واعتمد المجلس الدليل، الذي أعدته إدارة الهيئة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ومن أبرز ملامح النظام الجديد تضمينه معايير ومتطلبات جديدة تتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG.

واشترك في إعداد الدليل بيت خبرة متخصص، وتم عرضه على كبريات الشركات العاملة في المجال، وكذلك نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة لتلقي ملاحظات الصناعة ومرئيات ذوي الصلة ووضع المناسب منها في الاعتبار عند الصياغة النهائية، وإجراء التعديلات التي اقترحتها اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة قبل عرضه على اجتماع المجلس.

وخلال الاجتماع، اطلع المجلس على جدول مقارنة بين قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة ومشروع دليل معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، وكذلك تقرير بشأن أبرز الملامح الجديدة للمشروع.

ووجه مجلس الإدارة عند اعتماده لمشروع الدليل إلى مراعاة عدم وضع سقف نسبة الملكية لمن يرغب بتوكيل أي من الممثلين المعينين من قبل الشركة المتعلقة بالفقرة (1) من البند (ج) من المادة (39) من مشروع النظام، كما وجه بإعطاء الشركات مهلة لتطبيق التعديلات الجديدة حتى نهاية 2020 على أن يقوم المجلس عندها بالنظر في تمديد المهلة حال الاقتضاء وفق كل حالة على حدة.

معايير الملاءمة والمناسبة للعملاء

وأقر مجلس إدارة الهيئة مشروع قرار بشأن معايير الملاءمة والمناسبة، ويقصد بتلك المعايير المعلومات التي يتعين على الجهة المرخصة الحصول عليها واستيفائها من كل عميل- باستثناء المستثمر المؤهل- قبل إجراء أي تعامل معه، وذلك من خلال قياس أهداف العميل الاستثمارية ومركزه المالي وقدرته المالية وخبرته وغيرها من أدوات القياس الأخرى التي تمكن الجهة المرخصة من بيان مدى ملائمة ومناسبة العميل للاستثمار المقبل عليه.

وكانت إدارة الهيئة قد قامت بعرض مشروع القرار على كبرى الشركات العاملة في المجال كما تم عرضه على الموقع الإلكتروني للهيئة ودراسة الملاحظات الواردة والأخذ بالمناسب منها.

واطلع المجلس على قائمة ضمت الملاحظات الواردة من الصناعة بخصوص المشروع وما أخذت به الهيئة من هذه الملاحظات عند إعداد الصياغة النهائية للمشروع.

ويتكون النظام من 10 مواد تتناول التعريفات،

المجلس يوجه بالتطبيق التجريبي للتصويت الإلكتروني في اجتماعات الجمعية العمومية لعينة من الشركات المدرجة

ونطاق التطبيق، ومعايير الملائمة، وتقرير الملاءمة، والتزامات الجهة المرخصة، ومعايير المناسبة، وتقرير المناسبة، والتزامات الجهة المرخصة، والجزاءات، وسريان القرار.

إدراج وتداول السلع

اعتمد مجلس إدارة الهيئة مقترحاً بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (157ر) لسنة 2005 في شأن النظام الخاص بإدراج وتداول السلع وعقود السلع، وذلك باستثناء شركات وساطة السلع الأجنبية من بعض متطلبات القرار المذكور، وهي متطلبات تسليم تقارير القوائم المالية وفصل الحسابات والملاءة المالية، وذلك بعد أن أحيط علماً بتوصيات اللجنة التنفيذية بخصوص مشروع التعديل. ويكمن سبب التعديل المقترح في صعوبة التزام شركات وساطة السلع الأجنبية لمتطلبات تسليم تقارير القوائم المالية وفصل الحسابات والملاءة المالية الواردة في القرار المشار إليه أعلاه، وذلك في ظل خضوعها لمتطلبات رقابية مشابهة لتلك المتطلبات، إلا أنها تختلف في آلية تنفيذها، فضلاً عن أن تلك الشركات هي في الأصل خاضعة لجهات رقابية مثيلة في بلدها الأم، علماً بأن الاستثناء أعلاه يقتصر فقط على الشركات الأجنبية الخاضعة لجهات رقابية مثيلة في البلد الأم تفرض متطلبات مشابهة، شرط أن تكون هذه الجهة الرقابية عضو عامل أو عضو مرتبط لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، ضماناً للتعاون في المجال الرقابي حال استدعى الأمر ذلك.

التصويت الإلكتروني

اطلع المجلس على مذكرة أعدتها إدارة الهيئة بخصوص استخدام التصويت الإلكتروني مرفق بها نتائج استبيان أجرته الهيئة (على 124 شركة مدرجة وشريحة كبيرة من المستثمرين النشطين في آخر 12 شهر بلغ عددهم 2010 مستثمر)، وقرر تجربة التصويت الإلكتروني المباشر والمرئي بالبدء مع الشركات الكبيرة بحيث يتم تطبيقه على أكبر 3 شركات وبنوك وإحدى شركات قطاع التأمين للوقوف بداية بشكل عملي على التحديات التي قد تنجم جراء استخدام آلية التصويت إلكتروني.

واطلع المجلس على تقرير أعدته إدارة الهيئة بشأن التحديات والعقبات التي تواجه صناع السوق وما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها والتوصيات والإجراءات المقترحة لتفعيل دور صانع السوق بشكل أكثر فعالية، والتوجيهات السابق صدورها من المجلس بعقد اجتماعات مع الأسواق المالية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن توفير البيئة الملائمة للمؤسسات المالية المعنية بالعمل كصانع سوق، وتناول التقرير الإجراءات المقترحة من جانب الهيئة والأسواق، والإجراءات التي تم تنفيذها لتفعيل دور صانع السوق على الصناعة وقطاع الأسواق المالية بشكل عام.

كما اطلع المجلس على مذكرة بشأن رفع نسبة التوطين بالشركات المساهمة العامة العاملة في القطاع العقاري ووجه بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتوطين بهذا الخصوص.

نظام نشاط عضو التقاص العام

وكان مجلس الإدارة قد وافق في اجتماعه الحادي عشر (من الدورة السادسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي والذي عقد برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة، على إصدار نظام خاص لتنظيم هذا النشاط. ومن أبرز ملامح النظام ما يلي:

- تنظيم شروط الترخيص باعتباره نشاطاً مالياً.
- تنظيم أحكام الضمان وآلية تسييله.
- وضع نظام داخلي لطالب الترخيص لضمان حقوق الجهات المتعاقد معها والمستثمرين.
- تحديد التزامات طالب الترخيص تجاه الهيئة والجهات المتعاقد معها بشكل واضح وصريح.
- تحديد الجزاءات المفروضة على طالب الترخيص عند إخلاله بالنظام.

ويتكون النظام من 16 عشرة مادة من بينها: التعاريف، ونطاق التطبيق، وشروط الترخيص، وطلب التخيص، ومدة الترخيص وتجديده، وإلغاء الترخيص، وتسييل أو استخدام الضمان، والنظام الداخلي لعضو التقاص العام، والتزامات عضو التقاص العام تجاه الهيئة، والتزامات عضو التقاص العام مع الجهة المتعاقد معها وعملائها، والرقابة والتفتيش، والشكاوى، والجزاءات.

تعديلات على أنظمة الهيئة

وافق مجلس الإدارة على تعديل 4 أنظمة على النحو التالي: متطلبات التقارير المالية للأنشطة المرخصة من الهيئة، تعريف المستثمر المؤهل، تعريف المعلومة الجوهرية،تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.

وقرر المجلس الموافقة على تطبيق الإجراءات الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها (وتتضمن قيام السوق بتمييزها بعلامة خاصة على شاشة التداول)، وذلك اعتباراً من نهاية الربع الثالث من العام 2019.

ملامح دليل معايير الانضباط المؤسسي

- تضمينه معايير ومتطلبات جديدة تتعلق بالاعتبارات البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG
- إلزام الشركات بتعيين أمين سر مجلس إدارة، وتم تحديد شروط شغل هذه الوظيفة، ومهام أمين السر، وذلك في المادة (8).
- إلزام الشركات بتعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين غير التنفيذيين، وذلك في المادة (5/9).
- إجراء مزيد من التوضيح لآلية الإفصاح عن مصالح عضو مجلس الإدارة الجديد والمرتبطة بالشركة من خلال إلزامه بتقديم «إقرار المصلحة» عند توليه مهامه، وذلك في المادة (11).
- استحداث معايير الملائمة والمناسبة لأعضاء مجلس إدارة الشركة، وذلك في المادة (18)، وإجراء مزيد من التوضيح لإجراءات التعامل مع حالات تعارض المصالح، وذلك في المواد (32 - 38).
- النظام يستحدث أسلوب إدارة جديد للشركة من خلال تمكينها –اختياريًا– من الأخذ بنظام هيكل الحوكمة المزدوج، وذلك في المواد (53 - 56) تتلخص فكرة أسلوب الإدارة في وجود لجنتين منبثقتين من مجلس الإدارة، إحداهما لجنة تنفيذية تعنى بالإشراف المباشر على عملية الإدارة التنفيذية للشركة، والأخرى لجنة رقابة تتولى مهام الرقابة على أعمال مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وإدارة الشركة.
- إجراء مزيد من التوضيح لإجراءات إدارة المخاطر في الشركة، من خلال تمكين مجلس الإدارة –اختيارًا– من تشكيل لجنة دائمة تكون مسؤولة عن المخاطر وفقًا لحكم المادة (62)، وكذلك إجراء المزيد من التفصيل في الإجراءات، وذلك في المواد (65 - 72).
- استحداث أحكام تعطي مجلس الإدارة –اختيارًا– إمكانية تشكيل لجنة تقنية يكون غرضها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بالدور العام للتقنية في تنفيذ استراتيجية أعمال الشركة، وذلك في المادة (63).
- إجراء مزيد من التوضيح للإفصاحات المرتبطة بالحوكمة، وذلك في المواد (73 - 77).
- استحداث أحكام تنظم حوكمة الشركات التابعة، والتي تشكل مجموعة شركات واحدة، وذلك في المادة (78).
- استحداث أحكام تنظم المسؤولية المجتمعية للشركة، وذلك في المادة (80).

«الأوراق المالية» تطلق خارطة طريق لتدشين استراتيجية الشمول المالي

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مبادرة لإطلاق خارطة طريق ترسي أساساً لتدشين استراتيجية الهيئة للشمول المالي.

وتكفل الاستراتيجية الوصول بالخدمات والمنتجات المالية لكافة شرائح وفئات المجتمع، وبما يحقق الفكرة التي تكمن وراء المقصود بالشمول المالي وعلى وجه الخصوص تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات.

توعية وتثقيف

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، إن استراتيجية الهيئة للشمول المالي تعمل على الوصول بخدمات ومنتجات الأوراق المالية لأكبر عدد ممكن من الأفراد بدولة الإمارات من كافة الشرائح العمرية والاجتماعية والثقافية، وأنها ترتكز على توعية وتثقيف المستفيدين والمستهدفين من الخدمات والمنتجات المالية بحقوقهم وواجباتهم، وذلك من خلال التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين في قطاع سوق رأس المال، والجهات الأخرى المعنية بشأن توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات والمنتجات في أرجاء الدولة، واستفادة كل هيئة رقابية من المنافذ التي توفرها الهيئات الأخرى.

وأضاف معاليه أن الهيئة تعمل على صياغة استراتيجية على مستوى الدولة كمبادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع تشترك فيها كافة الجهات المعنية، وأن هذه الاستراتيجية تستهدف تحقيق عدد من الأهداف من بينها: توفير منتجات وخدمات مالية، وتيسير إجراءات وتكلفة الوصول إليها، وتوفير المعلومات الكاملة بشأنها، وتوفير أدوات تساعد في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية ومنها خدمات الاستشارات، وتوظيف الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق هذه الأهداف.

ويتمثل الشركاء الاستراتيجيون للهيئة في هذه المبادرة في كل من الأسواق المالية

وبورصة عقود السلع (سوق أبوظبي للأوراق المالية- سوق دبي المالي- بورصة دبي للذهب والسلع)، ومؤسسات السوق التي تشمل كافة الجهات المرخصة من الهيئة لممارسة أنشطة الأوراق المالية، والجهات المصدرة للأوراق المالية: الشركات المدرجة وصناديق الاستثمار وغيرها، والشركات الجديدة التي تقدم منتجات وخدمات مبتكرة (مثل استخدام التكنولوجيا) بالإضافة إلى المستثمرين ورواد الأعمال.

تنسيق وتعاون

وتتوقع الخطة المعلنة أن يتم التنسيق والتعاون مع كل من الجهات المعنية التي تنظم قطاعات أخرى من السوق، ومنها: وزارة الاقتصاد- المصرف المركزي- هيئة التأمين- وزارة العدل- وزارة المالية- هيئة تنظيم الاتصالات- المؤسسات الخيرية مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة وIFC وغيرهم من الجهات التي تريد الدخول في المبادرة. وتسعى الخطة إلى الوصول بالخدمات المالية المقدمة لمختلف فئات المجتمع من الموظفين، والمتقاعدين، وربات المنازل، والشباب، والعمالة المساعدة، وذوي الدخل المنخفض، وأصحاب الهمم، وكل من لا يعلم/ لا يصل لأسواق رأس المال، علماً بأن الخدمات المالية تشمل شركات أوراق مالية، وبنوك ومؤسسات مالية، وشركات تأمين، وخدمات تمويل غير مصرفي (Crowd funding- صناديق تمويل حكومية.....)، وشركات بطاقات ائتمانية.

وعرضت الخطة المقومات المتوافرة لدى الهيئة التي تشكل محاور لتحقيق الشمول المالي، من بينها وجود مشروع وطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي الذي سيكون أحد الأدوات المساعدة في الوصول لشرائح جديدة من المستثمرين، وذلك من خلال: التطبيقات الإلكترونية والذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمحاضرات، وكذلك مشروع التكنولوجيا المالية FinTech، الذي سيساهم في نشر التكنولوجيا المالية التي تساعد أكبر عدد من المستثمرين والمتابعين وغيرهم للوصول لخدمات ومنتجات أسواق رأس المال، فضلاً عن التداول الالكتروني، والتمويل الجماعي Crowd funding، ومبادرة SMEs مع الصناديق الحكومية.

توعية المستثمرين

يشار إلى أن المشروع الوطني لتوعية المستثمرين والشمول المالي شهد تنفيذ أنشطة ومبادرات عديدة شملت تنظيم 69 فعالية مختلفة تشمل ورش ومحاضرات وندوات وحلقات نقاشية ومجالس ومسابقات، ونشر 80 مقال ومادة توعية بالصحف اليومية بالدولة، وما يزيد عن 1500 نشرة توعية بالصحف ووكالة أنباء الإمارات والمواقع الإلكترونية، وكذلك 450 نشرة توعية على مواقع التواصل الاجتماعي، ورفع ما يقارب 40 مقطع فيديو توعوي على قناة الهيئة على اليوتيوب من بينها 20 مقطعاً تم إنتاجها بتقنية الرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد، وطباعة 16 اصداراً توعوياً يشمل المطويات والبوسترات وكتيبات التوعية، وإنتاج ونشر 10 انفوجرافيكس توعوي، وإصدار 6 أعداد من مجلة "أوراق مالية" المخصصة لأغراض التوعية، إضافة إلى المشاركة في 9 معارض، وتنظيم 4 مؤتمرات، فضلاً عن استخدام قنوات متنوعة لعرض رسائل التوعية المرسومة الثابتة والمتحركة تشمل دور السينما وأجهزة الصراف الآلي وشاشات الاعلانات الضوئية المتحركة الموجودة في الطرقات وشاشات منصات العرض بالمراكز التجارية، إضافة إلى مئات الآلاف من الرسائل النصية القصيرة SMS عبر "اتصالات".

جمع المعلومات

ويتطلب تطبيق الخطة جمع معلومات لفهم احتياجات المجتمع في دولة الإمارات (قد تشمل إجراء استبيانات، الاجتماع مع بعض المؤسسات من القطاع العام والخاص، وعقد جلسات مركزة وورش عمل لتحديد ما تم من مبادرات والمشاكل والتحديات والفرص وأولويات التطبيق من حيث الفئات والخدمات إلخ.

كما تضع الخطة في اعتبارها بالإضافة إلى ذلك النظر في خفض تكلفة الحصول على الخدمات المالية، مثلاً تشجيع المنافسة ودخول شركات جديدة للقطاع، وتسعير الخدمات المالية على أساس الشرائح (وفقاً لدخل- تعاملات كل مستثمر)، إلخ.. مع توفير وتنويع الخدمات والمنتجات المالية المستهدفة للجمهور، وذلك عبر تقديم الدعم التنظيمي ومنه وضع خطة زمنية لتسريع إصدار التشريعات لتوفير الأدوات المالية المختلفة، وتوفير البيئة المساعدة على ذلك، وكذلك تنظيم فعاليات ومنتديات تعرض فيها المشاكل التي تم تحديدها ومحاولة إيجاد حلول مبتكرة لها (مثلا تنظيم ملتقى تعرض فيه أهم المواضيع التي تم تحديدها ودعوة جميع الفئات المعنية للمشاركة في إيجاد حلول مبتكرة).

تحديد الأدوار

وفي إطار التنفيذ، ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الأخرى لتحديد الأدوار، سواء كانت جهات خاضعة للهيئة، أو الجهات الرقابية الأخرى المأمول مشاركتها، كما ستقوم الهيئة كذلك بالتنسيق مع كافة الجهات التي تقع تحت اختصاص الهيئة للتنسيق لتنفيذ المبادرة.

يشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع ضمنت هيكلها الوظيفي قسماً خاصاً بالتوعية والشمول المالي كوحدة إدارية مناط بها تحقيق أهداف الهيئة في نشر وتنمية الوعي الاستثماري، والمساهمة في توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالمنتجات والخدمات المالية، بما ييسر إجراءات وصول كافة شرائح المجتمع لها.

معالي سلطان المنصوري يستقبل أعضاء المجلس الاستشاري للهيئة

استعرض معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، بمكتبه بدبي، عدداً من المستجدات والتطورات ذات الصلة بالأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق الدولة. وناقش معالي سلطان المنصوري خلال لقائه أعضاء المجلس الاستشاري للهيئة، الذي يضم نخبة من الخبراء العالميين المتخصصين في صناعة الأوراق المالية، الاتجاهات العالمية الحديثة فيما يتعلق بصناعة الأوراق المالية خصوصاً ما يتعلق بضرورة مواكبة تأثير التقنية المتسارعة على عمل الأسواق والهيئات الرقابية المنظمة لها.

وأشاد أعضاء المجلس الاستشاري للهيئة، خلال الاجتماع، بإجراءات الهيئة بخصوص الأنظمة والتشريعات ومبادراتها لتطوير أسواق الأوراق المالية بالدولة

اجراءات الهيئة لتطوير الأسواق

وكان المجلس الاستشاري للهيئة قد بحث إجراءات دعم البنية الأساسية للأسواق المالية وإجراءات حماية المستثمرين وتنظيم المشتقات خارج المقصورة ومنصات تشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة.

وقد عقد المجلس اجتماعه في دبي برئاسة سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، وبحضور كامل أعضائه من الخبراء الأجانب والشخصيات العالمية البارزة في مجال الأسواق المالية إضافة إلى مدراء إدارات الهيئة ومستشاريها، وكذلك ممثلين على مستوى رفيع عن الأسواق المالية بالدولة. تم خلال الاجتماع تناول الموضوعات المعروضة على أجندة الاجتماع ومناقشتها وتقديم عدد من التوصيات التي تهدف لتطوير صناعة الأوراق المالية.

افتتح د. عبيد الزعابي –نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO–، الاجتماع بكلمة ألقى فيها الضوء على أبرز المشروعات والمبادرات التي تعمل عليها الهيئة، والأنظمة قيد الإصدار. وتركزت الموضوعات حول حماية المستثمرين سواء ما يتعلق بالمحاذير أو المسؤوليات أو فيما يخص التقاضي، وإجراءات تنظيم المشتقات خارج المقصورة OTC، والبنى الأساسية للأسواق، ومنصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs، وأهم التطورات العالمية.

ونوه سعادته إلى أن الهيئة والأسواق تعملان جنباً إلى جنب على تطوير ممارسات الحوكمة ومن ضمن الأساليب إصدار مؤشر للحوكمة.

حماية المستثمرين

وتم التوصل خلال الاجتماع إلى عدد من التوصيات بشأن المحاور المذكورة أعلاه؛ فعلى مستوى محور حماية المستثمرين تضمنت إمكانية تأسيس صناديق حماية المستثمرين باعتبارها وسيلة مهمة لحمايتهم، وعدم وضع أحكام تنظم سوق الأوراق المالية في قانون الشركات بحيث تكون كافة الأحكام متضمنة في قانون الهيئة، وضرورة فصل عمولات التداول عن عمولات الاستشارات المالية،

وكذلك الالتزام بتطبيق متطلبات الملاءمة عند بيع المنتجات المالية للعملاء، والأخذ بعين الاعتبار التجارب والممارسات العالمية التي راعت منع بيع بعض المنتجات المعقدة والخطرة للمستثمرين الأفراد، والتأكيد على ضرورة وضع متطلبات اعتماد والرقابة على مدققي الحسابات الخارجيين، ووضع معايير لأعضاء مجالس الشركات المدرجة.

قواعد ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة

وفيما يتعلق بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تضمنت التوصيات كذلك وضع قواعد ميسرة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل إدراجها بالأسواق الثانية، مع ضرورة أن يكون لديها مستشار إدراج، وتبسيط عمليات إصدار السندات من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التعاون مع الأسواق لاستخدام الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، والاستفادة من التجارب العالمية التي تقوم فيها الحكومات بتخصيص تمويل يتاح للجهات البحثية لإعداد أبحاث وتقارير عن هذه المشاريع.

التطورات التقنية

وناقش المشاركون التطورات التقنية العالمية اللافتة فيما يخص البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، وعبروا عن اهتمامهم بالنمو المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية والأصول المشفرة مع التأكيد على أهمية الحاجة لتشريعات تنظمها، وأن تكون لدى الجهات الرقابية الكفاءات والقدرات التي تستطيع القيام بالرقابة على التكنولوجيا المتطورة.

وتم خلال الاجتماع مناقشة إمكانية زيادة المدة لدعوة الجمعية العمومية، وضرورة توفير التصويت للمستثمرين في الجمعيات العمومية بالوسائل الالكترونية، مع إمكانية تعيين جهة تتولى التصويت عنهم بضوابط تضعها الهيئة، مع ضرورة وضع ضوابط التوكيل.

أما عن تنظيم المشتقات خارج المقصورة، فقد تدارس الخبراء المشاركون في الاجتماع وممثلو الهيئة مسألة تنظيم المشتقات خارج المقصورة مع الالتزام بالتقاص المركزي والإفصاح عن العمليات، مع مراعاة توافر حجم صناعة كبير يبرر عملية تنظيمها، وفي غير هذه الحالة يتم تطبيق إجراءات تقليل المخاطر عليها من خلال زيادة متطلبات رأس المال.

ولاحظ المشاركون في الاجتماع وجود تركيز على المستوى العالمي على جوانب المسؤولية المجتمعية المختلفة (البيئية- الاجتماعية- الحوكمة ESG) ، وعرضوا لرؤيتهم المستقبلية التي تتلخص في أنه قد يكون هناك تقييم للشركات من منظور الجوانب والأبعاد الثلاثة مثلما هناك تقييم ائتماني، واشاروا إلى أن الإفصاحات غير المالية أصبحت مهمة جداً للمستثمرين (فيما يخص الجوانب الاجتماعية- وتوازن الجنسين في مجالس الإدارات وغيرها). إضافة إلى التركيز على قواعد اعرف عميلك وتم التطرق من جانب الخبراء إلى الاستدامة البيئية التي تنمو بشكل كبير، مع الانتباه إلى الحاجة إلى المزيد من الجهود للمتابعة والتطور، والتنويه إلى أن طرح سندات خضراء سيادية يعد تفعيلاً لمبادرة التمويل المستدام.

«الأوراق المالية» عضو في الشبكة العالمية للابتكار المالي

انضمت هيئة الأوراق المالية والسلع إلى عضوية "الشبكة العالمية للابتكار المالي GFIN" التي تضم في عضويتها 50 مؤسسة وجهة رقابية عالمية رائدة في مجال الابتكار في القطاع المالي.

وتسعى الهيئة عبر انضمامها لعضوية هذه الشبكة إلى تعظيم دور الابتكار والأساليب الإبداعية في تطوير صناعة الأوراق المالية في الدولة بما يعزز من تنافسيتها، والمشاركة في المشاريع المبتكرة والاطلاع على أفضل التجارب والممارسات المقدمة من أعضاء الشبكة في هذا المجال، بما يعود بالنفع على القطاع المالي بالدولة من أسواق مالية وشركات ومستثمرين.

وتهدف "الشبكة العالمية للابتكار المالي" إلى إنشاء إطار جديد للتعاون بين الهيئات المنظمة للخدمات المالية بشأن الموضوعات المتعلقة بالابتكار، وتبادل الخبرات والمناهج المختلفة. وتتيح الشبكة منتدى ومنصة للعمل المشترك للتعاون وتبادل المعرفة ومناقشة الدروس المستفادة، مع تزويد الجهات ببيئة تجريبية يمكن من خلالها تجربة الحلول العابرة للحدود.تجدر الإشارة إلى أن الشبكة تعمل على توسيع نطاق الاطلاع على الأفكار والتجارب الجديدة في مختلف دول العالم، كما أن الانضمام للشبكة يتيح الفرصة للاطلاع على نتائج اختبار المنتجات أو الخدمات أو نماذج الأعمال في أكثر من جهة رقابية.

«الهيئة» تحصل على اعتماد تطبيق مواصفات «الآيزو»

حصلت هيئة الأوراق المالية والسلع على شهادة اعتماد من شركة "لويدز ريجيستر كواليتي أشورنس العالمية" لتطبيقها الارشادات العالمية لمواصفات شهادة الجودة "الآيزو 10002:2018"، وذلك في إطار جهودها الرامية الى تبني أفضل الممارسات العالمية والمتعلقة بإدارة ملاحظات المتعاملين.

ويأتي ذلك انطلاقاً من التزام الهيئة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في رفع مستوى رضا وسعادة المتعاملين وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم. وتسعى الهيئة من خلال تطبيقها للمواصفات، إلى خلق ثقافة مؤسسية تركز على المتعاملين، وتشجعهم على طرح آرائهم ومقترحاتهم والتعبير عن تحدياتهم باعتبارها الأساس لعمليات التطوير والتحسين.

وحصلت الهيئة على شهادة الاعتماد لالتزامها بآلية فعالة لمعالجة شكاوى العملاء وتحقيق احتياجاتهم، والوصول إلى درجة توقعاتهم، عبر التعامل مع الشكاوى باعتبارها فرصة لتحسين الأداء، وبالإضافة إلى قيامها بتنفيذ برامج تدريبية لموظفيها لتطوير أدائهم في مجال خدمة المتعاملين، وغيرها من الجهود التي تأتي في مصلحة المتعاملين مع الهيئة. وتوفر إرشادات شهادة "الآيزو10002:2018" العديد من الامتيازات للعملاء، ويتم منحها على أساس الالتزام بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها دولياً، ويساعد هذا المعيار على زيادة رضا العملاء، عبر تطبيق نظام وآلية لإدارة شكاوى العملاء، يحسن فهم ما يمكن توقعه من المؤسسة من حيث منتجاتها وعلاقاتها، ويخلق قناة مفتوحة تركز على التغذية الراجعة.

الأوراق المالية تطالب عددا من الشركات المدرجة بتقديم خطة لمعالجة الملاحظات الجوهرية التي رصدها مدقق الحسابات الخارجي

ضمن خطة ممنهجة، قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بمطالبة الشركات المساهمة العامة التي تم رصد ملاحظات جوهرية بشأن بياناتها المالية المدققة في تقرير المراجع الداخلي، بتقديم خطة عمل لإغلاق تلك الملاحظات وفق توقيعات مستهدفه قبل انتهاء السنة الحالية.

وكانت بعض الشركات المدرجة قد تم رصد تحفظات من قبل مدقق الحسابات الخارجي على بياناتها المالية، وبناء عليه فقد ارسلت الهيئة خطابات رسمية لرؤساء مجالس هذه الشركات لبحث آلية معالجة هذه الملاحظات والتحفظات ووضع خطة عمل لمعالجتها وإغلاقها.

«الأوراق المالية» تكشف عن منظومة مبادرات رقمية في "جيتكس للتقنية 2019"

معالي سلطان المنصوري يطلع على المشاريع الإلكترونية الجديدة للهيئة

أشاد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، بمستوى التطبيقات التي أعدتها الهيئة ووجه بمقترحات تطويرية لتحقيق المزيد من الأهداف بحيث تشمل المزيد من فئات المتعاملين.

وأعرب معاليه عن تقديره للمبادرات التقنية للهيئة التي تسهم في تطوير الأداء بالأسواق وتقديم الخدمات للمتعاملين بسهولة ويسر، حيث اطلع على المشاريع والمبادرات الإلكترونية الجديدة للهيئة. جاء ذلك خلال زيارة معاليه لمنصة الهيئة في معرض "جيتكس 2019".

الهيئة عرضت 6 مشاريع وتطبيقات ذكية في الحوكمة والتوعية والاختبارات المهنية والاستشارات القانونية والترخيص وإدارة العمل اليومي

وعرضت الهيئة على مدى أيام مشاركتها 6 مشاريع وتطبيقات ذكية في مجالات الحوكمة والتوعية والاختبارات المهنية والاستشارات القانونية والترخيص وإدارة العمل اليومي.

وتستهدف التطبيقات والمشاريع الإلكترونية والذكية زيادة جاذبية بيئة المال والأعمال للمستثمرين والمتعاملين، والتواصل مع الجمهور بمختلف الفئات والتعرف إلى احتياجاتهم بما يرتقي بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة وإتاحة كافة الخدمات بيسر وسهولة.

ومن ضمن المشاركات الأخرى التي عرضتها الهيئة، نظام الاستشارات القانونية، وتطبيق الهيئة الذكي، ونظام مراسلاتي، ونظام إدارة الترخيص.

المشاريع التقنية

قدم سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة شرحا لمعاليه حول المشاريع التقنية والمبادرات الذكية المعدة للمتعاملين من الأفراد والجهات والشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، وذلك في مستهل فعاليات اليوم الأول من الدورة الـ 39 لأسبوع جيتكس التقني 2019.

وكشفت الهيئة خلال فعاليات معرض "جيتكس" 2019 عن عدة مشاريع ضمن منصة الجهات الحكومية الاتحادية التي تجمع العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية الاتحادية.

دور ريادي

وقال الزعابي، إن "مشاركة الهيئة تعكس دورها الريادي في أخذ زمام المبادرة لتقديم آخر المستحدثات الرقمية في أسواق المال، كما تعبر كذلك عن اهتمامها بتطوير البيئة الرقمية في الهيئة بما يتفق مع التطورات التي لحقت على نظم العمل ويتواكب مع متغيرات ومستجدات الأسواق المالية.

وأضاف أن الهيئة عرضت نسخة مطورة من بوابتها الإلكترونية التي تظهر بحلة جديدة وتعتمد نظم تقنية متطورة تضمن سرعة تلبية متطلبات متصفحي الموقع من المتعاملين والمستثمرين، كما أن الهيئة كشفت في هذه النسخة عن مبادرتها الجديدة الخاصة بنشر وتعزيز الحوكمة في الشركات، والتي تخاطب أعضاء مجالس الإدارات بالشركات المدرجة وكذلك مسؤولي الحوكمة والمهتمين، وذلك فضلاً عن التطبيقات المستحدثة الخاصة ببرنامج التعليم المستمر

المبادرات التقنية للهيئة تسهم في تطوير الأداء بالأسواق وتقديم الخدمات للمتعاملين بسهولة ويسر

والاختبارات المهنية وعدد من التطبيقات والأنظمة الأخرى الخاصة بالترخيص والتوعية وغيرها...".

تطبيق "المجلس"

وكشفت الهيئة عن التطبيق الذكي "المجلس"، ويضم التطبيق كافة الجوانب المتعلقة بالتوعية والتثقيف والتعليم المستمر وحوكمة الشركات في منصة واحدة؛ حيث تتيح للجمهور الاطلاع على كافة المواد التوعوية والتثقيفية التي تصدرها الهيئة، وبما يتكامل مع مبادرة الهيئة الخاصة بالمشروع الوطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي، هذا بالإضافة الى أنه يعرض خدمات الهيئة في مجال التدريب والاختبارات المهنية التي تطلقها الهيئة لترخيص الوسطاء والعاملين في مجال الأوراق المالية، إضافة الى مشروع الحوكمة الذي يعني بأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة. واستعرضت الهيئة موقعها الإلكتروني الجديد، الذي قامت بتطويره مؤخراً ليتوافق مع المعايير والمتطلبات الحكومية، وبما يتيح للجمهور الوصول الى المعلومات وانجاز المعاملات بسهولة تامة وعلى مدار الساعة، كما استعرضت التطبيق الذكي لها، الذي يتيح للمستثمرين والمتعاملين والموظفين انجاز معاملاتهم من خلال هواتفهم الذكية، من أي مكان داخل أو خارج الدولة دون الحاجة للحضور الشخصي، بالإضافة الى نظام "مرسال" الداخلي، والذي يهدف الى تنظيم عملية المراسلات الداخلية، ويوفر خصائص متعددة مثل التوقيع الإلكتروني والملاحظات الصوتية والأرشفة.

وعرضت الهيئة نظام المستشار القانوني الذكي الذي تم تطويره باستخدام خاصية الذكاء الصناعي.

> تطوير المنظومة التشريعية لصناعة أسواق رأس المال لتواكب أفضل الممارسات العالمية

> المبادرات الرقمية للهيئة تهدف لتطوير البيئة الاستثمارية والارتقاء بالخدمات المقدمة للمتعاملين ونشر التوعية المالية

ويتيح النظام للمتعاملين إرسال استفساراتهم وطلبات الاستشارة القانونية، ويقوم النظام، وبناء على قاعدة بيانات التشريعات الخاصة بالهيئة، بتوفير الإجابات على الأسئلة الشائعة.

كما عرضت الهيئة نظام إدارة الترخيص -المطور من قبل شركة OPEN TEXT- ضمن النظام الموحد للإدارات الفنية؛ ويستهدف تنظيم اجراءات العمل اليومي بالإدارة، وتسهيل تقديم طلبات من قبل العملاء من خلال اعادة هندسة الاجراءات والمتطلبات الخاصة بالترخيص؛ حيث أتاح النظام ربط الهيئة مع شركائها الاستراتيجيين وعدد من الجهات المحلية ذات الصلة بالأسواق المالية.

وعلى هامش مشاركة هيئة الأوراق المالية والسلع في معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات 2019 بدبي، قال د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة إن المراكز القيادية التي تبوأتها الهيئة على الصعيد الدولي وفي عدد من المحافل والمنظمات والتقارير تأتي تقديراً للمكانة التي تحظى بها دولة الإمارات على مختلف الأصعدة وتعكس الجهود الدؤوبة لمجلس إدارة الهيئة- برئاسة معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد- من حيث: العمل على تطوير البنية التشريعية من خلال إصدار الأنظمة والقرارات واقتراح التعديلات عليها لمواكبة المتغيرات والمستجدات في الأسواق المحلية والعالمية.

المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية

وأضاف أنها تأتي انعكاساً لتبني الهيئة أساليب مستحدثة ومبتكرة لتعزيز المنظومة الرقابية (الإلكترونية والمباشرة)، والارتقاء بالهيكل التنظيمي والكادر الفني والإداري عبر استحداث إدارات وأقسام جديدة، وإطلاق المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي.

وتابع الزعابي أن الهيئة لا تدخر جهداً في التصدي لكافة المخالفات المتعلقة بأسواق رأس المال، وذلك انطلاقاً من الدور الرقابي المناط بها بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 في شأن هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وكذلك القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والأنظمة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وذلك بما يصب في صالح الاقتصاد الوطني ويكفل سلامة المعاملات وحماية المستثمرين.

«الأيوسكو» تبحث معالجة تحديات الاستقرار المالي

الهيئة تناقش في مدريد التمويل المستدام والتكنولوجيا المالية

بحث اجتماع مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO"، الذي عقد بمدريد مؤخراً، دور المنظمة في معالجة التحديات المتعلقة بالاستقرار المالي في أسواق رأس المال، وتوقعات المخاطر لعام 2020، والتكنولوجيا المالية والأصول المشفرة، الى جانب التمويل المستدام وإدارة الأصول، وغيرها من الموضوعات الهامة ذات الصلة بتنظيم قطاع الأسواق المالية.

وشاركت هيئة الأوراق المالية والسلع، بصفتها عضواً بالمجلس في الاجتماع بوفد ترأسه سعادة د.عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، نائب رئيس مجلس إدارة منظمة "أيوسكو".

توقعات المخاطر

وفيما يتعلق بتوقعات المخاطر لعام 2020، استعرض الاجتماع تقرير رئيس لجنة المخاطر الناشئة بهذا الخصوص، كما ناقش دور وأولويات منظمة "أيوسكو" لعام 2020، وسلوك السوق، وتطرق الاجتماع كذلك إلى موضوع التكنولوجيا المالية والأصول المشفرة؛ حيث تم عرض مشروع تقرير العملات المشفرة، وكذلك المستجدات المتعلقة بمنصات تداول الأصول المشفرة.

> استعراض مستجدات صناعة السوق والسيولة وتقارير حول الذكاء الصناعي وأخرى تتعلق بتعارض المصالح

واستعرض المجلس محور المؤشرات المعيارية؛ حيث أوضح فريق العمل المعني المستجدات المتعلقة بإصلاح المؤشرات، واعتماد مؤشر أسعار الفائدة الخالية من المخاطر، كما ناقش بالإضافة إلى ذلك تجزئة السوق وإدارة الأصول من حيث الرفع المالي وتطبيق العمل المتعلق بإدارة مخاطر السيولة، إلى جانب صناديق المؤشرات المتداولة ETF.

وتضمن اجتماع المجلس مناقشات أجرتها لجان المنظمة حول مواضيع متعددة، نتج عنها عدد من التوصيات الرامية الى تنظيم أنشطة أسواق الأوراق المالية، ومن بينها مراجعة المبادئ المتعلقة بتنظيم أسواق مشتقات السلع والرقابة عليها وتحديث هذه المبادئ، والعمل على تطوير بيانات السوق والتوزيع بالتجزئة والتوسع الرقمي، بالإضافة الى تطبيق العقوبات المالية في الخارج.

صناعة السوق والسيولة

وتابع المجلس مع اللجان ذات العلاقة، المستجدات الأخيرة حول الموضوعات المتعلقة بصناعة السوق والسيولة، وتزامن الساعة، بالإضافة إلى المستجدات حول التقارير الاستشارية الخاصة بالذكاء الصناعي والتقرير الاستشاري الخاص بتعارض المصالح.

يشار إلى أنه سبق أن تم اختيار د. عبيد الزعابي رئيساً للجنة الأسواق المالية النامية والناشئة أكبر لجان منظمة "أيوسكو"، وهو ماترتب عليه نجاح هيئة الأوراق المالية والسلع في تبوؤ موقع العضوية بمجلس إدارة المنظمة للمرة الأولى في تاريخها وفوز الرئيس التنفيذي بمنصب نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة. كما نجحت الهيئة في الفوز باستضافة المؤتمر السنوي الـ45 للمنظمة للعام 2020، مما يعكس المكانة العالية والتقدير اللذين تتمتع بهما دولة الإمارات العربية المتحدة في المجتمع الدولي.

3 اجتماعات تبحث استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول «التعاون»

بتكليف من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، شارك وفد من هيئة الأوراق المالية برئاسة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، في الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بمسقط، والاجتماع التاسع عشر لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون، وكذلك الاجتماع الثاني المشترك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) ورؤساء أسواق المال (البورصات) بدول المجلس.

وتم تدشين بوابة التدريب الالكترونية المشتركة للجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس- التي أطلق عليها "بوابة المعرفة لأسواق المال الخليجية"- في خطوة تهدف لتحقيق الاستفادة المشتركة من البرامج التدريبية التي تعقدها الدول الأعضاء، في الوقت الذي أكد فيه أعضاء اللجنة أهمية استثمار هذه البوابة في مجال تعزيز التوعية الاستثمارية، والاستفادة من البرامج التدريبية التي تنظمها هيئات الأسواق المالية الأعضاء باللجنة.

وتم خلال الاجتماع استعراض استراتيجية وآليات تحقيق تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، والقواعد والمبادئ الموحدة اللازمة. وفيما يخص القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس، قررت اللجنة استمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة، وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه القواعد لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية، والتي سبق اعتمادها من قبل مقام المجلس الأعلى عند إعداد الخطوات التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بين دول المجلس.

الترخيص البيني

ووافقت اللجنة على البدء في تطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها، وتكليف فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس بإعداد خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة له تتضمن

> الموافقة على بدء تطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها بين دول المجلس

برنامج زمني وخطة تنفيذ، وإطار قانوني محدد وواضح لمنتجات وخدمات صناديق الاستثمار المتعلقة بالطرح، وذلك بهدف توحيد المنظومة الجنائية والقضائية للاعتراف المتبادل.

وفي سياق متصل، شاركت الهيئة في الاجتماع التاسع عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون. تطرق الاجتماع إلى مناقشة أهم المستجدات في الأسواق المالية بدول المجلس.

وتم بحث عدد من الموضوعات المشتركة من بينها مبادرة الاعتراف البيني والطريقة المثلى للتطبيق، في ضوء الدراسة التي تمت للتقرير المرفوع من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع إلى الأمانة العامة والدول الأعضاء بخصوص تجربتها بشأن الاعتراف المتبادل مع سوق أبوظبي المالي العالمي، وكذلك مقترحات فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشأن تطبيق الترخيص البيني بشكل مبدئي على صناديق الاستثمار والأنشطة والخدمات التابعة لها بدول المجلس كخطوة نحو تحقيق التكامل المنشود بين الأسواق المالية بدول المجلس، وآلية التنفيذ والبرنامج الزمني لذلك.

تكامل الأسواق المالية

شاركت الهيئة في الاجتماع الثاني المشترك للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) ورؤساء اسواق المال (البورصات) بدول مجلس التعاون بحضور ممثلين عن الأمانة العامة للمجلس؛ حيث أقر المجتمعون جدول الأعمال، وأقروا رؤية دولة الإمارات العربية بعدم الحاجة في الوقت الحالي لتوحيد وقت الافتتاح في أسواق الأوراق المالية بدول المجلس.

«الأوراق المالية» تستطلع رأي الشركاء في الصناعة المالية في مسودة قرار ينظم الأصول المشفرة

استمراراً لنهج هيئة الأوراق المالية والسلع في استطلاع رأي شركائها في الصناعة المالية قبل إصدار أنظمة جديدة، وفي إطار الدور المنوط بها في تنظيم وتطوير السوق المالي بالدولة نشرت الهيئة على موقعها الإلكتروني www.sca.gov.ae مشروع قرار يختص بتنظيم الأصول المشفرة crypto assets

وقد دعت الهيئة جميع الأطراف المعنية بسوق رأس المال بالدولة من متعاملين على مختلف فئاتهم: مستثمرين ووسطاء ومحللين ماليين وباحثين وإعلاميين ومهتمين وغيرهم للاطلاع على مسودة القرار وإبداء آرائهم فيه، بهدف الوقوف على ملاحظات الصناعة ومرئيات المتعاملين والمهتمين في السوق والاستئناس بمقترحاتهم لأخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصياغة النهائية للنظام.

ونشرت الهيئة عنوان بريد إلكتروني لتلقي الملاحظات عليه وذلك على النحو التالي: sto-regs@sca.ae

تضم مسودة النظام 28 مادة، وتتطرق مسودة القواعد التنظيمية الخاصة بالأصول المشفرة إلى جميع الجوانب المتعلقة بصناعة الأصول المشفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بدءاً من متطلبات إصدار الأدوات الرمزية وصولاً إلى ممارسات التداول والحفظ الأمين، مع التركيز على حماية مصالح المستثمرين والامتثال للتدابير الهادفة إلى الحد من الجرائم المالية، ومعايير الحفظ الأمين للأصول المشفرة، وضوابط أمن المعلومات، ومعايير حوكمة التكنولوجيا، ومتطلبات أداء الأعمال بالنسبة إلى جميع الوسطاء في السوق. وتضع مسودة القواعد التنظيمية الخاصة بالأصول المشفرة معايير ومتطلبات لطيف واسع من المتعاملين في السوق؛ مثل: الجهات المصدرة للأوراق المالية، والمستثمرين (ومنهم المستثمرين المؤهلين)، والجهات المزاولة لنشاط الحفظ الأمين، ومنصات تداول الأصول المشفرة، فضلاً عن الوسطاء والمروجين العاملين في صناعة الأصول المشفرة.

وبمجرد تطبيق هذه القواعد التنظيمية المقترحة، يمكن للمتعاملين في السوق التواصل مع الهيئة عن طريق نظام الخدمات الإلكترونية الخاص بها لطلب توجيهات بشأن إصدار معين للأدوات الرمزية أو المتطلبات التنظيمية.

قرع جرس التداول بسوقي دبي وأبوظبي إيذانا ببدء الفعاليات

الهيئة تنظم حملات توعوية مكثفة خلال «أسبوع المستثمر العالمي»

شهدت أسواق المال بالدولة انطلاق فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2019" ؛ حيث قام كل من سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسعادة عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي بقرع جرس التداول، كما جرى قرع الجرس في اليوم التالي في سوق أبوظبي للأوراق المالية بحضور سعادة خليفة المنصوري الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي بالإنابة وعدد من مسؤولي الهيئة والسوقين، وذلك إيذانا ببدء فعاليات الأسبوع الذي تشارك فيه الهيئة وكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة دبي للذهب والسلع بشكل مشترك.

وعقب قرع جرس التداول في سوق دبي، قام د.عبيد الزعابي- بمشاركة عدد من مدراء الهيئة- بإجراء مقابلات مفتوحة مع المستثمرين الموجودين بقاعة التداول والاستماع إليهم والرد على الاستفسارات ومناقشة المقترحات التي تم طرحها، وذلك تطبيقا لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) بانتقال كبار المسؤولين إلى مواقع الحدث والالتقاء بالجمهور والتعرف على احتياجاتهم وحل مشكلاتهم.

> عبيد الزعابي: فعاليات الأسبوع تركز على ترسيخ مفاهيم حقوق المستثمر والتوعية بحقوقه وواجباته تجاه استثماراته

توظيف وسائل الاتصال

وقال د. عبيد الزعابي إن "فعاليات الأسبوع تهدف إلى تعزيز ثقافة المستثمرين وخصوصاً فيما يتعلق بترسيخ مفاهيم حقوق المستثمرين والحفاظ عليها عبر تضافر جهود كافة الجهات المشرفة على قطاع أسواق الأوراق المالية والسلع في الدول الأعضاء في منظمة "أيوسكو"، وتوظيف مختلف وسائل الاتصال والقنوات الإعلامية والوسائط الرقمية لتعزيز الثقافة الاستثمارية والتعريف بالدور المنوط بالهيئات الرقابية والأسواق المالية في حماية المستثمرين".

من جانبه، صرح سعادة عيسى كاظم: "في إطار الجهود الرامية إلى تطبيق استراتيجية سوق دبي المالي للاستدامة 2025، ومساهمة السوق النشطة في دعم أهداف التنمية المستدامة عالمياً، يسعدنا أن نكون أول البورصات العالمية التي تدشن هذه السلسلة من احتفاليات قرع الجرس ضمن فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2019. إننا ملتزمون دوماً بمد جسور التعاون مع كافة الهيئات الدولية المعنية وفي مقدمتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية أيوسكو IOSCO واتحاد البورصات العالمية، بالإضافة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع. إن التفاعل مع هذه المبادرة يعكس حرص كافة الأطراف على تضافر الجهود في سياق جهد عالمي يرمي إلى تعزيز أنشطة توعية المستثمرين ونشر المعرفة المالية فيما بينهم وتعميق ثقافتهم الاستثمارية."

أنشطة تثقيفية

وتضمنت فعاليات الأسبوع- الذي تم بالتعاون والتنسيق مع كل من السوقين الماليين- أنشطة تثقيفية أخرى ركزت على حماية حقوق المستثمرين شملت تنظيم ورشتين توعويتين تتوجه لفئة الشباب وطلبة الجامعات الأولى بعنوان "الشباب مستقبل الأوراق المالية" والثانية عن "حقوق المستثمرين"، ألقاها خبراء متخصصون في تشريعات الأسواق المالية، كما أطلقت الهيئة في اليوم الأول من الحملة مسابقة توعية يومية لمتابعيها على موقع التواصل الاجتماعي، تدور أسئلتها حول الدليل التوعوي الذي أصدرته الهيئة بعنوان "دليل حقوق المستثمرين في الأوراق المالية"، هذا بالإضافة إلى تكثيف نشر فقرات ووسائل توعية يومية بالصحف وشبكات التواصل

الاجتماعي خلال فترة المبادرة، وكذلك نشر مطبوعات وإصدارات رقمية على الموقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي عن "حقوق المستثمرين عند التعامل مع شركات الخدمات المالية"، كما تم كذلك قرع جرس التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية في مستهل مشاركات السوق في فعاليات الحملة وأجرى د. الزعابي لقاءات مفتوحة مع المستثمرين بسوق أبو ظبي كذلك للرد على استفساراتهم.

اطلاع المستثمرين على جهود الهيئة في الارتقاء بالأسواق

قرع جرس التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية إيذاناً بمشاركة السوق مع هيئة الأوراق المالية والسلع في فعاليات النسخة الثالثة من "أسبوع المستثمر العالمي". وقد قام كل من سعادة/ الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة/ خليفة المنصوري الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي بالإنابة بمشاركة عدد من مسؤولي الهيئة والسوق بالإعلان عن انطلاق فعاليات المبادرة عقب قرع الجرس؛ حيث تم إجراء لقاءات مع المستثمرين وتوزيع مطبوعات تثقيفية تركز على حقوق المستثمرين..

يشار إلى أن الحدث، الذي تشترك في تنظيمه العديد من الأسواق المالية العالمية، يهدف إلى التأكيد على دور المعرفة المالية في تعزيز الاستقرار المالي لدى الافراد ورفع المستوى الثقافي في هذا المجال، الأمر الذي يسهم في تعزيز الاتصالات وتوفير المزيد من الخدمات للمستثمرين والتعريف بالمبادرات المتخذة لتنمية الوعي الاستثماري، مثل ورش العمل المتخصصة التي ينظمها سوق أبوظبي للأوراق المالية والتي تهدف إلى رفع وعي المواطنين والمقيمين في ثقافة الادخار والاستثمار في قطاع الاوراق المالية والحفاظ على حقوقهم.

و ضمن تعليقه على المبادرة، صرح سعادة خليفة سالم المنصوري، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية بالإنابة قائلاً: "إن رفع مستوى ثقافة المستثمرين يؤثر تأثيراً إيجابياً على عملية التوسع والنمو في الأسواق المالية، حيث يتيح الاستثمار بمنتهى الثقة. وقد أظهر سوق أبوظبي للأوراق المالية القدرة على توفير مستوى عالٍ من المعلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين. ونتيجة لذلك، أصبح السوق يحظى بتقدير متزايد محلياً وعالمياً، وبات منصة اقتصادية مؤثرة وقيادية في الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

تعزيز حماية المستثمرين عالمياً

وأشار سعادة المنصوري إلى أهمية هذه الفعالية قائلاً: "يعكس أسبوع المستثمر العالمي السنوي 2019 نجاح المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية في المساهمة في تعزيز حماية المستثمرين عالمياً، وتعزيز ثقتهم في سلامة أسواق الأوراق المالية. وبالإضافة لذلك تنسجم أهداف هذه المبادرة في مضمونها مع أهداف سوق أبوظبي للأوراق المالية من خلال تعزيز المعرفة المالية للأفراد ورفع مستوى وعيهم بأداء الأسواق المالية بالاضافة إلى تثقيف المستثمرين وحمايتهم."

> الحدث يركز على أهمية تثقيف المستثمرين وحمايتهم ضمن برنامج تديره المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

وبالنظر إلى أن "أسبوع المستثمر العالمي" يشكل منصة ملائمة لسوق أبوظبي للأوراق المالية يتم من خلالها إتاحة المزيد من قنوات التعاون أمام المستثمرين وتعزيز مستوى الثقافة لديهم، فإن السوق- بالتنسيق مع الهيئة- بتنظيم مجموعة من الأنشطة التي تركز على المعلومات والخدمات المتعلقة بالمستثمرين والمصممة بهدف رفع مستوى الوعي ببرامج تعليم المستثمرين مع تسليط الضوء على المبادرات المختلفة في مجال تعزيز المعرفة المالية للأفراد.

يشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع تعد عضواً نشطاً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو"، وأنها تشغل مقعداً في مجلس إدارة المنظمة، فضلاً عن أن رئيسها التنفيذي يتبوأ منصب نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة، ويرأس لجنة الأسواق النامية والناشئة، التي تعد أكبر لجان "أيوسكو"، التي تعد الجهة المرجعية العالمية فيما يختص بوضع المعايير الدولية في تنظيم أنشطة أسواق الأوراق المالية، أخذا في الاعتبار مرجعية المبادئ الـ38 لـ "أيوسكو" ومرجعية برنامج تقييم القطاع المالي FSAP التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويؤكد التقدير الذي تحظى به الهيئة في المنظمة على مدى متانة الأطر التشريعية والرقابية في أسواق المال بالدولة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس –بالتالي– إيجاباً على مستوى ثقة المستثمر المحلي والأجنبي ويعزز جاذبية أسواق الدولة للاستثمارات الخارجية.

توصية بإنشاء جهة موحدة للتقاص المركزي

«الأوراق المالية»: الانتهاء من متطلبات ترقية الأسواق 2020

قال الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، إن الهيئة تعمل، بالتنسيق مع الأسواق المالية، على خطة لاستيفاء متطلبات مزودي المؤشرات العالمية، بغية ترقية أسواق الإمارات إلى أسواق متقدمة.

وأوضح في كلمته خلال اجتماع اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال بالدولة، أن الخطة تتضمن العمل على التسوية النقدية، وإصدار نظام واعتماد قواعد المشتقات لسوق دبي، وتأسيس شركة تقاص مركزي مستقلة، وكذلك جهة إيداع مركزي مستقلة.

العمل على خطة لاستيفاء متطلبات مزودي المؤشرات العالمية لترقية أسواق الإمارات إلى أسواق متقدمة

وأضاف، أنه يتوقع الانتهاء من كافة المتطلبات التي تتبع اختصاص الهيئة والأسواق، خلال عام 2020.

وعقدت اللجنة الاستشارية لأسواق رأس المال اجتماعها برئاسة د.عبيد الزعابي، وذلك لمناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة بتنظيم قطاع الأوراق المالية وترقية أسواق الدولة على المؤشرات العالمية.

حضر الاجتماع الذي عقد بأبوظبي، أعضاء اللجنة ممثلو الأسواق المالية بالدولة، وبورصة دبي للذهب والسلع والهيئات المناظرة بالمناطق الحرة، والوسطاء وممثلو صناديق الاستثمار والشركات المساهمة العامة، إلى جانب فريق الهيئة.

وناقش الاجتماع عدداً من المحاور الهامة والمتعلقة بجوانب المقاصة المركزية، وصانع السوق والمؤسسات ذاتية التنظيم، والشمول والتثقيف المالي والاستفادة من صناديق التقاعد، بالإضافة إلى تطوير صناعة إدارة الأصول. وأوصت اللجنة الاستشارية لأسواق المال في الإمارات بإنشاء جهة موحدة للتقاص المركزي على مستوى الدولة، وشكلت فريق عمل مشتركا يضم هيئة الأوراق المالية والسلع والأسواق وممثلي الصناعة، لوضع خريطة طريق دعم صانع السوق.

وتم في بداية الاجتماع تسليط الضوء على أهم المشروعات والمبادرات التي تعمل عليها الهيئة، والمشروعات والأنظمة قيد الإصدار، وفيما يتعلق بشركات الوساطة، نوه د.الزعابي إلى أن الهيئة تعمل على مشروع رائد لتحويلها لشركات تقدم خدمات استثمارية متكاملة، بما يواكب التطور الكبير الذي تشهده أسواق الدولة في اتجاه الترقية لأسواق متقدمة، وبما يمكنها من تنويع أنشطتها وزيادة مصادر إيراداتها، بالإضافة إلى خلق بيئة تنافسية بين شركات الخدمات المالية، ضماناً لتحقيق أعلى معايير التميز.

كما أطلقت الهيئة استراتيجية متكاملة لتطوير سوق رأس المال الإسلامي، يجري تنفيذها بالتنسيق مع الأسواق المالية في الدولة ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وتعمل الهيئة حالياً- وبالتعاون مع الجهات المعنية- على إصدار مجموعة من الأنظمة التي من شأنها أن تعزز من نمو هذا القطاع في الدولة منها: الصكوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الأسهم الممتازة، والتمويل الجماعي.

الشركات المتعثرة والموقوفة

وفيما يتعلق بالشركات المتعثرة والموقوفة عن التداول، أكد الرئيس التنفيذي أن الهيئة وبالتعاون مع الأسواق المالية، تواصل العمل بشكل حثيث على دراسة وضع الشركات على قائمة متابعة، وذلك بهدف مراقبتها باستمرار إلى أن تستوفي متطلبات وشروط الإدراج مرة أخرى. وبالنسبة للحوكمة، أكد أن الهيئة تعمل حالياً على تطوير القواعد وفق أفضل الممارسات العالمية لتتماشى مع مفاهيم الاستدامة، وتمثيل المرأة في مجلس الإدارة، والتقارير المتكاملة وسوف يعرض على مجلس إدارة الهيئة لإقراره قبل نهاية هذا العام.

المقاصة المركزية

ناقشت اللجنة الاستشارية لأسواق المال خلال الاجتماع موضوع المقاصة المركزية، وأوصت بالعمل على إيجاد جهة تقاص مركزي موحدة على مستوى الدولة للسوقين، كونها أقل تكلفة وأكثر كفاءة من وجود شركة مستقلة لكل سوق على حدة، فضلاً عن أن ربط عمليات المقاصة المركزية مع المصرف المركزي بهدف التسوية النقدية، سيقلل الجهد ويزيد من كفاءة العمليات، بما يدعم التحول إلى أسواق أفقية ويستوفي متطلبات الترقية على المؤشرات العالمية.

صانع السوق

وجهت اللجنة إلى ضرورة أن يتم منح صانع السوق مجموعة من الحوافز، مثل رد جزء من العمولات، وذلك أسوة بالممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، كما وجهت إلى ضرورة عقد ورش عمل، بحضور كافة الأطراف ذات العلاقة من صناع السوق وممثلي الشركات المصدرة والهيئة والأسواق، لشرح أهمية الدور الذي يلعبه صانع السوق في تحقيق التوازن في الأسواق المالية. وأكدت اللجنة كذلك على أهمية مناقشة صناع السوق العالميين، للتعرف على وجهات نظرهم والعوامل التي يمكن تقديمها لهم لجذبهم للعمل في الأسواق المحلية. ونوهت اللجنة إلى أهمية دعم دور صناع السوق، وإزالة التحديات أمامهم، وحثهم على العمل في جميع أنواع الأسهم، عالية السيولة ومنخفضة السيولة، مما يؤدي بدوره إلى تحفيز وجود عدد أكبر من صناع السوق وخلق بيئة تنافسية، وبما ينعكس إيجاباً على الأسواق المالية في الدولة، من حيث توفير السيولة اللازمة وزيادة حجم التداولات. واتفق المشاركون في الاجتماع على تشكيل فريق عمل مشترك يضم مجموعة من المستشارين والخبراء، يمثلون كلاً من الهيئة والأسواق المالية وشركات الخدمات المالية، ليتولى الفريق وضع خريطة طريق واضحة وعمل دراسة حول آليات عمل صناع السوق، وذلك لتحفيزهم وإزالة العقبات التي تعوق ممارسة هذا النشاط.

الشمول المالي

وفيما يخص محور الشمول المالي والاستفادة من صناديق التقاعد، فإن الهيئة أطلقت استراتيجية متكاملة في هذا الشأن، لجذب فئات جديدة من المستثمرين وتوسيع نطاق المستفيدين من خدمات أسواق المال، وستقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بشأنها. وأكد أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في دعم استراتيجية الشمول المالي، إلى جانب الدور الذي يلعبه طرح منتجات مالية تراعي مشروعات ومبادئ الاستدامة، كالسندات والصكوك الخضراء، في جذب شرائح جديدة من المستثمرين الداعمين لهذه المبادئ. وبحثت اللجنة سبل وآليات تحفيز صناديق التقاعد على دخول أسواق رأس المال في الدولة ودورها في دعم الاستثمار المؤسسي، وناقشت مجموعة من الحلول لتمكين الشركات محدودة المسؤولية من الوصول لأسواق رأس المال.

«الهيئة» تحصد جائزة «أفضل مبادرات السعادة» على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

تسلم سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع جائزة «الخليج للموارد البشرية الحكومية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي 2019»، وذلك عن فئة «أفضل مبادرات سعادة»، حيث تفوقت الهيئة على 120 مؤسسة من المؤسسات الحكومية والخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي المشاركة في منافسات الجائزة.

ويتم منح الجائزة للمؤسسات التي تقوم بتنفيذ مبادرات رائدة وجهود استثنائية في نشر ثقافة السعادة ببيئة العمل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم اختيار الهيئة بناء على ما تمتلكه من سياسات داعمة لسعادة الموظفين، الى جانب وجود برامج ومنهجيات يتم تطبيقها باستخدام عناصر الإبداع والابتكار.

وعقب تسلم الجائزة قال د. عبيد الزعابي: «يعتبر التتويج بهذه الجائزة حصاداً للجهود التي بذلتها الهيئة في سبيل غرس ثقافة السعادة في بيئة العمل، حتى أصبحت ثقافة ثابتة تسعى من خلالها إلى رفع الأداء وتحسين الإنتاجية، بما ينعكس إيجاباً على الهيئة وعلى الموظفين وأسرهم في الوقت ذاتـه». وأضـاف: «وضعت الهيئة سعادة موظفيها على قمة أولوياتها، وأدرجت في هيكلها التنظيمي - ضمن إدارة الموارد البشرية- وحدة تنظيمية تعنى بسعادة الموظفين وتهدف الى تحقيق رؤية القيادة الرشيدة والتوجهات الاستراتيجية للدولة في هذا المجال، ومن خلال هذا الإنجاز، أثبتت هذه الوحدة جدارتها، بعدما أطلقت العديد من المبادرات التي استهدفت الموظفين بالدرجة الأولى بل وتجاوزت نطاق العمل لتشمل كذلك أسر الموظفين وأبنائهم.»

وتوجه سعادته ببالغ الشكر والتقدير إلى كافة موظفي إدارة الموارد البشرية كونهم الداعم الرئيسي في تحقيق هذا الإنجاز الهام في مسيرة عمل الهيئة، والذي يعكس تطبيقها لأفضل الممارسات في هذا المجال، داعياً إلى مواصلة مسيرة التميز والحفاظ على الصدارة دائماً.

اجتازوا برنامج اختبارات الترخيص المهني

الهيئة تكرم 107 من المتخصصين في صناعة الخدمات المالية

احتفل مركز التدريب والاختبارات المهنية بتأهيل 107 من الوسطاء والمحللين الماليين والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني للدورة 2018-2019 والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI.

وقام سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة –خلال حفل تكريم أقيم في مبنى الهيئة بدبي– بتسليم شهادات اجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني على 107 وسيطاً ومحللاً مالياً ومتخصصاً في صناعة الخدمات المالية ممن أنجزوا متطلبات البرنامج وأصبحوا مؤهلين للعمل في قطاع أسواق رأس المال بالدولة والأسواق العالمية الأخرى.

حضر حفل التكريم أعضاء مجلس أمناء مركز التدريب والاختبارات المهنية المشكل من سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة بالهيئة، والاستاذ الدكتور عبدالله محمد الشامسي مدير الجامعة البريطانية في دبي – المستشار الأكاديمي للمجلس، وحسن السركال نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع العمليات في سوق دبي المالي، وعبد الله سالم النعيمي رئيس إدارة العمليات والرقابة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ومحمد علي ياسين (ممثلاً عن صناعة الخدمات المالية)، فضلاً عن ماثيو كاون المدير الإقليمي بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بمنطقة الشرق الأوسط، وعدد من الخبراء والمتخصصين في الأسواق المالية بالدولة وخارجها.

ووجه د. عبيد الزعابي، في افتتاح الحفل، التهنئة لمن أنجزوا برنامج الترخيص المهني، كما تقدم بالشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل.

التطوير المهني المتخصص

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة أن "مركز التدريب والاختبارات المهنية" يتقدم كل عام بخطوات واسعة للأمام، وأنه نجح على مدار السنوات التسع التي مضت من عمره في ترسيخ مكانته في مجال التطوير المهني المتخصص في صناعة الأوراق المالية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وأضاف أن المركز أصبح بمثابة بيت خبرة يوفر خبراته للهيئات المناظرة في المنطقة، وقد أهلته تجربته الريادية ليصبح جهة تدريب معتمدة من قبل كل من المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO" ولجنة رؤساء هيئات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون.

> مركز التدريب والاختبارات المهنية نجح في تأهيل نصف عدد العاملين بصناعة الخدمات المالية بالدولة

كما أن برنامج اختبارات الترخيص المهني في حقل الوساطة والتحليل المالي يَحظى بدعم كبير من مجلس إدارة الهيئة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، أخذاً في الاعتبار أن اجتياز برنامج الترخيص المهني أصبح متطلباً لازماً لاعتماد ممثلي الوسطاء والمحللين الماليين ومدراء التداول ومديري العمليات والمراقبين الداخليين وغيرهم. وبانضمام الدفعة الجديدة من الذين اجتازوا البرنامج يصبح إجمالي عدد المتأهلين في أسواق الدولة نحو 595 خريجاً، كما يكون مركز التدريب قد نجح في تأهيل 229 من إجمالي عدد الوظائف المسجلة والمعتمدة لدى الهيئة بشركات الوساطة وشركات الاستشارات المالية والتحليل المالي البالغة 470، بنسبة تناهز 50% تقريباً.

التميز المهني

وأشار الرئيس التنفيذي للهيئة، نائب رئيس منظمة "أيوسكو"، إلى أن تأهيل الدفعة الجديدة من العاملين بصناعة الخدمات المالية لا يمثل فقط قيمة مضافة لسوق العمل في سوق الأوراق المالية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل إسهاماً مهماً في ترسيخ معايير التميز المهني، ويواكب المتغيرات التي من المتوقع أن تطرأ على

قطاع الوساطة والخدمات المالية عموماً، والتي تعكسها التعديلات التي تجريها الهيئة باستمرار على نظام الوساطة في الأوراق المالية الذي يراعى فيه ملائمة كافة مستجدات السوق المالي بالدولة مع تبني أفضل الممارسات العالمية، وأن يكفل كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين في الأسواق المالية بما يجذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي، ويوفر المزيد من الضمانات لكافة أطراف السوق المالي.

وأعرب ماثيو كاون عن سعادته بتأهيل الدفعة الجديدة من الوسطاء والمحللين الماليين ومدراء التداول، ووجه التهنئة للذين تسلموا شهادات إنجاز البرنامج، متوقعا أن يكون هذا الإنجاز عاملاً محفزاً لزملائهم والآخرين في مجال الخدمات المالية بالدولة.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج العام الحالي 107 شخصاً موزعين على النحو التالي: 8 ممثلي وسيط، 16 مدير تداول ومدير عمليات ومسؤول تقاص، 12 محلل مالي، 11 ضابط امتثال ومسؤول مكافحة غسل الأموال ومراقب الداخلي، و11 مسؤول إدارة المخاطر، و6 مديري استثمار/ رئيس استثمار، و43 مدير ترويج.

8 اختبارات

وبمقتضى البرنامج الذي تم تصميمه وفقاً لأفضل المعايير العالمية، يقوم مركز التدريب والاختبارات المهنية بإجراء 8 اختبارات للترخيص المهني تتضمن (مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار – المنهج الدولي، الأنظمة واللوائح المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والأوراق المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار- المستوى الثالث، والشهادة الدولية في إدارة الثروات –المستوى الرابع متقدم، والامتثال للوائح الأنظمة المالية العالمية)، علماً بأن البرنامج يتوجه في الأساس للفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن 7 مهن رئيسة هي (ممثلي الوسطاء، وضباط الامتثال/ مسؤولي مكافحة غسل الأموال/ المراقبين الداخليين، ومديري العمليات/ مديري التداول/ مسؤول التقاص، ومديري العمليات، ومسؤولي إدارة المخاطر، والمحللين الماليين، مديري استثمار/ رؤساء الاستثمار، ومديري الترويج).

تم خلال فعاليات الحفل تكريم تسعة من المتميزين من الخريجين في هذه الدورة والحاصلين على تقديرات تَفَوُّق.

كما تم تكريم الدكتور أنيس الصامت الاستاذ المشارك في الجامعة الامريكية في الشارقة نظراً لجهوده وما قدمه من مبادرات تعاون متواصلة مع مركز التدريب والاختبارات المهنية في مشاريع عدة.

تم تكريم الفائزين في السحب الذي أُجريَ على قائمة المشاركين في الإجابة على استبيان "ثقة المستثمرين" الذي أجرته الهيئة مؤخراً ضمن جهودها للحفاظ على حقوق المستثمرين والوقوف على ملاحظاتهم والتعرف على مرئياتهم.

ويشار إلى أنه كان قد تم تصميم البرنامج وفقاً لمتطلبات الهيئة بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع معهد الاستثمار والأوراق المالية بالمملكة المتحدة في العام 2009، الذي يعد إحدى الجهات الرائدة عالميا في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية. ويقدم مركز التدريب والاختبارات المهنية –الذي يقع في مقر الهيئة بدبي– اختبارات معفاة من الرسوم للمواطنين العاملين في الهيئة والأسواق المالية، والمواطنين العاملين وغير العاملين في قطاع أسواق راس المال.

شكلتها الجهات التنظيمية المالية في الإمارات

مجموعة عمل لتعزيز ممارسات التمويل المستدام

كشفت لجنة من الجهات التنظيمية المالية وأسواق المال في دولة الإمارات عن تشكيل مجموعة عمل مشترك هي الأولى من نوعها في مجال التمويل المستدام.

وتأتي مبادرة تشكيل مجموعة العمل في إطار الالتزام بتعزيز جهود ومسيرة الدولة نحو تحقيق نمو مستدام، عبر مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والخطط والمبادرات الوطنية المختلفة، ومنها رؤية الإمارات 2021 ومشاريع الأجندة الخضراء 2015 - 2030 وإعلان دبي 2016.

كما تأتي المبادرة في أعقاب "إعلان أبوظبي للتمويل المستدام" الذي تم إطلاقه خلال ملتقى أبوظبي للتمويل المستدام في يناير 2019.

أعضاء مجموعة العمل

وستضم مجموعة العمل عدداً من الجهات الحكومية الإماراتية والجهات التنظيمية والأسواق المالية للعمل معاً على تأسيس إطار عام محفز للتمويل المستدام تشمل مهماته الرئيسية تسهيل وتمكين الاستثمارات المستدامة الحالية والجديدة في دولة الإمارات.

وتشمل قائمة الأعضاء وزارة التغير المناخي والبيئة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وهيئة التأمين وسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية التابعة لمركز دبي المالي العالمي، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي وناسداك دبي.

وتتعاون مجموعة العمل مع اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات لضمان مواءمة جهودها مع الأولويات الرئيسية للدولة في خطة أبوظبي لعام 2030 ومواكبة أحدث التوجهات والتطورات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

ودعماً لأجندة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، ستعمل مجموعة العمل المشترك على تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل المستدام في الدولة لتشجيع وتطوير الفرص الاستثمارية ورفع مستوى جودة الاستثمارات المستدامة. وتمثل هذه المبادئ التوجيهية محطة مهمة في مسيرة الدولة لتوفير بيئة حاضنة ومحفزة تدعم بناء قطاع مزدهر ومستدام للخدمات المالية.

وتعتمد هذه المبادئ على الخطة الرئيسية التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع لمشروع أسواق رأس المال المستدامة، ومبادرات التمويل الأخضر التي أطلقتها البنوك الوطنية في الدولة تحت مظلة المصرف المركزي، ومبادئ التأمين المستدام، وإرشادات سلطة دبي للخدمات المالية للصكوك الخضراء التابعة لمركز دبي المالي العالمي، ودليل سوق أبوظبي للأوراق المالية لمعايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، وخطة سوق دبي المالية الاستراتيجية للاستدامة لعام 2025 ومبادرة ناسداك دبي للصكوك الخضراء. وتستند المبادئ التوجيهية إلى أفضل الممارسات الدولية في مجال التمويل المستدام. وتتطلع مجموعة العمل المشترك إلى إطلاق المبادئ التوجيهية للتمويل المستدام في دولة الإمارات خلال فعاليات الدورة الثانية لملتقى أبوظبي للتمويل المستدام الذي سينعقد في يناير 2020.

ندوة حول «حقوق المساهمين في الجمعية العمومية»

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع- بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عجمان- ندوة قانونية بعنوان "حقوق المساهمين في الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة".

وتأتي الندوة، التي عقدت بفندق فيرمونت عجمان، تفعيلاً لبنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، وضمن جهودهما في تطوير إطار عمل مشترك يسهم في دعم مجالات التنمية المحلية، ويؤسس لبناء شراكة استراتيجية تضمن توفير المزيد من الحماية للمستثمرين.

حضر الندوة محمد النوخذا رئيس قسم العلاقات الدولية والمنظمات، وعلي العبدولي رئيس قسم التوعية والشمول المالي في الهيئة، وأحمد خليفة المويجعي مدير إدارة الخدمات القانونية في غرفة عجمان، وعددا من مسؤولي الجهات الحكومية في الإمارة وممثلي مكاتب المحاماة والقانونيين والمدققين الماليين وطلبة كليات القانون والمهتمين بموضوع الندوة.

تناولت الندوة التي قدمها الدكتور يوسف التل الأخصائي القانوني الرئيسي بالهيئة، عدداً من المحاور الرئيسية لحقوق المساهمين في الجمعية العمومية للشركات المساهمة العامة، وتناولت التعريف بالأطراف المعنية باجتماع الجمعية العمومية، وحق المساهم بحضور اجتماع الجمعية، أو توكيل من ينوب عنه لحضورها وشروط الإنابة، والأطراف المعنية بحضورها، والجهة التي تدعو الجمعية العمومية للاجتماع، مع تعريف الجمهور بالحالات التي تطلب فيها الهيئة توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية، وطريقة الدعوة لاجتماع الجمعية وموعدها ومشتملاتها، وسجل اجتماعها والنصاب القانوني لها ورئاستها.

وتطرقت الندوة الى الجهات الرقابية والمعنية بحضور اجتماعات الجمعية العمومية، ومنها بجانب هيئة الأوراق المالية والسلع، السلطة المختصة بشؤون الشركات في الإمارة المعنية، والمصرف المركزي، وهيئة التأمين، كما تطرقت كذلك إلى رئاسة الجمعية العمومية، وآلية اختيار من ينوب عن الرئيس في حال غيابه عن الاجتماع.

بالتعاون مع لجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير

«الأوراق المالية» تنظم ورشة عمل حول «نظام قوائم الإرهاب»

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع لجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير بالدولة ورشة عمل حول آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 20 لسنة 2019 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة.

ألقى سعادة طلال محمد الطنيجي مدير المكتب التنفيذي للجنة السلع الكلمة الافتتاحية للورشة، وتطرق فيها الى أدوار اللجنة المتمثلة في إحكام الرقابة على الصادرات، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المرتبطة بها؛ استناداً إلى السياسات والتشريعات والشراكات محلياً ودولياً. وتناولت الورشة التي قدمها أعضاء من لجنة السلع عدة موضوعات ذات صلة بنظام مراقبة الصادرات والواردات، والأطر القانونية الدولية، وقوائم السلع الاستراتيجية والمواد الخاضعة للرقابة في الدولة، وآلية تقديم طلب استيراد أو تصدير سلعة استراتيجية، وآلية التعامل مع قائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الإرهاب المحلية الصادرة عن مجلس الوزراء.

قائمة الجزاءات الموحدة

واستعرضت الورشة الموقع والنظام الإلكتروني للجنة ودور القطاع الخاص والمؤسسات المالية تجاه القوائم، وأهمية التأكد من الحصول على أحدث إصدار من قائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن وقائمة الإرهاب المحلية من خلال الاشتراك والتسجيل في موقع اللجنة لضمان تلقي الإشعارات والتحديثات اللازمة. حضر وشارك في الورشة التي

> تعاون لرفع مستوى المعايير المهنية وتشجيع التعليم المهني المستمر للعاملين في مجال الخدمات المالية

نظمت في مقر الهيئة بدبي، كل من مدير وأعضاء المكتب التنفيذي للجنة السلع، إلى جانب أعضاء من لجنة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب بالهيئة، وممثلو الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من شركات الخدمات المالية، كما شارك في الفعالية من جانب الهيئة علي العبدولي رئيس قسم التوعية والشمول المالي.

تعزيز الشراكة

يذكر أن «لجنة السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير» تأسست طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم «3/299» لعام 2009، ويتبعُها مكتبٌ تنفيذيٌ يمثلُ نقطة الاتصال مع الدول الأخرى والهيئات الدولية في مجال الرقابة على الصادرات، إلى جانب قيامه بتبليغ القرارات الصادرة عن اللجنة ومتابعتها مع السلطات والجهات المعنية ومتابعة تطبيق قرارات مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الاختصاص، ويأتي ذلك لتجسيد رؤية حكومة الإمارات العربية المتحدة في المحافظة على الأمن والاستقرار داخل الدولة وخارجها وتعزيز الشراكة مع دول المنطقة وبقية دول العالم لتكون خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ورشة عمل حول الاستثمار المستدام

في إطار جهود هيئة الأوراق المالية والسلع الرامية إلى تحقيق أجندة الاستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة بالدولة، نظمت الهيئة، ورشة عمل تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، بعنوان «الشركات المساهمة العامة والطريق إلى تحقيق أهداف الاستدامة»، وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء المتحدثين والمتخصصين في مجال الاستثمار المستدام من سوق دبي المالي، وشركة «أرامكس» ومؤسسة «ستاندرد آند بورز».

أجندة الاستدامة الوطنية

وألقى سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة الكلمة الافتتاحية للورشة، مؤكداً فيها على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئة في دعم أجندة الاستدامة الوطنية بما يعزز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدولة، كما سلطَ الضوء من خلالها على مبادرات الهيئة في مجال الاستدامة ولا سيما خارطة الطريق الشاملة التي أطلقتها بداية العام 2019، والتي تشكل الإطار العام التي تشارك فيه الهيئة رؤيتها مع الجمهور وكافة الأطراف المعنية في الصناعة، وتتعاون من خلاله مع أصحاب المصلحة والمعنيين لتنفيذ هذه الخارطة.

وأضاف أن الخطة مكونة من 7 أعمدة رئيسية، تتضمن بجانب محور التوعية والتثقيف، محور التصنيف ووضع المعايير، والإطار القانوني والتنظيمي، ومنصة السوق وأدوات الاستثمار، وحوكمة الشركات، والشفافية والإفصاح، والجوائز والحوافز.

وفي هذا الإطار، استعرضت شيروز عثمان، نائب رئيس الاتصالات المؤسسية، ورئيس لجنة الاستدامة بسوق دبي المالي، المبادرات والجهود التي قام بها السوق لتعزيز مفهوم الاستدامة لدى الشركات وتحفيزها على التوسع في تطبيق المشاريع والأنشطة الخضراء، ونوهت إلى أهمية الإفصاح عن تلك المشاريع وإعداد التقارير المرتبطة بأداء الشركات وفقا للمعايير المتعارف عليها.

واستعرض راجي حتر، المسؤول الأول للاستدامة في شركة «أرامكس»، تجربة الشركة في تطبيق معايير ومبادئ الاستدامة، كونها من الشركات الرائدة في المنطقة التي نجحت في تبني سياسات واستراتيجيات وممارسات، ضمن أعمالها التشغيلية، نتج عنها تخفيض الآثار البيئية السلبية التي تنطوي عليها عمليات النقل وأنشطة الشركة، مما أسهم بشكل إيجابي وفعال في تحسين بيئة المجتمعات التي تعمل بها الشركة.

وقام تيموشين إنجن، مدير أول ومنسق الأعمال المتعددة لمجلس التعاون الخليجي لدى «ستاندرد آند بورز»، بعرض مزايا الاستثمار المستدام، وكيفية تقييم الشركات التي تضع في اعتبارها مفاهيم البيئة والمجتمع والحوكمة ESG عند ممارسة أنشطتها، ومدى استعدادها لتبني أفضل الممارسات في هذا المجال، وتقييم هذه المسائل عند إجراء عملية التصنيف الائتماني.

الاستثمار المستدام

وأكد المتحدثون جميعاً على ارتفاع اهتمام المستثمرين في مختلف أنحاء العالم بالاستثمار المستدام، وارتفاع حجم وقيمة الأصول المستثمرة وفقاً للاعتبارات المرتبطة بحماية البيئة، والمسائل المجتمعية والمسائل المرتبطة بالحوكمة المؤسسية.

ندوة توعوية لتعزيز دور صانع السوق

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية ندوة توعوية مشتركة للعاملين في القطاع المالي بالدولة من ممثلي الشركات المدرجة بالأسواق وشركات الوساطة المالية، وذلك في إطار جهود الطرفين في تعزيز دور صانع السوق وتعظيم الاستفادة من تأثيراته الإيجابية على الأسواق المالية.

عقدت الندوة بمقر سوق أبوظبي للأوراق المالية وقدمها عمر السركال – مدير قسم الرقابة على السوق. سلط المحاضر الضوء على عدد من المحاور المهمة والمرتبطة بنشاط صانع السوق، وأشار إلى أن صناعة السوق تقوم بصفة أساسية على توفير أسعار مستمرة لشراء وبيع ورقة مالية معينة بغرض زيادة سيولة هذه الورقة وفقاً لأحكام النظام، أخذا في الاعتبار أن صانع السوق هو الجهة الاعتبارية المرخص لها بمزاولة نشاط صناعة السوق.

واستعرضت الندوة المراحل المختلفة والتعديلات القانونية التي ساهمت في تطوير نظام صانع السوق بالدولة وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

وأوضحت الفرق بين توفير السيولة، وهي الخدمة التي بموجبها يتعهد صانع السوق بتحسين سيولة الأوراق المالية المدرجة بناءً على اتفاقية توفير السيولة مع الجهة المصدرة، ومزود السيولة الذي يعنى بأن يتعامل صانع السوق مع جهة إصدار الأوراق المالية المدرجة من أجل توفير السيولة عليها وفقا للأحكام.

وعرفت الندوة الجمهور بمجموعة الوظائف التي تعتمدها الهيئة لممارسة هذا النشاط، كما سلطت الضوء على دور صانع السوق وتأثيره الإيجابي على الأسواق المالية من حيث توفير السيولة التي تؤدي بدورها إلى خفض التكاليف وتحسين التداولات اليومية والتخفيف من تذبذبات الأسواق المالية، كما تطرقت إلى مجموعة التسهيلات الممنوحة للجهات التي تمارس هذا النشاط والالتزامات التي تقع عليها في الوقت ذاته، مع ذكر الفوائد التي يمنحها النظام لصانع السوق من حيث عدم فرض رسوم وساطة إضافية والإعفاء من رسوم المستخدم ورسوم أنظمة الاتصال الخاصة بالتداول، وغيرها من الفوائد.

بموجب مذكرة تفاهم وقعتها «الهيئة» و«علاقات المستثمرين»

برنامج تدريبي لترخيص العاملين في مجال علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع وجمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط مذكرة تفاهم، بهدف تعزيز التعاون بينهما. وقع المذكرة سعادة د.عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وأندرو تاربوك رئيس مجلس إدارة الجمعية.

ونصت المذكرة على تعزيز التعاون فيما بين الطرفين من خلال الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب التي يقدمها مركز التدريب والاختبارات المهنية بهيئة الأوراق المالية، وذلك بما يسهم في تطوير أسواق رأس المال وصناعة الخدمات المالية بشكل عام ورفع مستوى الأداء المهني للعاملين في هذا المجال بشكل خاص.

و أكد سعادة د. عبيد الزعابي على "أهمية المذكرة في إرساء حجر الأساس لإطلاق برنامج تأهيلي لعلاقات المستثمرين؛ بحيث يتم تأهيل الراغبين في العمل كمسؤولي علاقات مستثمرين وترخيصهم بعد اجتيازهم اختبارات في المقررات الدراسية التي طرحها المركز ضمن البرنامج التدريبي الذي سيقدمه مركز التدريب والاختبارات المهنية التابع للهيئة، بحيث يكون إضافة للبرامج التدريبية الأخرى التي يطرحها المركز لنحو اثنى عشر مهنة أخرى من المهن التي يضمها العمل بالسوق المالي (وهي المحلل المالي، وممثل الوسيط، وضابط الامتثال/ مسؤول مكافحة غسل الأموال/ المراقب الداخلي، ومدير عمليات/ ومدير تداول/ مسؤول التقاص، ومسؤول إدارة المخاطر، ومدير الاستثمار/ رئيس الاستثمار، مدير الترويج).

> تعاون لرفع مستوى المعايير المهنية وتشجيع التعليم المهني المستمر للعاملين في مجال الخدمات المالية

علاقات المستثمرين

وأضاف الرئيس التنفيذي أن "الهيئة تولي أهمية كبيرة لمهنة علاقات المستثمرين أخذاً في الاعتبار الدور الحيوي الموكل لإدارات علاقات المستثمرين بالشركات المساهمة العامة في التواصل مع مجتمع الاستثمار من مساهمين ومستثمرين، وتحديد هوية المساهمين واستهداف المستثمرين والتعامل مع استفساراتهم ونقل ردود الأفعال والأصداء والمعلومات الاستراتيجية للإدارة العليا للشركة، للوصول إلى تصور واضح ودقيق حول واقع السوق، وتوفير

التحليلات الخاصة بالسوق والموقف التنافسي للشركة.

ونوه سعادته إلى "التحول اللافت الذي شهدته مهام ووظائف علاقات المستثمرين في الآونة الأخيرة من حيث الاعتماد على البيانات التفاعلية وإدارة ملفات وخدمات الشركة عبر تطبيقات تدفق البيانات وأنظمة الإحاطة الالكترونية التي تقدم معلومات للجمهور عن التقارير والبحوث المتعلقة بتحليل أداء شركة ما والتي تصدر- في معظم الحالات- عن مؤسسات ومحللين متخصصين في التحليل المالي للشركات، وصولاً إلى إعداد تقارير لمتابعة أداء الإدارة ورفعها للإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تختص بها".

من جانبه، قال أندرو تاربوك رئيس جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط: "إنه لشرف عظيم لنا أن نعتمد على دعم هيئة الأوراق المالية والسلع في نشر أفضل الممارسات العالمية في مجال علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة في دولة الإمارات والارتقاء بها بعدما سبق لنا العمل سويا منذ العام 2015 من أجل تنظيم مهنة علاقات المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتابع "لا شك أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وجمعية علاقات المستثمرين سوف تعزز وتدعم هذا التعاون المتواصل. وبما أن الأفعال هي أكثر تأثيرا من القوال فإننا متحمسون جدا لجهود الهيئة لأخذ زمام المبادرة على هذا المسار في الوقت الذي نشاركها فيه هذا الأمر".

التدريب والتوعية

وبمقتضى نصوص المذكرة الموقعة، يتحدد إطار العمل الذي اتفق عليه الجانبان في التعاون بينهما في مجالات التدريب والتوعية، وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات أسواق رأس المال، ومجال الخدمات المالية والاستثمار بهدف رفع مستوى المعايير المهنية للعاملين في هذا المجال وتعزيزها وتطويرها في دولة الإمارات.

وتشمل مجالات التعاون تبادل الخبرات والدراسات والتعاون في مجالات تنظيم البرامج التدريبية في الأسواق المالية، ومجال الخدمات المالية من أجل تطوير وتحسين مستويات الاحترافية ورفع مستوى المعرفة بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال من خلال الاتفاقيات التي يتم توقيعها بين الطرفين.

ومن شأن العمل ببنود المذكرة، تشجيع التعليم المهني المستمر للعاملين في مجال الخدمات المالية المتعلقة بالاستثمارات البديلة، فضلاً عن أنها تتيح لأي من الطرفين استخدام معلومات الطرف الآخر وإحصاءاته المتعلقة بأغراض المذكرة، والتنسيق في تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل وفقًا لما يناسب كل منهما، كما تمنح موظفي ومرشحي الطرف الهيئة الفرصة للاستفادة من برامج التدريب والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات.

تعاون مع «شرطة دبي» يضم موظفي «الأوراق المالية» لبرنامج «إسعاد»

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع والقيادة العامة لشرطة دبي مذكرة تعاون بشأن الشراكة بينهما وتبادل الخبرات بما يتيح تقديم التسهيلات وتوفير الخدمات المتاحة لحاملي بطاقة "إسعاد" لموظفي الهيئة والعاملين لديها. وقع المذكرة سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة واللواء الأستاذ الدكتور محمد أحمد محمد بن فهد مساعد القائد العام لشؤون الأكاديمية والتدريب.

دعم الكادر البشري

وأبدى د. عبيد الزعابي سعادته بتوقيع اتفاقية التعاون مع القيادة العامة لشرطة دبي، موضحاً "أنها تأتي انطلاقاً من رؤية القيادة والتوجهات الاستراتيجية للدولة، وحرصاً على توطيد أواصر التعاون والتنسيق بين هيئة الأوراق المالية والقيادة العامة لشرطة دبي"، وأضاف أنه "على هذا الأساس اتفق الطرفان على إبرام هذه المذكرة ووضعها إطاراً للعمل والتعاون والتنسيق الدائم بينهما، وتنفيذ أهداف هذه الاتفاقية ووضعها موضع التطبيق بما يسهم في دعم الكادر البشري بالهيئة والتعريف بالمنافع التي ستعود على الجانبين من خلال هذا التعاون".

من جهته، أكد سعادة اللواء الأستاذ د. محمد أحمد بن فهد إن هذا التعاون البناء والذي سيثمر عنه منح بطاقة إسعاد إلى موظفي هيئة الأوراق المالية والسلع سوف يؤدي إلى تحقيق السعادة للموظفين وينعكس إيجابا على مضاعفة العمل وزيادة الإنتاجية ويؤدي بالضرورة إلى تقديم خدمات جيدة للمتعاملين من أفراد المجتمع تزيد من رضاهم وتحقق لهم السعادة، مشيرا إلى أن توجيهات سعادة اللواء عبدالله خليفة المري القائد العام لشرطة دبي في هذا الشأن تؤكد دائما على ضرورة تعزيز الشراكة البناءة مع جهات ودوائر حكومية محلية واتحادية والعمل على تنفيذ كل ما من شأنه تحقيق السعادة للموظفين."

وتنص الاتفاقية على ضم موظفي الهيئة إلى البرنامج وتزويدهم ببطاقة "إسعاد"، وبموجب الاتفاقية ستزود شرطة دبي موظفي الهيئة بالبطاقة مع اشعار الشركات والمؤسسات التجارية لمنح موظفي الهيئة المزايا ذاتها التي يحصل عليها موظفو شرطة دبي.

قاعدة بيانات

ومن جانبها، تقوم الهيئة بتوفير قاعدة بيانات الموظفين العاملين لديها. بما يمكن من تزويد كل موظف بنسخة من البطاقة على أن تتحمل الهيئة قيمة إصدار البطاقة وتكاليف تجديدها، كما تقوم الهيئة بوضع شعار بطاقة" إسعاد" على حساباتها الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيق الذكي لها، مع ربط موقع إسعاد به ليتمكن المعنيون بالهيئة الوصول إلى موقع" إسعاد" بكل سهولة، وكذلك وضع شعار البطاقة في جميع الحملات التسويقية للهيئة كشريك رسمي، فضلاً عن وضع فيديو الإرشادات الخاصة بالبطاقة على جميع شاشات العرض لديها، وتسهيل مهمة فريق تسويق البطاقة عند النزول الميداني للتعريف بها في الهيئة.

الهيئة تشارك في «القمة السنوية لإعادة هيكلة الشركات»

عبيد الزعابي: منصات تمويل مبتكرة تستعين بالتكنولوجيا المالية و«البلوك شين»

قال سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع: "إن قانون الشركات ينطوي على خطوات واضحة جداً في حال تعثر الشركة، ففي حال تحقيق شركة ما لخسائر نسبتها 50% من رأس المال تطلب الهيئة من الشركة تقديم خطة لإعادة الهيكلة وعرضها على الجمعية العمومية للتصويت عليها كخطوة أولى.

وأشار الزعابي، في تصريحات صحفية على هامش "القمة السنوية لإعادة هيكلة الشركات" التي عقدت في دبي بدعم وشراكة استراتيجية من سوق أبوظبي العالمي، إلى قانون الإفلاس الذي انبثقت عنه لجنة التنظيم المالي التابعة لوزارة المالية، والتي استكملت كافة الأطر القانونية من أجل تقديم خدماتها الى الشركات من أجل الهيكلة ما قبل إعلان الإفلاس.

وحول إعادة الهيكلة الخاصة بالعديد من الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أوضح الزعابي أن جميع عمليات إعادة الهيكلة الحالية تعتبر داخلية. وأشار إلى أن الهيئة تتلقى طلبات تأسيس وإدراج من العديد من الشركات، متوقعاً إدراجات في الفترة القريبة المقبلة لا سيما وأن الأسواق بدأت بالانتعاش مع وجود مؤشرات اقتصادية قوية.

منصة تمويل المشاريع

وعن منصة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة عن طريق أسواق المال، أوضح الرئيس التنفيذي أن الهيئة تعمل مع السوقين والجهات ذات الاختصاص لإطلاق منصات تمويل بالأسهم والسندات بطرق مبتكرة، تستعين فيها بالتكنولوجيا المالية وتقنية "البلوك شين"، لافتاً إلى وجود لجنة مشتركة يتوقع أن تنتهي من عملها ليكون باستطاعة هذه الشركات الاكتتاب والحصول على التمويل العام خلال 2020.

وأكد أن الهيئة تقوم بدورها في وضع آليات لحماية المستثمرين، لافتاً إلى إلزام الوسطاء بمنح المستثمرين كتيب يبين حقوق المستثمرين، إضافة إلى آليات جديدة لتمكين المستثمرين غير القادرين على حضور الجمعيات العمومية عبر التصويت الإلكتروني، وآلية لمسألة تمثيل المستثمرين الأقلية في الشركات.

وبين أن الهيئة قدمت قانونها الجديد الذي يشمل الأنشطة التي تم التنسيق مع المصرف المركزي على تنظيمها، والذي يعطي دوراً كبيراً في مجال الرقابة والإشراف والإنفاذ والجزاءات، لافتاً إلى أن المصرف أصدر قانونه دون بعض الأنشطة كصناديق الاستثمار وإدارة الاستثمار بما يبين على أنها قد أصبحت تقع ضمن اختصاصات الهيئة.

وأشار إلى العديد من القوانين والتنظيمات الجديدة، منها إطلاق كود الحوكمة، وكذلك تنظيم إصدارات الأصول الرقمية والاعتراف بها كأوراق، وذلك في ضوء تسارع تطور سوق الأصول الرقمية وتجاوب الهيئات الرقابية في عدد من دول العالم في تنظيمها.

> الهيئة تعمل مع السوقين والجهات ذات الاختصاص لإطلاق منصات تمويل بالأسهم والسندات بطرق مبتكرة

وعن التوقعات لأداء الأسواق، أكد الزعابي أن الأداء العام أفضل مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، متوقعاً المزيد من النمو، وتحسن أداء الشركات كالبنوك، والمحفزات والحلول التي أطلقتها الحكومة إضافة إلى كون مؤشرات الاقتصاد تعكس صورة مبشرة لأداء اقتصاد الدولة.

فتح نسب تملك الأجانب

وحول فتح نسب تملك الأجانب، أشار إلى أنها إحدى متطلبات مؤشر مورغان ستانلي، وقانون الشركات بدولة الإمارات يسمح بتملك المستثمرين الأجانب حتى 49 في المائة للشركات، علما بأن أغلب الشركات لم تصل إلى هذه النسبة، وبالتالي فالوصول إلى هذه النسبة يمكن أن يزيد من الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين ويعزز جاذبية الأسواق أمام المستثمرين المؤسساتيين والاستثمار الأجنبي عامة". وشاركت الهيئة في القمة السنوية لإعادة الهيكلة، حيث ألقى سعادة الدكتور عبيد الزعابي كلمة افتتاحية ضمن فعاليات القمة، سلط الضوء من خلالها على دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز نمو الأسواق المالية، والجهود التي تبذلها الهيئة في سبيل تطوير نظام الحوكمة.

وأشار سعادته إلى دور الحوكمة المؤسسية للشركات في نجاح إعادة الهيكلة المالية لإدارة الإعسار المالي، وفعاليتها في خلق المناخ المواتي للاستثمار بما يعزز النمو في المنطقة، لافتا إلى أن حوكمة الشركات الناجحة يمكنها أن تسهم وبشكل حيوي في تخفيف

أثار الاعسار الناتج عن المخالفات المالية وسوء الإدارة.

وأكد في كلمته أهمية تعزيز تبني معايير حوكمة الشركات على مستوى الشركات الخاصة لتتماشى مع التطور اللافت في اعتماد هذه المعايير على مستوى الشركات المدرجة وخاصة في الدول التي لديها أسواق رساميل كبيرة. وقال سعادته: "نرى تفاوتاً كبيراً في ممارسات الحوكمة بين الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ففي الوقت الذي تبنت فيه شركات ثقافة أفضل للحوكمة، نجد أن شركات أخرى مازالت تطبق ممارسات لا تتناسب أبدا وبيئة الاقتصاد متسارع التطور لتصبح أكثر تعقيدا وارتباطا بالاقتصاد العالمي". ولفت إلى وجود تحديات على مستوى تطبيق معايير الحوكمة في المنطقة في ظل الوضع الراهن لهيكل التمويل والأطر القانونية وهيكل الملكية وتركيبة مجالس الإدارات إضافة إلى معايير الإفصاح والشفافية.

تقارير الحوكمة

وتحدث سعادته عن تقارير الحوكمة التي ترفعها الشركات المدرجة في الدولة، والتي توفر الإفصاحات اللازمة على منصة الإفصاح الإلكتروني XBRL للعديد من مؤشرات الحوكمة بما في ذلك تركيبة مجالس الإدارة ومشاركة المرأة والمكافآت. ولفت إلى أن الهيئة وانطلاقا من حرصها على تعزيز مشاركة صغار المساهمين، ألزمت الشركات المدرجة بتخصيص مدير لعلاقات المستثمرين وتوضيح بياناته على الموقع الإلكتروني للشركة، كما طلبت منها إرسال دعوتها للجمعية العمومية للمستثمرين برسائل نصية وبالبريد الإلكتروني باللغتين العربية والانجليزية.

وقال إن الهيئة خصصت صفحة على موقعها لحماية صغار المستثمرين، من خلال توضيح حقوق المساهمين وواجباتهم وكافة البيانات اللازمة.

مشاركة المرأة

وتطرق في كلمته إلى مشاركة المرأة، مؤكداً على أهمية تعزيز تمثيل المرأة في مجالس الإدارة، وعلى وجود عدد من القيادات النسائية القادرة والمستعدة لأخذ هذا الدور وبانتظار الفرص التي يتطلب لتوفيرها تغيرا في التوجهات وتفتح أكثر لتقبل التغيير. ولفت إلى أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين في 2018 صنف دولة الإمارات في صدارة دول المنطقة من حيث المساواة في الأجور وعدد السيدات في المناصب الوزارية.

ومن النقاط الأخرى التي ركزت عليها الهيئة ضمن نظام الحوكمة الجديد، إقرار نظم لتطبيق الامتثال وهيكل مزدوج للحوكمة وفرض معايير تخص استقلالية أعضاء مجالس الإدارة وتكفل تمتعهم بالخبرات الكافية بما في ذلك التدريب والتقييم.وقال: "كما تم تضمين النظام دراسة مقترحات لخلق لجان للمخاطر ولجان فنية وتحديد تدابير للتدقيق والضبط الداخلي، وتحديد دور واضح للمدقق الداخلي ومدير المخاطر ومسؤول الامتثال وأطر لحوكمة الشركات التابعة".

وكالات تصنيف محلية لتحفيز إصدار صكوك تجزئة بالدرهم من جانب قطاع الشركات

قال سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، إن الهيئة تخطط لتنظيم معاملات سوق رأس المال غير المُدرجة، ونوه إلى هناك دراسات قيد الإعداد تبحث في مدى جدوى تأسيس وكالات تصنيف محلية لتحفيز إصدار صكوك تجزئة بالعملة المحلية من جانب قطاع الشركات.

وتوقع الزعابي في كلمة الهيئة خلال منتدى "تطوير أسواق الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من حيث احتمالات النمو والاعتبارات المتعلقة بالسياسات"،أن يصل إجمالي أصول التمويل الإسلامي إلى 3.5 تريليون دولار بحلول عام 2021، ونوه لتقرير صادر عن "تومسون رويترز" قدرت فيه أن الصناديق الإسلامية سوف تنمو على الأقل بقيمة 77 مليار دولار مع بداية العام 2019.

وتم عقْد جلسات المنتدى في أبوظبي بالتعاون مع كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB واللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط AMERC التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "أيوسكو"، ومركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وجمعية الخليج للسندات والصكوك، ووكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.

القيمة الإجمالية للصكوك

كان د. عبيد الزعابي قد ألقى كلمة المتحدث الرئيس في افتتاح فعاليات المنتدى، واستعرض فيها الأسباب التي دعت لظهور سوق رأس المال الإسلامي. ولفت إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت إحدى أبرز المراكز والوجهات المالية الإسلامية المفضلة لإدراج الصكوك، وأضاف أنه حسب مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي لسنة 2017 فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تبوأت المركز الثاني- بعد ماليزيا، وفق معيار القيمة الإجمالية للصكوك المدرجة.

حضر الفعالية جمهور كبير ضم عدداً من صناع السياسات المالية والاقتصادية، والإدارة العليا في وزارات المالية والاقتصاد، والجهات الرقابية والتنظيمية، والمنظمات الدولية، ومكاتب إدارة الدين، والأطراف الفاعلة في السوق، وأصحاب المصلحة المعنيين.

وحملت جلسات المنتدى أربعة عناوين هي: التمويل الإسلامي والصكوك: المفاهيم الرئيسية والأهمية العالمية، والآفاق المستقبلية دور الصكوك في تحقيق الأهداف التنموية: الآفاق والتحديات، وأخيراً الابتكار التكنولوجي واحتمالات نموها في أسواق رأس المال الإسلامي، وتقوية الأطر القانونية والتنظيمية من أجل تعزيز حماية المستثمر واستقرار سوق الصكوك والمجالات الرئيسة المتعلقة بالسياسات وسبل المضي قدمًا.

فهم أفضل للتمويل الإسلامي

دارت محاور النقاش في المنتدى حول التوصل إلى فهم أفضل للتمويل الإسلامي وخصائصه المميزة، والتطورات التي تشهدها أسواق الصكوك، بما في ذلك اتجاهات التنمية المستدامة والابتكارية.

وتم استعراض التطورات الأخيرة واحتمالات النمو المستقبلية لأسواق الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلاً عن تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير بهدف تعزيز نمو هذه الأسواق واستخدامها استخداماً فاعلاً في سبيل تحقيق الأهداف التنموية للمنطقة.

وناقشت الفاعلية الجوانب المتعلقة بتعزيز البيئة التنظيمية، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بحماية المستثمرين والاستقرار والناشئة عن تطور أسواق الصكوك ونموها، وتقوية النمو والمرونة الإجمالية لأسواق رأس المال في المنطقة مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات واختلافات الصكوك عن نظرائها التقليدية.

«الهيئة» تنظم ملتقى لإدارة علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة

نظمت هيئة الأرواق المالية والسلع ملتقى تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، بعنوان "أهمية دور نشاط ادارة علاقات المستثمرين بالشركات المدرجة في تفعيل قنوات تواصل مبتكرة وفعالة مع المستثمرين"، وذلك في إطار جهودها الرامية الى تعزيز الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين بما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة،

ألقى كلمة الافتتاح سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، وذلك بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط، بالإضافة الى ممثلين عن أكبر الشركات (الإقليمية والعالمية) المزودة لخدمات التحليل المالي، علاوة على ما يقارب 140 شخص يمثلون الشركات المدرجة وشركات الاستشارات المالية والتحليل المالي المرخصة في الأسواق المالية بالدولة.

دور مسؤولي علاقات المستثمرين

تناولت الكلمة الافتتاحية للملتقى الأدوار والوظائف المنوطة بمديري علاقات المستثمرين بالشركات المساهمة العامة، وسلط الضوء من خلالها على الأهمية الكبيرة لهذا الملتقى في تعزيز دور مسؤولي علاقات المستثمرين في الشركات.

وأكد على أهمية استفادة المشاركين من خبرات المتحدثين، وتبادل المعلومات والمعارف وتوفير الدعم اللازم للمستثمرين، واستعرض كذلك عدداً من مبادرات الهيئة ومن بينها مبادرة الهيئة بتحويل شركات الوساطة إلى شركات خدمات مالية متكاملة، والأنظمة الجديدة التي تعرضها على موقعها الإلكتروني للإستئناس برأي أصحاب الصناعة والوقوف على ملاحظات الخبراء والمتعاملين والمهتمين، وفي مقدمة ذلك نظام الأصول المشفرة".

وأشار د. عبيد الزعابي إلى أن: "إدارات علاقات المستثمرين بالشركات المساهمة العامة دور هام في التواصل مع مجتمع الاستثمار من مساهمين ومستثمرين (أفراداً ومؤسساتان)، وتحديد هوية

> توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين بما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة

المساهمين واستهداف المستثمرين والتعامل مع استفساراتهم ونقل ردود الأفعال والأصداء والمعلومات الاستراتيجية لـلإدارة العليا للشركة، للوصول إلى تصور واضح ودقيق حول واقع السوق وتوفير التحليلات الخاصة بالسوق والموقف التنافسي للشركة.

وأضاف سعادته: "تبرز أهمية هذه الفعالية في ضوء التحول اللافت الذي شهدته مهام ووظائف علاقات المستثمرين من حيث الاعتماد على البيانات التفاعلية ولإدارة ملفات وخدمات الشركة عبر تطبيقات تدفق البيانات وأنظمة الإحاطة الالكترونية التي تقدم معلومات للجمهور عن التقارير والبحوث المتعلقة بتحليل أداء شركة ما والتي تصدر – في معظم الحالات – عن مؤسسات ومحللين متخصصين في التحليل المالي للشركات. ويتم إعداد تقارير لمتابعة أداء الادارة ورفعها للإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تختص بها.

صفحة علاقات المستثمرين

استعرض الأستاذ أحمد النقبي المحلل المالي بقسم حوكمة الشركات والمدققين بهيئة الأوراق المالية والسلع خلال الجلسة الأولى للملتقى، أهمية ودور مسؤولي علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة كقناة تواصل مع المستثمرين، تضمن وصول معلومات الشركة بصورة شاملة ووافية، وتساهم في تحقيق الشفافية والمصداقية اللازمة في الأسواق المالية، مما يمكن المستثمرين من تكوين صورة واضحة عن أداء

الشركة وبالتالي يمكنهم من بناء القرار الاستثماري بصورة صحيحة. وبين كذلك مجموعة المبادئ الأساسية التي تعزز دور علاقات المستثمرين، والتي تساهم في توعيتهم وتكوين فهم جيد لوضع المخاطر وإدارة التوقعات، وبناء قاعدة بيانات مفصلة وشاملة للمساهمين تعزز من عملية التواصل معهم.

كما استعرض في الجلسة الثانية، متطلبات صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركات المدرجة ودور الموقع في دعم القرار الاستثماري، وتطرق الى المادة رقم (35) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م.) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة، والمتعلقة بعلاقات المستثمرين، والتي توضح أهم المتطلبات الواجب توفرها في إدارة علاقات المستثمرين في الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة.

ونوه أحمد النقبي إلى ضرورة قيام الشركات بتعيين مسؤول مختص بكافة المهام المتعلقة بإدارة علاقات المستثمرين، يتحلى بعدة صفات منها: إجادة التحدث باللغة العربية والإنجليزية، وأن يكون ملما بالمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة، وحاصلاً على مؤهل علمي بالإضافة الى خبرة عملية مرتبطة بمجالات الأعمال أو المحاسبة أو العلاقات العامة الخاصة بالمستثمرين، وأن يكون لديه المعرفة الكاملة بأنشطة الشركة والفرص المتاحة أمامها. وأشار إلى أهمية إنشاء صفحة خاصة لعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، بحيث يتم تحديثها وصيانتها بشكل دائم بما يتماشى مع المعايير الدولية، وضرورة أن تشمل الصفحة بيانات ووسائل الاتصال بقسم علاقات المستثمرين مثل رقم هاتف وبريد إلكتروني مخصص، وإدراج كافة التقارير المتعلقة بالنتائج المالية سواء المسجلة بالأرشيف أو المنشورة، وبيانات السنة المالية على أن تشمل تواريخ نشر بيانات النتائج المالية، ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية، وأي أحداث أو تقارير هامة أخرى.

نشر المعلومات والبيانات

وأوضح أهمية تفعيل الشركات لصفحة علاقات المستثمرين لنشر المعلومات والبيانات التي يتم الافصاح عنها للجهات الرقابية أو الأسواق أو الجمهور على الموقع الالكتروني الخاص بها، والتي تتضمن: أخبار وأحداث الشركة وتطوراتها الجوهرية الخاصة بها، والقوائم المالية السنوية والمرحلية وتقارير مجلس الادارة لعدة سنوات سابقة، وتقارير الحوكمة، وهيكل الملكية ونسب التملك، بالإضافة الى معلومات عامة يتم تحديثها باستمرار على الموقع الالكتروني الرسمي للشركة حول أنشطتها واستراتيجية أعمالها، ورؤيتها وخططها المستقبلية، ومعلومات عن سعر سهم الشركة من حيث: سعر الاغلاق، وسعر الافتتاح، وأعلى وأدنى سعر خلال العام، وقيم السهم المختلفة وبعض المؤشرات المالية، وأن تتضمن كذلك آلية لتقديم الآراء والملاحظات والاستفسارات، تمكن المستثمرين من ارسال استفساراتهم المختلفة حول الأرباح غير المستلمة أو آلية استلام الأرباح.

لجنة الأزمات

واستعرض كذلك أهمية تشكيل لجنة الأزمات بحيث تتكون من موظفي الفئات العليا في الشركة، لتتولى وضع خطة التواصل مع المستثمرين، والإفصاح عن الخطوات العملية التي تتخذها الشركة في حال مواجهتها لأي أزمة، وتحديد متحدث رسمي باسم الشركة يتولى عملية التواصل المذكورة. بالإضافة الى نشر التوعية باستخدام عروض تقديمية يتم ادراجها في الصفحة توضح الوضع المالي والاستراتيجيات والتوقعات المستقبلية للشركة مرة واحدة على الأقل سنوياً، مع مراعاة تحديثها بعد كل إعلان حول النتائج المالية (بشكل ربع سنوي، ونصف سنوي). وتوفير البيانات ووضع الإجراءات اللازمة لتوفير جميع المعلومات لمسؤول علاقات المستثمرين بما في ذلك قرارات مجلس الإدارة فور صدورها والبيانات المالية الدورية والسنوية عند اعتمادها من المجلس، وذلك لتمكين مسؤول علاقات المستثمرين من تنفيذ مهامه المحددة في هذه المادة.

أهداف الملتقى

1- تفعيل صفحة علاقات المستثمرين الخاصة بالمواقع الإلكترونية للشركات المدرجة بما يسهم في توعية المستثمرين بأسهم هذه الشركات وإحاطتهم علماً بمستجدات الشركة أولا بأول.

وذلك وفقاً لنص المادة (35) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (7/ر. م) لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

2- إثراء صفحة علاقات المستثمرين بالمواقع الإلكترونية للشركات المدرجة بالإحصائيات والمؤشرات المالية التي تسهم في دعم المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتعزيز درجة معرفة أصحاب المصالح ومستوى فهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة.

3- إتاحة الفرصة لإدارات التحليل المالي بالشركات المدرجة وكذلك شركات الاستشارات المالية والتحليل المالي للاطلاع على أحدث التطبيقات المالية وسبل توظيفها في عمليات التحليل المالي التي تجريها.

4- معالجة إحدى مناطق الضعف في آلية التواصل بين الشركة المدرجة والمساهمين بتفعيل دور مسؤولي علاقات المستثمرين وتحسين مستوى التقارير الموجزة المقدمة من الشركة، بما يبطل دور مروجي الشائعات في الأسواق الناتج عن بطء بعض الشركات في الرد والتوضيح.

ملاحظات ختامية

خصصت الجلسة الأخيرة من الملتقى للرد على أسئلة المتعاملين وممثلي الشركات المدرجة والمرخصة المشاركين بالفعالية؛ حيث استمع د.عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة لاستفسارات ومقترحات الحضور، وفيما يخص الاستفسار الموجه حول طريقة عرض البيانات المالية للشركات لتسهيل طريقة قراءة المستثمرين لها، وأوضح أن كل الشركات المدرجة ملتزمة بالمعايير الدولية لعرض التقارير المالية IFRS، وكذلك بمعايير الإفصاح الإلكتروني XBRL، وأن كافة الشركات لديها حد أدنى من المتطلبات وفق أنظمة الهيئة ومن بينها نظام ضوابط الحوكمة والتشريعات المنظمة الأخرى، وأن قرار تطوير طريقة عرض البيانات يرجع للشركة ومدى وجود حجم معلومات كبير ترغب في عرضه للجمهور.

ورداً على مقترح بشأن تبسيط طريقة عرض البيانات المالية وتقديمها بشكل موحد لكل قطاع من قطاعات الشركات المدرجة، وكذلك تقصير مدة الإفصاح الربعية عن البيانات المالية بحيث تكون أقل من 45 يوما، أوضح د.عبيد الزعابي أن الهيئة قامت بعمل مقارنات معيارية ودراسة لأفضل المعايير العالمية في هذا الشأن، ووجدت أن هذه المدة مطبقة في العديد من الأسواق المالية حول العالم، ومع ذلك فإن الهيئة لا تألو جهداً في إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع لتطبيق أفضل الممارسات العالمية وفي حال تبين من الدراسات أنه يمكن تقليل الفترة مع تقديم البيانات بالدقة المطلوبة ووفق المعايير والمتطلبات الموضوعة بما لا يخل بحقوق المستثمرين في الحصول على البيانات السليمة فإن الهيئة لن تمانع في تبني هذا الاتجاه.

نموذج تطبيقي

تم عرض نموذج لصفحة علاقات مستثمرين استوفت وطبقت إلى حد كبير المعايير الموضوعة من قبل الهيئة، وذلك كنموذج تطبيقي لما يجب أن تكون عليه صفحة علاقات المستثمرين، وقدمتها الأستاذة سعاد السركال نائب رئيس إدارة الاتصال الاستراتيجي بشركة "تبريد. وسبق أن نالت الشركة جائزة "أفضل صفحة علاقات مستثمرين" في المسابقة التي أطلقتها الهيئة خلال النصف الأول من 2019. وتطرقت سعاد السركال إلى أهمية علاقات المستثمرين كونها أصبحت مهمة استراتيجية تجمع بين التمويل والاتصال والتسويق والامتثال التنظيمي، لتمكين التواصل بفعالية بين الشركة وأسواق رأس المال، كما أشارت إلى انجازات القسم في مسيرة التحول التي شهدتها الشركة في السنوات الأخيرة. واستعرضت كذلك صفحة علاقات المستثمرين في الموقع الإلكتروني للشركة، التي تم تصميمها لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المادة 35 من لوائح هيئة الأوراق المالية والسلع، والرامية الى مساعدة المستثمرين المساهمين على اتخاذ قرار مناسب يتعلق بالشركة. وتوفر صفحة علاقات المستثمرين في شركة تبريد على مدار الساعة، بيانات التواصل، وهيكل المساهمين والنسب المئوية للملكية، ومعلومات عن سعر السهم، والبيانات المالية، والإفصاحات المالية الخاصة بالبيانات المالية المرحلية وعروض الأرباح، والتقارير السنوية، وتقارير حوكمة الشركات ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية، وأرباح المساهمين، والجدول الزمني لإنجازات الشركة خلال مسيرتها التي تمتد لعشرين عامًا، وغيرها من العروض التقديمية الخاصة بأعمال الشركة واستراتيجيات الأعمال والخطط المستقبلية، المعلومات المحدثة عن كافة المستجدات المالية والتطورات الهامة في الشركة.

إحصائيات ومؤشرات مالية

بينت الجلسة الثالثة أهمية تضمين صفحات علاقات المستثمرين والموقع الإلكتروني الخاص بالشركة المدرجة إحصائيات ومؤشرات مالية يمكنها أن تسهم في تقديم الدعم للمستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري، وكذلك أهمية الاطلاع على الأنظمة والتطبيقات الحديثة التي تتعلق بتحليل البيانات وإعداد الإحصائيات والمؤشرات للمحللين الماليين بإدارات التحليل المالي بالشركات المدرجة وكذلك المحللين الماليين بشركات الاستشارات المالية والتحليل المالي.

شاركت مجموعة الشركات المزودة لخدمات التحليل المالي والمشاركين في الملتقى في تقديم الجلسة الثالثة، وقدم مشاركة شركة "بلومبيرج" السيد ديفيد ماسيس، كما قدم مشاركة شركة "تومسون رويترز ريفينيتيف" السيد محمد موسى، واستعرض مشاركة شركة "أرقام" السيد مصطفى الصالح مدير العلاقات العامة بالشركة، وشركة "مباشر" السيد عبدو خوري.

مشاركة تومسون رويترز

واستعرض محمد موسى وظيفة فريق علاقات المستثمرين كونه يمثل واجهة التعامل مع أسواق المال، والمستثمرين، والمساهمين ومجموعات المحللين في القطاع، ودورهم الرئيسي في توفير المعلومات لصانعي القرار في المؤسسات المختلفة وتعزيز حصولهم على فهم شامل للمشهد العام للاستثمار. وبين فوائد إدارة علاقات المستثمرين من حيث الحفاظ على قاعدة المساهمين، وتعزيز قيمة المساهمين على المدى الطويل، وخفض تكلفة رأس المال، وبناء مصداقية طويلة الأجل مع مجتمع الاستثمار. واستعرض كذلك التطبيق الذكي الذي توفره الشركة (تطبيق ايكون)، يغطي أكثر من 8000 شركة حول العالم وأكثر من 400 وحدة قياس للبيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويمكن التطبيق فريق علاقات المستثمرين من تحقيق أهدافهم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويتيح للمستخدمين متابعه السوق اليومية من حيث الاطلاع على أخبار موثقة تغطي مختلف الأسواق والقطاعات، وتحليل القطاعات ومقارنتها بالبيانات المالية للشركة، والاطلاع على البحوث لمختلف الشركات التي تغطي السوق، والتواصل مع المستثمرين والمحللين، بالإضافة إلى الاطلاع على تغطيه المحللين الماليين للشركة. وتطرق محمد موسى الى أهمية عرض قضايا تجذب الاهتمام العام والسياسي، مثل تغير المناخ والتنوع وحقوق الإنسان و"ترخيص العمل" وأخلاقيات العمل وحوكمة الشركات، حيث يطالب المستثمرون على نحو متزايد بإدراج هذه القضايا في محافظهم الاستثمارية، ويقوم المهنيون الماليون بتمييز خدماتهم باستخدام المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

في رسالة لنيل درجة الماجستير أعدها أخصائي قانوني بالهيئة

البيئة التشريعية لصناعة الصكوك في الإمارات جيدة وجاهزة للمزيد من التطوير

قال عبدالله الزعابي، أخصائي قانوني في هيئة الأوراق المالية والسلع، إن البيئة التشريعية لصناعة الصكوك في الإمارات بيئة جيدة، وإن كانت تحتاج إلى بعض التحسينات.

وأضاف في حوار مع مجلة "أوراق مالية"، أن الهيئة تعمل على توفير بيئة استثمارية مثلى لتمكين الصكوك الإسلامية في سوق رأس المال.

وبين الزعابي، الحاصل على درجة الماجستير في التنظيم القانوني للصكوك الاسلامية في التشريع الإماراتي من أكاديمية شرطة دبي، أن الهيئة تعكف حاليا على إعداد نظام خاص بالأوراق المالية المدعومة بأصول، والذي يعد من لوازم صناعة الصكوك وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، منوها إلى أن الهيئة تسعى لإيجاد أساس تشريعي لتنظيم الكيان ذو الغرض الخاص (SPV)، وتنظيم ما يعرف بـ"العهدة".

وأوضح أن اختياره لموضوع أطروحته "التنظيم القانوني للصكوك الاسلامية في التشريع الإماراتي"، ينبع من الأهميه البالغة لهذا الجانب في تدعيم اقتصاد الدولة من خلال تمكين أدوات الاستثمار الإسلامية في سوق رأس المال، وتعزيز دور البحث العلمي.

ونوه إلى قلة البحوث العلمية المتعلقة بالجانب القانوني لتنظيم الصكوك الإسلامية، ما دعا إلى استنباط الأصلح قانوناً من الممارسات الاقتصادية والتشريعية الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية، كالتشريع الماليزي، والتجربة التشريعية لجزر كايمن، وكذلك التشريع السعودي، فضلاً عن مبادئ الأيوسكو وتقاريرها المتعلقة بأدوات الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى المبادئ الشرعية التي تحكم الصكوك الإسلامية.

مميزات الصكوك الإسلامية

وحول مميزات الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأدوات المالية، بين الزعابي أن من أهم مميزات هذه الورقة المالية أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستثمار فيها يعتبر استثمار ذو مخاطر منخفضة مقارنة بالاستثمار في باقي الأوراق المالية الأخرى، على اعتبار أن الصك الإسلامي يمثل أداة ملكية في أصل أو مجموعة من الأصول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقال إن فائدة الاستثمار في الصكوك الإسلامية تكمن في انخفاض مخاطر الاستثمار، وشفافيته، باعتبار أنها ورقة مالية تمثل حصة ملكية في أصل أو مجموعة أصول موجودة على أرض الواقع؛ وتدر على حامل الصك ـــ المستثمر ـــ دخلاً دورياً، مشيرا إلى أنها تمثل طوق نجاة للدول التي تحتاج إلى سيولة لتمويل مشاريعها العامة، وتضمن لها السيادة التامة على تلك المشاريع حال كان طرح الصكوك مقصوراً على مواطنيها.

الباحث عبدالله الزعابي

قلة المخاطر

وشدد الباحث على أن الصكوك الإسلامية تعتبر مبعث اطمئنان لدى المستثمرين، نظراً لقلة مخاطر الاستثمار فيها ؛ وبالتالي تحظى بقبول المستثمرين؛ الأمر الذي يجعل هذه الورقة المالية تتيح متنفساً للشركات في الحصول على السيولة اللازمة لتمويل مشروعاتها، كما تضمن للمستثمر توفير مناخ استثماري قليل المخاطر.

وحول ملائمة البيئة الاقتصادية في الإمارات، وتشريعات الهيئة لنظام عمل الصكوك الإسلامية، قال عبدالله الزعابي إن الإمارات تمثل بيئة استثمارية خصبة لرؤوس الأموال سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وتحرص القيادة الرشيدة للدولة على توفير أعلى معايير جودة الاستثمار وتحسين فرصه، وخصوصاً الاستثمار الإسلامي، لما له من جدوى أثبتها بجدارة في ما مر به الاقتصاد العالمي من أزمات.

ووصف تشريعات هيئة الأوراق المالية والسلع لتمكين الصكوك الإسلامية في أسواق رأس المال، بأنها "ناضجة". وباستطاعة الهيئة التغلب على التحديات التي تتعلق بتوفير كافة الجوانب التشريعية المنظمة لصناعة الصكوك الإسلامية بما يتوائم مع أفضل الممارسات العالمية.

بعض النتائج والتوصيات

- تعديل المادتين (31، 32) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م بشأن الشركات التجارية باستثناء إصدار وطرح الصكوك من حكميهما، ولحين ذلك استحداث نشاط لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بمسمى "تصكيك الأصول" والسماح لصناديق الاستثمار للقيام بذات دور الكيان ذي الغرض الخاص من خلال هذا النشاط، أو إصدار مجلس الوزراء الموقّر قراراً يقضي باستثناء الشركات الراغبة بمزاولة هذا النشاط من أحكام المادتين، وتضمين عقود تأسيس تلك الشركات ما يفيد أحقيتها في إصدار صكوك وطرحها للاكتتاب العام إيفاءً بالمتطلب الوارد في الفقرة (1) من المادة (4) من قانون الشركات المذكور أعلاه.
- تعديل المادة (123) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015م بشأن الشركات التجارية بتمكين متعهد التغطية من تغطية كامل الطرح ابتداءً، أو تغطية ما تبقى من الطرح وإعادة طرحه، وقيامه بدور صانع سوق للأوراق المالية المصدرة –ومنها الصكوك الإسلامية– والتي تم إدراجها في السوق.
- إصدار قانون العهدة، ولحين ذلك استحداث نشاط "أمين استثمار" لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، تمارسه شركة تتولى مهام العهدة، على أن يتضمن الإطار التنظيمي لها أحكاماً تضمن بُعدها عن الإفلاس.
- إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع تنظيماً تشريعياً للتوريق (تعمل الهيئة حالياً على إصداره).
- إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع تنظيماً تشريعياً لرهن الصكوك.

منع شركات «التدقيق الخارجي» من أداء أعمال استشارية لشركات تدقق عليها

استقلال مدققي الحسابات ضمان لنزاهة البيانات المالية للشركات

تؤكد قواعد الحوكمة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، والعمل على ضرورة منع شركات التدقيق الخارجي من أداء أعمال استشارية للشركات التي تدقق عليها، ما قد يترتب عليه قيام شركة التدقيق بـ«صرف النظر» عن بعض التجاوزات التي قد تحدث في هذه الشركات.

ويعد استقلال مدققي الحسابات وعدم تعريضهم للضغط من قبل مجالس الإدارة، الضمان الأكبر لنزاهة وصدقية البيانات المالية للشركات.

ويقصد بـ«الاستقلال» القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية، إذ على مدقق الحسابات الخارجي أن يلتزم دائماً باستقلال تفكيره في جميع الأمور المرتبطة بالمهمة المكلف بها.

و«الاستقلال» في التفكير هو في الأساس حالة فكرية، إذ على مدقق الحسابات الخارجي أن يكوّن رأيه من خلال استقلاله في التفكير والعمل، كما عليه أن يعتبر هذا «الاستقلال» ضرورة لا غنى عنها، من شأنها أن تزيد من صدقية المعلومات المحاسبية التي يبدي المراجع فيها رأيه، خصوصاً أن الدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، يعتمدون على رأي مدقق الحسابات الخارجي، بصفته خبيراً مستقلاً ومحايداً.

ولا يكفي أن يكون مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً ظاهرياً، بل يجب توافر الاستقلال الواقعي، وهذا يعتمد على مستوى المدقق الأخلاقي.

دعم الاستقلالية

وقد تثير العلاقات المالية التي تربط المدقق بالشركة التي يدقق حساباتها، إضافة إلى ما يطّلع عليه من أمور، تصنف بالسرية، شكوكاً لدى الجهات المختلفة، التي لا تدرك أهمية حيازة تلك المعلومات، ولا الضوابط الموضوعة على استخدامها من طرف مدقق الحسابات الخارجي، على أساس حياده واستقلاله.

ومن أهم العناصر التي تدعم استقلالية مدقق الحسابات أن يتصف بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه، إذ يجب أن تتميز أعماله بالعدالة لجميع الأطراف والفئات المختلفة، فتميّز المدقق بالأمانة المهنية يجعل آراءه غير متحيزة لأي جهة، كما يجب أن يقتنع مستخدمو القوائم المالية باستقلال المراجع، فالوجود الحقيقي لمهنة التدقيق الخارجي يعتمد على هذا الاقتناع.

وفي حال شك مستخدمو القوائم المالية في استقلال المراجعين، فإن آراءهم لا تكون لها قيمة، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدمات المدققين.

تعزيز الثقة

ويعزز ظهور مراجع الحسابات بمظهر الاستقلال والحياد، من ثقة جميع الجهات المستفيدة من خدماته، ويمكّن ذلك من التحقق من تمتعه بالاستقلال التام، ولعل المظهر المستقل ينال اهتماماً من الجمهور أكثر من الحالة العقلية، كما أن النظرة السلوكية لعمل مدقق الحسابات الخارجي تمكّن من تحديد المؤشرات التي قد تضغط على حياده، وتخرجه من الاستقلال التام. وتمثل إدارة الشركة أو مجلس إدارتها مصدر الضغط الأكبر على مدقق الحسابات الخارجي، كما أنها في الوقت نفسه تشكل مصدراً لعدم ثقة مستخدمي القوائم المالية.

ضغوط الإدارة

قد تمارس الإدارة ضغوطا على مدقق الحسابات الخارجي المستقل، منها حرص إدارة الشركة على التركيز على نقاط معينة دون أخرى، عند وضع المدقق الخارجي برنامج التدقيق والمراجعة وتحديده للاختبارات والإجراءات ووقت القيام بها. كما أنها قد لا تمكّن المدقق الخارجي من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، التي يرى المدقق الخارجي ضرورة الحصول عليها، نظراً لخوفها من اكتشاف تلاعب أو حرصاً على بعض الأسرار.

ومن الضغوط التي قد تمارس كذلك، تدخل إدارة الشركة في عمل المراجع، وجعله يركز على بنود دون أخرى، في حال قيام المدقق الخارجي بعملية الفحص وإجراء الاختبارات اللازمة للدفاتر والسجلات، وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية، وقيامه بالإجراءات الضرورية للتحقق من وجود أصول الشركة ومن ملكيتها لها، وعدم وجود مرهونات عليها لمصلحة الغير، ومتابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية.

ومن الضغوط الأخرى التي يتعرض لها المدقق، رغبة الإدارة في تعديل رأي مدقق الحسابات الخارجي، أو إحجامه عن الإفصاح عن بعض الحقائق المالية التي تهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية.

«التعيين» وتحديد الأتعاب

يكتسي معيار الاستقلال أهمية كبيرة، إذ يعتبر عنصر الاستقلال عنصراً مهماً في ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي راجعها ودققها مدقق الحسابات الخارجي، وبالتالي، يجب أن يتم التعرف إلى أهم الضغوط التي يتعرض لها مدقق الحسابات الخارجي، والتي تؤثر في رأيه الفني.

وتعتبر إدارة الشركة أو مجلس إدارة الشركة من أهم الجهات التي يمكن أن تضغط على مدقق الحسابات الخارجي، سواء كان تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، بمختلف وسائل الضغط التي تؤثر بها الإدارة على المدقق، والتي تتمثل أساساً في طريقة التعيين، أو العزل، أو تحديد الأتعاب، لذلك يتم إسناد مهام التعيين وتحديد الأتعاب للجمعية العمومية للمساهمين في الشركة.

يتم تحقيقهما بالاستثمار المتنوّع

«أعلى عائد وأدنى خطر» شرطان أساسيان للاستثمار الأمثل

الاستثمار الأمثل هو الاستثمار الذي يتوافر فيه شرطان أساسيان هما: تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى محدد من الأخطار، أو تحقيق أدنى درجة من الخطر عند مستوى محدد من العائد.

ولا يمكن استيفاء أي من هذين الشرطين إلا من خلال تنويع الاستثمار أو ما يعرف بالاستثمار المتنوّع وفية تتوزع الأخطار بين عدد كبير من الشركات التي يتم الاستثمار في أوراقها المالية والتي تدخل في تكوين المحفظة، وبشكل تصبح فيه هذه الأخطار عند حدودها الدنيا كما يتحقق معه العائد المرغوب فيه.

أما الاستثمار الأحادي وغير المتنوّع فهو خلاف ذلك تماماً، إذ تتركز فيه الأخطار كثيراً، وتزيد فيه احتمالات الإخفاق في تحقيق العائد المطلوب.

حجم الأموال

يعدّ مقدار الأموال المستثمرة عاملاً مهماً وحاسماً في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد، وفي وضع الاستراتيجية السليمة لهذا الاستثمار. فالاستثمارات الصغيرة لا تمكن صاحبها من تكوين محفظة متوازنة للأوراق المالية طبقاً للأصول العلمية السليمة، إذ يصعب شراء العدد الكافي من الأوراق المالية المتنوّعة التي تحقق العائد المطلوب.

الحجم الأدنى

يتحدد الحجم الأدنى للمحفظة المتوازنة طبقاً لظروف كل سوق ومستوى أسعار الأوراق المالية فيه. فالمستثمر الصغير صاحب الأموال المحدودة قد لا تمكّنه استثماراته الصغيرة من تكوين تلك المحفظة المتوازنة للتمتع بمزايا الاستثمار المتنوّع، وفي هذه الحالة عليه الاشتراك في صناديق الاستثمار وهي محفظة أوراق مالية جماعية يمكنها تحقيق الهدف الاستثماري لأصحاب المدّخرات القليلة.

وصندوق الاستثمار، هو آلية لتجميع المدّخرات من المستثمرين ليتولى نيابة عنهم إدارة هذه الاستثمارات بطريقة حرفية متخصصة، وفقاً لاستراتيجية استثمارية، وبغرض تحقيق عوائد يتم توزيعها على أعضاء الصندوق المشاركين فيه.

الاستثمار المتنوّع

يتمتع المشاركون فيه بمميزات الاستثمار المتنوّع الذي تقل فيه الأخطار إلى حدودها الدنيا أو يتعاظم فيه العائد قدر الإمكان. ويصدر صندوق الاستثمار أوراقاً مالية خاصة به، تتيح للمشاركين فيه تملكها واقتسام العائد الذي يحققه. وتكون هذه الأوراق المالية في صورة أسهم، أو وحدات أو وثائق للاستثمار وكلها أدوات ملكية ذات صفات متعددة.

ويجب على المستثمر الإلمام بالمفاهيم الاقتصادية والمالية المرتبطة بسوق المال وبالعملية الاستثمارية، ومنها مفاهيم الادخار والاستثمار والتضخم، وكذلك معرفة أخطار الاستثمار وماهية العملية الاستثمارية والإجراءات التي يجب على المدّخر اتخاذها لتوجيه مدّخراته واتخاذ القرار السليم، إضافة إلى فهم العملية التمويلية وخيارات الاستثمار وغيرها من المفاهيم المهمة. ولابد للمستثمر أن يدرك أن تعميق ثقافته الاستثمارية المتعلقة بسوق المال، هي الأساس الذي يمكّنه من امتلاك المهارات والمعرفة الضرورية لنجاح استثماراته واستمرارها في هذه السوق، لذلك يجب على المستثمر أن يبذل مزيداً من الجهود في تنمية معرفته الاستثمارية وتطويرها.

> مقدار الأموال المستثمرة عامل حاسم في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد

> الحجم الأدنى للمحفظة المتوازنة يتحدد طبقاً لظروف كل سوق ومستوى أسعار الأوراق المالية

يحظر استخدام ممتلكات الشركة أو معلوماتها لتحقيق مكاسب شخصية

7 واجبات أساسية على مجالس إدارة الشركات لمنع «تعارض المصالح»

يجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي تعارض في المصالح مع الشركة. ولتحقيق ذلك، يجب عليهم القيام بسبعة واجبات ومهام أساسية.

ينشأ «تعارض المصالح» عندما تتعارض المصالح الشخصية لأي عضو في مجلس الإدارة بأي شكل من الأشكال، مع مصالح الشركة ككل.

ويمكن أن تنشأ حالة تعارض مصالح، عندما يتخذ أي عضو مجلس إدارة، أو أي فرد من أفراد عائلته خطوات، أو تكون لديه مصالح، ما يجعل من الصعب بالنسبة للعضو اتخاذ قرارات بالنيابة عن الشركة بشكل موضوعي وفعّال. كما يمكن أن ينشأ تعارض المصالح عندما يستلم أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أي فرد من أفراد عائلته (أقاربه من الدرجة الأولى وحتى الرابعة حسب ما جاء في التشريعات)، مزايا شخصية غير أصولية بسبب منصب عضو مجلس الإدارة في الشركة. وهناك خطوات يجب على أعضاء مجالس الإدارة القيام بها لمنع تعارض المصالح منها:

فرص الشركة

يحظر على أعضاء مجلس الإدارة استغلال الفرص المكتشفة من خلال استخدام ممتلكات الشركة أو معلوماتها أو مناصبهم فيها، كما يحظر عليهم استخدام ممتلكات الشركة أو معلوماتها أو مناصبهم فيها لتحقيق مكاسب شخصية، فضلاً عن التنافس مع الشركة بخصوص فرص العمل.

سرية المعلومات

يجب على أعضاء مجلس الإدارة المحافظة على سرية المعلومات التي تأتمنهم الشركة عليها، وأية معلومات سرية أخرى حول الشركة التي يصبحون على اطلاع بها من أي مصدر من المصادر بصفتهم أعضاء مجلس إدارة، إلا في حالة التصريح بالكشف عنها، أو كان ذلك الكشف مطلوباً بموجب القانون. كما يجب ألا يستخدم أي عضو مجلس إدارة المعلومات السرية لمنفعته الشخصية، أو لمنفعة أشخاص أو هيئات خارج الشركة. ولأغراض تطبيق قواعد السلوك المهني، فإن عبارة «المعلومات السرية» تشمل كل المعلومات غير المعروفة لدى عامة الجمهور فيما يتعلق بالشركة.

الالتزام بالقوانين

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التقيّد شخصياً، وضمان تقيد موظفي الشركة ومسؤوليها والمديرين الآخرين بالقوانين والقواعد واللوائح النافذة على الشركة، بما في ذلك قوانين تداول موظفي الشركة بأوراقها المالية. كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة التقيد بالقوانين والقواعد واللوائح التي تسري عليهم بصفتهم أعضاء مجلس إدارة في الشركة، وتخضع التعاملات في الأوراق المالية للشركة للسياسة الخاصة بالتعامل في الأوراق المالية للشركة.

التعامل العادل

يجب على أعضاء مجلس الإدارة مراقبة الالتزام بالتعامل العادل من قبل الموظفين والمسؤولين في الشركة مع المتعاملين معها وموردیها ومنافسيها وموظفيهم، وأن لا يستغل أعضاء مجلس الإدارة أي شخص من خلال التلاعب، أو إخفاء، أو إساءة استخدام المعلومات التي يملكونها أو تحريف الوقائع الجوهرية أو أية ممارسة أخرى بخصوص التعامل غير العادل.

أصول الشركة

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن الإشراف على سياسات الشركة لضمان استخدام أصولها فقط لأغراض الأعمال الشرعية، ولن يستخدموا أصول الشركة لمنفعتهم أو مكاسبهم الشخصية.

سلوك غير قانوني

يجب على أعضاء مجلس الإدارة، الاستمرار في التشجيع على السلوك الأخلاقي واتخاذ الخطوات لضمان استمرار الشركة في: تشجيع الموظفين على التحدث إلى مرؤوسيهم ومديريهم وغيرهم من الموظفين المختصين عندما يشكّون بموقف معين في سياق الأعمال، وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أية مخالفات للقوانين أو اللوائح أو القواعد أو قواعد السلوك المهني إلى الموظفين المختصين، فضلاً عن إبلاغ الموظفين بأن الشركة لن تسمح بالانتقام من الموظفين الذين يقدمون تقارير بنية حسنة.

التبليغ عن المخالفات

يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ عن أية مخالفات مشتبه فيها لقواعد السلوك المهني، إلى الشخص المعني على الفور، والذي يلتزم بالتنسيق مع الدائرة المعنية (الإدارة القانونية مثلاً) حسب ما يلزم، ويتولى مجلس الإدارة أو أي شخص أو أشخاص يكلفهم مجلس الإدارة بذلك، التحقيق في المخالفات المذكورة، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة حدوث أية مخالفات لقواعد السلوك المهني.

اتخاذ القرارات

إذا رأى أحد أعضاء مجلس الإدارة أن لديه تعارض مصالح فعلياً أو محتملاً مع مصلحة الشركة، فيجب على العضو المذكور إبلاغ رئيس مجلس الإدارة في أسرع وقت ممكن، وفي كل الأحوال عدم المشاركة في اتخاذ أي قرار يصدر عن مجلس الإدارة في ما يتعلق بالمسألة التي تؤدي إلى نشوء حالة تعارض المصالح بأي شكل من الأشكال. وفي هذه الحالة يصدر قرار المجلس بحضور أكثرية الأعضاء، ولا يجوز لذلك العضو صاحب المصلحة في القرار التصويت عليه. وفي حالات استثنائية، يمكن معالجة هذه المسائل من خلال لجان فرعية تابعة للمجلس مشكّلة لهذا الغرض بقرار من المجلس، ويجب إحالة رأي اللجنة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بهذا الخصوص».

أبرزها الدراية بنشاط الشركة وتكوين كوادر للمناصب القيادية

7 مزايا لتواجد موظفي التدقيق الداخلي بالشركات

يوفر وجود مدققين داخليين للشركات 7 مزايا أساسية من أهمها المعرفة والدراية بنشاط الشركة والمساعدة في تكوين كوادر لتولي مناصب قيادية مستقبلاً.

ويقصد بـالأداء الداخلي للتدقيق الداخلي احتفاظ الشركة بـإدارة للتدقيق الداخلي، تتشكل من مدققين داخليين موظفين داخل الشركة ويتقاضون رواتبهم ومزاياهم منها. وتتمثل مزايا الاعتماد على إدارة التدقيق الداخلي في أداء مهام التدقيق الداخلي بما يلي:

1 دراية ومعرفة بنشاط الشركة

يعد أعضاء إدارة التدقيق الداخلي أكثر دراية ومعرفة بنشاط الشركة، والتي قد تكون مفقودة لدى الأطراف الخارجية، ويكتسبونها من خلال الاتصال اليومي بجميع أفراد الشركة، ما ينعكس في القدرة على تحديد مواطن القوة والضعف واقتراح الحلول الملائمة التي يمكن تنفيذها والحصول منها على نتائج جيدة من منطلق ملاءمة الحلول لظروف الشركة، والمعرفة الجيدة للمدقق الداخلي.

2 تكوين كوادر لتولي مناصب قيادية

يساعد وجود إدارة للتدقيق الداخلي في عملية تكوين كوادر تصلح لتولي المناصب القيادية في المستقبل، خصوصاً في حالة وجود أساس تدريبي جيد، لذلك تعتبر إدارة التدقيق الداخلي مصدراً مهماً لإعداد وتكوين مديري المستقبل بالشركة.

3 تقديم المراجعة الداخلية لخدماتها

التقييمات والمقترحات والتقارير التي تقدمها إدارة التدقيق الداخلي تعتمد على أساس الاستمرارية خلال العام، مما يساعد على تقديم معلومات ذات قيمة لأصحاب المصالح وطبقاً لما يتضمنه إطار الرقابة الداخلية المتكامل من أن وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بالمنشأة يساعد على تدعيم المتابعة المستمرة للتدقيق الداخلي.

4 وجود مصدر موضوعي

ضمان وجود مصدر موضوعي وباستمرار لتوفير المعلومات المطلوبة لكل من الإدارة ولجنة المراجعة، حيث أن قيام جهة واحدة بالتدقيق الداخلي والخارجي معاً قد يؤدي إلى فقد وجهة نظر أخرى قد تكون متميزة.

5 أمن وسرية المعلومات

الأداء الداخلي للتدقيق الداخلي يوفر ميزة المحافظة على سرية النتائج التي تم التوصل إليها ويقلل من احتمال إفشاء الأسرار، خصوصاً التجارية منها للأطراف الأخرى المنافسة.

6 الجدية في أداء التدقيق الداخلي

نظراً لكون المدقق الداخلي موظفاً لدى الشركة، فإنه سيكون أكثر ولاء لها، ومن ثم سيراعي تأثير ما تم التوصل إليه أثناء عمله على الشركة، وعلى تحقيق الأهداف المخططة، ويتطلب ذلك قيامه بأداء عمله بجودة عالية واتباع كل ما من شأنه أن يزيد من قيمة الشركة.

7 المرونة في مواجهة أعباء العمل

نظراً للتواجد الدائم لموظفي ادارة التدقيق الداخلي، يمكن مواجهة أية مهام جديدة، وأية مسؤوليات إضافية تعهد إلى الشركة، وذلك من خلال إعادة توزيع الأعمال عليهم وإمكانية تكليفهم بأعباء جديدة.

مشكلات أخرى يتفاداها التدقيق الداخلي

هناك مشكلات أخرى تكمن في الاستعانة بالتدقيق الخارجي، تجعل من الأفضل التركيز على خلق إدارات داخلية له منها:

- عدم تمكين الطرف الخارجي من الاطلاع: احتمال عدم تمكين الطرف الخارجي من الاطلاع على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها، وينتج عن هذا الأمر عدم التعاون المحتمل بين المراجع الخارجي وبين بعض الإدارات الأخرى، ومن ثم عدم وجود أسس عملية للنتائج التي يتوصل إليها المدقق الخارجي.
- الطلب المستمر لزيادة الأتعاب: وذلك ناتج من اعتقاد المراجع الخارجي بأنه المحتكر لعملية المراجعة بالشركة، ما يمكن أن يدفعه إلى زيادة الأتعاب.
- ضآلة معلومات الطرف الخارجي: فعدم التواجد المستمر للطرف الخارجي يمكن أن يفقده عنصرا مهما وهو الدراية الكاملة بالشركة، ما قد يؤثر على أداء عمله وعلى النتائج التي يمكن التوصل إليها.
- احتمال التأثير السلبي على حياد المراجع الخارجي: في حالة قيام المدقق الخارجي بأعمال التدقيق الداخلي فإن استقلاله قد يشوبه بعض القصور، ويؤيد ذلك العديد من الدراسات، حيث أشارت إلى أن قيمة عملية التدقيق الداخلي ستتأثر سلباً إذا قام المدقق الخارجي نفسه بوظيفة وأعمال التدقيق الداخلية.
- انتماء أعضاء الأداء الخارجي إلى الطرف الخارجي وليس إلى الشركة: فالأداء الخارجي للتدقيق الداخلي قد يؤدى الى فقد ميزة المحافظة على سرية النتائج التي تم التوصل إليها ويزيد من احتمال إفشاء الأسرار، خصوصاً التجارية منها للأطراف الأخرى المنافسة.

إدارة للتدقيق الداخلي

تفادياً لحدوث مشكلات لدى الشركات، خصوصاً بعد الأحداث التي واجهتها بعض الشركات الأميركية وفي غيرها من الدول، نادى بعض الباحثين بضرورة وجود إدارة للتدقيق الداخلي مدعمة بموظفين من المدققين الداخليين، مع إمكانية الحصول على الأداء المشترك Co-sourcing، من مكاتب التدقيق الخارجي أو أطراف أخرى، للمساعدة في التأكيد على الارتقاء بوظيفة المدقق الداخلي، وصولاً إلى أن تصبح وظيفة ذات مستوى عالمي.

تشبيه «التداول» بـ «المُقامرة» فكرة خاطئة

3 أنواع للمتعاملين في سوق العقود المستقبلية

المتعاملون المتحوطون

يعرف المشاركون في نشاط التحوط في السوق، باسم المتحوطين، حيث يتم اللجوء إلى التحوط، لتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالتغير في سعر الأصل. ومعظم المؤسسات التجارية التي تتعامل في الأسواق الفعلية، مثل شركات التصنيع أو المتداولين، أو تجار الجملة أو التجزئة، أو وكلاء بيع البضائع، تستعين بأسواق المشتقات لممارسة التحوط ضد المخاطر التي تنطوي أعمالهم عليها. ويتضمن التحوط الحصول على مركز في سوق العقود المستقبلية مساوٍ ومقابل للمركز المملوك في شريحة السوق المادي.

المتعاملون المراجحون

يهدف المتعاملون المراجحون إلى جني أرباح خالية من أي مخاطر، حيث تقدم أسواق عقود المشتقات في بعض الأحيان، فرصاً مربحة، تنشأ عن الفروق بين سعر عقد السلع المستقبلية والقيمة العادلة، أو بين سوقين مختلفين يتعاملان في المنتجات نفسها. وتتضمن المراجحة تحقيق الربح بالدخول الفوري في معاملات سوق واحد أو أكثر. وفي سوق العقود المستقبلية الخاصة بسلعة استثمارية، يجب أن يكون سعر العقود المستقبلية مساوياً للسعر الفوري، إضافة إلى كلفة التخزين إلى حين حلول تاريخ التسليم المستقبلي، وإلا تنشأ فرصة المراجحة.

المتداولون/المستثمرون

يُعرف المشاركون الذين يقومون بنشاط «الاستثمار/ المضاربة» باسم المستثمرين/ المتداولين/ المضاربين، ويتضمن الاستثمار توقع تحركات الأسعار المستقبلية لجني الأرباح، والهدف الأساس للتداول أو الاستثمار في سوق العقود المستقبلية للسلع، هو تحمل المخاطرة، وجني الأرباح من تغيرات الأسعار المتوقعة في سعر الأصل المستقبلي. ويقوم المتداول بشراء العقود المستقبلية «مركز مشتر»، إذا توقع زيادة سعر السلعة في المستقبل، ويبيع العقود المستقبلية «مركز بائع»، إذا توقع هبوط سعر السلعة في المستقبل.

هناك فكرة خاطئة ترى أن التداول يشبه المقامرة، ذلك أنه يتعين على المتداول أن يتحمل المخاطرة السائدة بالفعل في السوق، إلا أن هذا الرأي غير صحيح، ذلك أن التداول في الأسواق يحقق أهدافاً إقتصادية عدة.

العقود المستقبلية

يكمن جوهر عقد السلع المستقبلي في أن السعر يتم تحديده عند إبرام العقد، ولكن يتم الوفاء بالتزامات الدفع والتسليم من قبل الأطراف المعنية في تاريخ لاحق. ويتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، كما تكون شروط تلك العقود محددة مسبقاً وقياسية، وتغطي العديد من الجوانب، مثل جودة الأصل الأساسي، والكمية، وتاريخ التسليم، وتاريخ الانتهاء، وطريقة التسليم، والأسعار. وتوجد ثلاث مجموعات من المتعاملين في أسواق العقود المستقبلية، هم: المتحوّطون، والمراجحون، والمستثمرون/ المتداولون.

«مركز شراء»

الحصول على «مركز شراء» في العقود المستقبلية بغرض التداول/ الاستثمار، يتضمن شراء عقد مستقبلي على أساس توقع زيادة السعر قبل انتهاء العقد، وفي حالة زيادة سعر العقد المستقبلي قبل انتهاء العقد، يجنى المتداول أرباح تسوية المركز، وفي حالة هبوط أسعار العقد المستقبلي، يتكبد المتداول خسارة.

ومستثمرو/ متداولو مراكز الشراء، هم الذين يتوقعون ارتفاع السعر فوق المستوى الجاري، ومن ثم فإنه يتحمل المخاطرات بشراء العقود المستقبلية.

«مركز بيع»

أما الحصول على «مركز بيع» في العقود المستقبلية بغرض التداول/ المضاربة، فيتضمن بيع عقد مستقبلي على أساس توقع هبوط السعر قبل انتهاء العقد، وفي حالة هبوط سعر العقد المستقبلي قبل انتهاء العقد، يجني المتداول أرباح إقفال المركز، وفي حالة ارتفاع أسعار العقد المستقبلي، يتكبد المتداول خسارة.

أما متداولو/ مستثمرو مراكز البيع، فهم الذين يتوقعون انخفاض السعر، ولهذا يبيعون العقود المستقبلية على أساس هذا التوقع.

ويجب في أسواق العقود المستقبلية أن يساوي دائماً إجمالي المركز المكشوف/ مركز البيع المكوّن من ممارسي تحوط البيع أو متداولي مراكز البيع، إجمالي المركز المغطى أو مركز الشراء المكوّن من ممارسي تحوط الشراء، أو متداولي مراكز الشراء، ولذا، فإنه في حالة تجاوز تحوط البيع لتحوط الشراء، فإنه يجب تحقيق التوازن، بحيث يتجاوز (تحوط الشراء) (تحوط البيع) بالكمية نفسها».

التداول والمقامرة

وعلى الرغم من أن نية كل من المتداولين والمقامرين هي جني الربح بتحمل المخاطر، فإن المقامر يصنع المخاطرة حينما لا توجد مخاطرة، بينما يتحمل المتداول المخاطرة السائدة بالفعل في السوق، بالتالي يلعب دوراً اقتصادياً مهماً. من ناحية أخرى، يلعب التقييم والتفسير الدقيق للعوامل الأساسية التي تحرك قوى السوق، دوراً في تحديد مدى نجاح التداول/ المضاربة في أسواق العقود المستقبلية، بينما يعتمد الربح في المقامرة على المصادفة فقط.

التداول والمناورة

لا يوجد تشابه بين «التداول/ المضاربة» و«المناورة»، إذ يحاول «المناور» دفع الأسعار في الاتجاه العكسي لاتزان السوق، بينما يتنبأ «المتداول» بحركة الأسعار، ويساعد هذا المجهود في نهاية الأمر على جعل الأسعار قريبة من اتزان السوق.

مصطلح «متداول»

يشمل مصطلح «متداول» نطاقاً كبيراً من الأفراد، إذ يتضمن المستثمرين على المديين الطويل أو القصير، ومتداولي المراكز والمتداولين اليوميين، وصغار المضاربين في البورصة.

أبرزها تهدئة الأسعار وفوائدها للمزارعين وتنافسية الاستيراد والتصدير

7 مزايا اقتصادية لبورصات «عقود السلع المستقبلية»

يعني مصطلح «السلعة» ببساطة أي منتج زراعي أو تعديني تم إنتاجه بغرض التداول أو البيع، ومن أمثلة ذلك، الحبوب، والقطن، والتبغ، والذهب، والفضة، والنفط، وتتضمن أنواع السلع المنتجات الزراعية، والمعادن، والبترول، والعملات الأجنبية، والسندات المالية، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك خاصيتان ترتبطان بصفة عامة بكل سلعة، وهما: وجود أسواق لتبادلها الفعلي، ووجود أسواق منظمة، وهي عادة ما تكون بورصة معتمدة لتداول العقود المستقبلية للسلع، لتداول عقود المشتقات وشراء وبيع هذه السلع.

هناك نوعان من الأسواق يرتبطان بتجارة السلع، هما: أسواق السلع الفعلية، وبورصات السلع، ويختلف كل سوق منهما عن الآخر، من حيث وظائفهما وآلياتهما والغاية النهائية لكل منهما.

السلع الفعلية

تُستخدم أسواق السلع الفعلية التي تعرف أيضاً باسم أسواق العمليات الفورية أو الأسواق النقدية بشكل أساسي في التبادل الفعلي للسلع مقابل الثمن، حيث يُسلم المشتري الأموال للبائع ويتسلم البضائع، أي يصبح المالك الفعلي لها.

وتتم عملية المتاجرة عادة من أجل إشباع حاجة الأعمال التجارية أو الاستهلاك للأطراف.

بورصات السلع

يتم تداول السلعة نفسها في بورصات السلع بطريقة مختلفة ولخدمة غرض آخر، حيث لا يتم تداول السلعة الفعلية في بورصات السلع، ولكن يتم تداول عقود مستقبلية وخيارات تقوم على العقود المستقبلية وترتبط بالسلعة. وتعرف العقود المستقبلية، أيضاً باسم عقود المشتقات، لأن قيمتها تشتق من قيمة الأصل الأساسي (السلعة)، حسب كل حالة. وأهم وظيفتين اقتصاديتين تؤديهما بورصات السلع هما: المساعدة في اكتشاف أسعار السلع الأصلية، وتوفير قاعدة لإدارة مخاطر الأسعار المرتبطة بالأعمال. وهناك الكثير من الفوائد الأخرى التي تقدمها بورصات السلع، ومنها: نشر المعلومات الخاصة بالأسعار، والكفاءة والشفافية، والسيولة، وضمان الأداء. وبورصة العقود المستقبلية، هي سوق مركزية للمشترين والبائعين، وتقوم بتسهيل عملية تداول العقود القياسية التي تعرف على نطاق واسع باسم عقود المشتقات من خلال منصة تداول، ولهذا السبب، تعرف هذه الأسواق أيضاً باسم أسواق عقود المشتقات.

المزايا الاقتصادية

تقدم بورصات عقود السلع المستقبلية العديد من المزايا الاقتصادية، منها:

1- **اكتشاف الأسعار:** أي خلق آلية اكتشاف مستمرة للأسعار في منصة التداول بالبورصة، ولا تحدد بورصات العقود المستقبلية أسعار السلع، فهي أسواق حرة تعمل كمنصة لجمع كل القوى التي تؤثر في أسعار السلعة معاً في مزاد مفتوح.

2- **إدارة مخاطر الأسعار:** وتتضمن موازنة مخاطر السعر المتصلة بسوق العمليات الفورية عن طريق الحصول على مركز مساو، ولكنه معاكس في سوق العقود المستقبلية.

3- **القدرة التنافسية في الاستيراد والتصدير:** يستطيع المصدرون، باستخدامهم سوق العقود المستقبلية، تقليل تكاليفهم، وتحسين قدرتهم التنافسية.

4- **تهدئة الأسعار الفعلية:** حيث تسهم بورصات العقود المستقبلية في تهدئة أسعار السلع عالمياً.

5- **فوائد تعود على المزارعين:** يمكن أن يستخدم المزارعون هذه الأسواق في إدارة مخاطر الأسعار لمنتجاتهم في المستقبل.

6- **إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية.**

7- **تحسين جودة المنتجات.**

نقد غير منصف

واجهت أسواق عقود مشتقات السلع في كثير من الأحيان نقداً غير منصف لثلاثة أسباب: أولها، لأن بعض عقود المشتقات معقدة ويصعب فهمها، وقد أدى هذا التعقيد إلى تكبد بعض المتداولين، ممن تنقصهم الخبرة، خسائر مالية فادحة لم تكن متوقعة، والتي تم نشرها على الملأ. بينما يركز السبب الثاني على أن بعض المعلقين يرون أن المشتقات تشجع على المضاربة، لأنها لا تحتاج إلى الكثير من المال للتداول، وتتضمن رفعاً مالياً عالياً. فيما يوضح السبب الثالث أن البعض يعتقد أن السيولة التي تقدمها المشتقات تشجع على التداول بشكل مفرط وتقلب الأسعار الذي يؤثر بدوره في أسواق مالية أخرى.

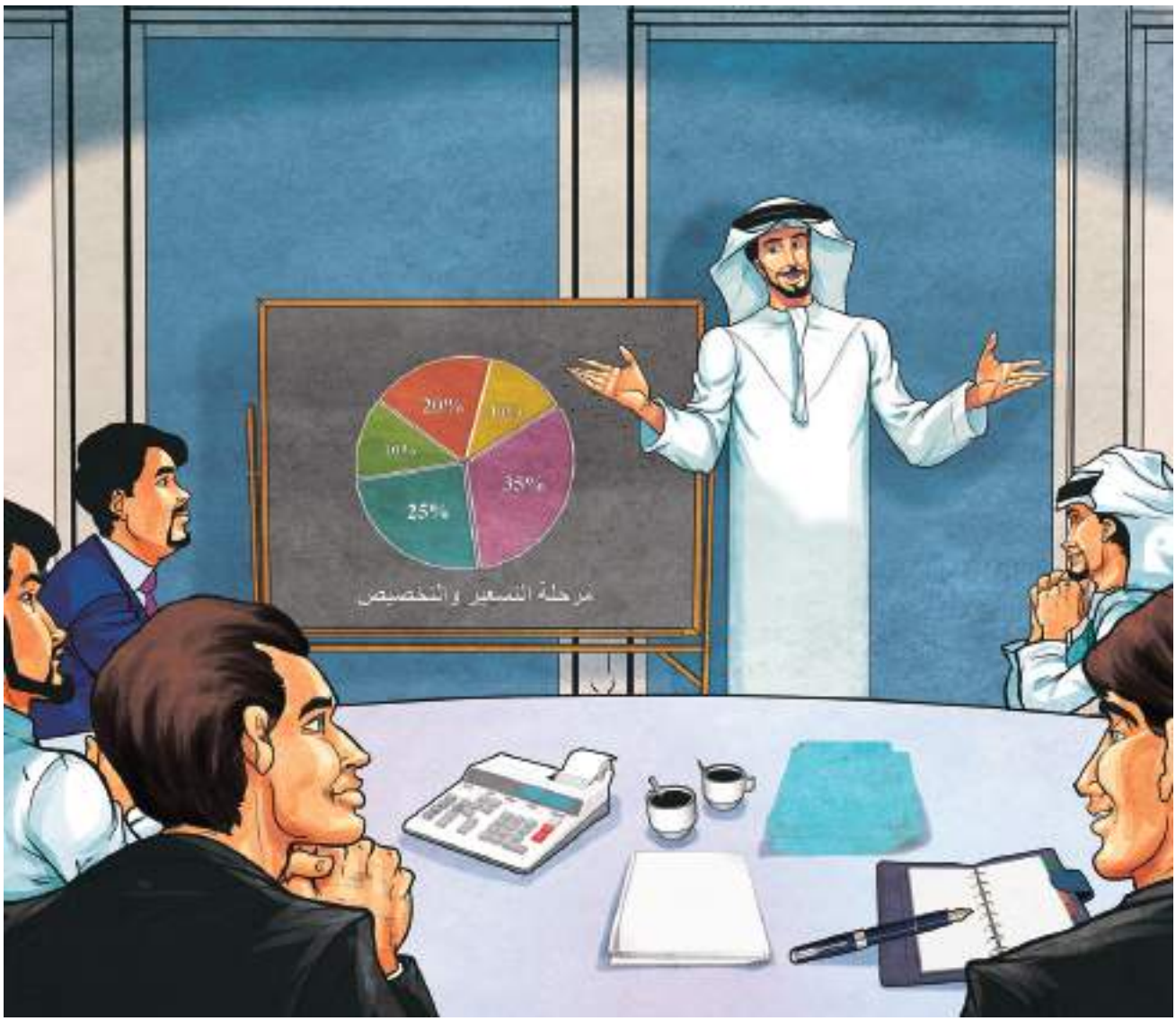

ضوابط لصفقات «الأطراف ذات العلاقة» بالشركات المساهمة

وضع القانون ضوابط رقابية لأي صفقات تجريها «الأطراف ذات العلاقة» بالشركات المساهمة العامة، حرصاً على عدم استئثار هذه الفئة بأي مزايا دون الإفصاح عنها أو من غير موافقة مجلس الإدارة عليها.

والأطراف ذات العلاقة» هم: رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، والعاملون فيها، والشركات التي يسهم فيها أي من هؤلاء، بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذا الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.

التعاملات والعقود

يقصد بالصفقات، التعاملات أو العقود أو الاتفاقيات التي تبرمها الشركة المساهمة العامة المدرجة في السوق، والتي لا تدخل ضمن النشاط الرئيس لتلك الشركة أو التي تتضمن شروطاً تفضيلية، لا تمنحها الشركة عادة للمتعاملين معها، وأي صفقات أخرى تحددها الهيئة من وقت لآخر بقرارات أو تعليمات أو تعاميم تصدرها.

و لا يجوز للشركة إبرام الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يتجاوز (5%) من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية فيما زاد على ذلك، ولا يجوز إبرام الصفقات التي تجاوز قيمتها (5%) من رأس المال المصدر إلا بعد تقييمها بوساطة مقيم معتمد لدى الهيئة، ولا يجوز للطرف ذي العلاقة، الاشتراك في التصويت الخاص بقرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية الصادر في شأن هذه الصفقة.

مجلس الإدارة

وتقع المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالشركة في حال إبرام التعاملات أو الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، على كل من الطرف ذي العلاقة بالتعامل ومجلس الإدارة، إذا صدر القرار بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار صادر بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون، متى كانوا قد أثبتوا اعتراضهم. وفي حال إذا كان لأحد الأطراف ذات العلاقة، تعامل مع

الشركة أو الشركة الأم أو أي من شركاتها التابعة أو الشقيقة، فيجب الآتي:

الطرف ذو العلاقة: يتعين عليه قبل إبرام الصفقة، الإفصاح الفوري بموجب كتاب يوجه لمجلس الإدارة عن طبيعة الصفقة وشروطها، وجميع المعلومات الجوهرية عن حصته أو مساهمته في الشركتين طرفي الصفقة، ومدى مصلحته أو منفعته.

مجلس إدارة الشركة: يتعين على المجلس الإفصاح الفوري للهيئة والسوق.

وعن حقوق المساهمين عن إبرام تلك الصفقات فيحق لأي مساهم بها يملك (5%) فأكثر من أسهم الشركة، رفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة، بشأن الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، وإلزام أطراف الصفقة بتقديم كل المعلومات والمستندات المتعلقة بها، وللمحكمة المختصة، إذا ثبت لها أن الصفقة غير عادلة، أو تنطوي على تعارض مصالح وتضر بقية المساهمين، أن تحكم بإلغاء الصفقة، وإلزام الطرف ذي العلاقة بأن يؤدي للشركة أي ربح أو منفعة تحققت له، فضلاً عن التعويض إذا ثبت إلحاق ضرر بالشركة.

ضوابط محددة

تكمن الأهداف من وضع مثل هذه الضوابط إلى رفع مستوى الاتساق والجودة في الرد على الاستفسارات الخارجية الواردة من المحللين والمستثمرين، وتعزيز العلاقات الاستثمارية الدولية والارتباط بالسوق، بجانب تعزيز درجة معرفة أصحاب المصالح وفهمهم للبيانات المتعلقة بأداء الشركة، من خلال تطبيق أفضل طرق التواصل، وتحسين مستوى التقارير الموجزة المقدمة، بجانب إيجاد هيكل متطور وأكثر كفاءة لتفاعل الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية مع متطلبات السوق. وتتضمن هذه الضوابط أربعة متطلبات أساسية، يجب على الشركات المدرجة تطبيقها في إدارة علاقات المستثمرين كمعايير قياسية، وهي كالآتي:

1- تعيين مسؤول مختص بإدارة علاقات المستثمرين.

2- إنشاء قسم مخصص لعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

3- نشر المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها، وغيرها من البيانات المتعلقة بالشركة وحقوق المساهمين.

4- نشر عروض تقديمية مبدئية توضح الوضع المالي والاستراتيجيات والتوقعات المستقبلية للشركة.

الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسة في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين)، بحيث تحدّد مسؤوليات كل طرف وحقوقه، ومن شأنها توجيه القائمين على الشركات للاتجاه إلى المسار الصحيح، من خلال رفع مستوى الشفافية، وذلك لتفادي كل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يضمن لها تعظيم قيمة الشركة، وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال.

نوعان من المخاطر يتحملهما المستثمر في أسواق المال يتضمنان مخاطر «السوق» و«الشركة»

هناك نوعان من المخاطر يتحملهما المستثمر بأسواق المال، الأول مخاطر منتظمة، والثاني غير منتظمة.

والمخاطر هي احتمال حدوث أمر غير مرغوب فيه، كاحتمال تكبد الشركة المصدرة للأسهم خسائر أو تراجع الأرباح أو تراجع القيمة السوقية لهذه الأسهم. فالمستثمر يرغب دائماً في زيادة القيمة السوقية لأسهمه، وعدم حدوث هذه الزيادة أو حدوث التراجع في الأسعار يعدان حدثاً غير مرغوب فيه للمستثمر، وهو يمثل أخطار الاستثمار.

المستثمر العقلاني

المستثمر (العقلاني) في سوق المال، يجب أن يدرك أن هناك أخطاراً مرتبطة بالاستثمار، وتتمثل هذه المخاطر في عدم اليقين من تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، ويقع على عاتق المستثمر العمل على تقليص عوامل المخاطرة التي تقع تحت سيطرته. من ناحيتها، تعمل الجهات المنظمة في سوق المال على تقليص عوامل الخطر التي تقع تحت سيطرتها، لتبقى فقط تلك العوامل التي لا يملك أحد السيطرة عليها، وهي أخطار يجب على المستثمر تحملها.

وتقسم الأخطار إلى نوعين أساسيين، هما: مخاطر السوق (الأخطار المنتظمة)، ومخاطر الشركة (الأخطار غير المنتظمة).

مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تؤثر في السوق عامة، ويشمل تأثيرها جميع الأسهم المتداولة في سوق معينة، وتتمثل هذه الأخطار عامة في الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة، ومنها عوامل النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة، والضغوط التضخمية، وأخطار تغير أسعار الصرف، وغيرها من العوامل التي يكون تأثيرها شمولياً في سوق الأوراق المالية.

مخاطر الشركة: وهي الأخطار المرتبطة بشركة بعينها، أي أنها أخطار تكبد خسائر في الاستثمار بالأسهم نتيجة لتراجع أعمال الشركة التي تم الاستثمار فيها، ويمكن تصنيف الأخطار المرتبطة بشركة ما ضمن أنواع عدة.

الشركة المصدرة

- **مخاطر الأعمال:** وهي أخطار عدم نجاح الشركة المصدرة للأسهم في أعمالها، بسبب المنافسة الشديدة، أو عدم قدرة الإدارة أو تغير أذواق المستهلكين تجاه منتجات الشركة، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الشركة في أدائها، وعدم قدرتها على تحقيق غاياتها الأساسية بشكل مربح تجارياً.

- **المخاطر المالية:** وهي أخطار ترتبط أيضاً بالشركة، ولكن ليس من خلال غاياتها الأساسية، وإنما من خلال الوسائل المالية التي تنتهجها الشركة في تحقيق هذه الغايات، مثل أخطار تحمل الشركة الديون، فمن المعلوم أن مديونية الشركة تزيد من أخطارها بسبب اعتمادها على مصادر تمويل خارجية (الديون)، في مقابل أخطار أقلّ للشركة التي تعتمد على مصادر تمويل ذاتية (حقوق المساهمين).

ويشار إلى أن الاستثمار يُعرف على أنه تأجيل الاستهلاك الحالي أو بعض منه للحصول على استهلاك أكبر وأفضل أو فائدة أعظم في المستقبل. كما يعرف بأنه تضحية بقيمة حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيمة أو منفعة أكبر متوقعة أو محتملة في المستقبل، ولهذا فإن الاستثمار هو استخدام المدّخرات في تمويل العمليات الإنتاجية، أي شراء الأصول المنتجة لتحقيق عائد يزيد من قيمة هذه المدخرات وينميها بمرور الزمن، أو على الأقل يحافظ على قيمة هذه المدّخرات من النقصان بمرور الزمن. وتتنوع أشكال الاستثمار بين الاستثمار المادي من خلال الحصول على أصول مادية، أو الاستثمار المالي من خلال الحصول على أصول مالية، كما يمكن أن يكون الاستثمار أحادياً، كالاستثمار في شركة واحدة، أو أن يكون استثماراً متنوعاً، كالاستثمار المختلط في شكل محفظة ذات أنواع متعددة. فمحفظة الأوراق المالية هي محفظة تشتمل على أكثر من ورقة مالية، كل منها ذات طبيعة مختلفة. ويؤدي هذا التنوع إلى تعظيم العائد من ناحية مع تقليل الأخطار من ناحية أخرى.

أبرزها التسعير والتتبع والتحوط ضد المخاطر

7 اختلافات جوهرية بين عقود السلع المستقبلية والأسهم

هناك سبعة اختلافات جوهرية بين عقود السلع المستقبلية والأسهم، رغم أن كلاً منهما يتم تداوله في بورصات منظمة تجمع المشترين والبائعين في سوق مركزية. وتكمن الفروق في الآتي:

أولاً:

المعنى: تمثل الأسهم ملكية في مؤسسة أو شركة، في حين تمثل عقود السلع المستقبلية التزاماً مستقبلياً باستلام أو تسليم سلعة في موعد محدد في المستقبل، وعلى العكس من الأسهم لا يمكن أن يهبط سعر السلع إلى مستوى الصفر.

ثانياً

لا تصعد أسعار السلع وتنخفض في الوقت نفسه كالأسهم، وعندما تشهد أسواق الأسهم حالة من التدهور، فإن الغالبية العظمى من الأسهم تهبط تماشياً مع الاتجاه العام للأسهم، بغض النظر عن قيمتها أو محتواها، لكن الأمر مختلف في أسواق السلع، فتدهور وضع المعادن لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية والعكس صحيح.

ثالثاً

يسهل تتبع السلع بشكل أكبر مقارنة بالأسهم، ويتأثر سعر السلع بشكل أساسي بعوامل الاقتصاد الكلي، مثل العرض والطلب وقيمة العملة والتضخم. من ناحية أخرى، يتطلب تحليل الأسهم دراسة عميقة لعوامل الاقتصاد الكلي والجزئي، وأداء الشركة المالي، وتنافس السوق، وتحليل للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك، فإن السلع التي يتم تداولها في البورصات عبر العالم أقل بكثير من الأسهم من ناحية العدد، وبالتالي فإن الوقت والجهد المطلوب لمتابعتهما أقل بكثير.

رابعاً

لا تتعرض أسعار السلع للتلاعب، ونظراً لتأثر أسعار السلع بشكل أساسي بعوامل الاقتصاد الكلي، فإنها تختلف عن الأسهم، حيث لا تتعرض أسعار السلع للتلاعب أو التداول من قبل الأطراف الداخلية المطلعة.

خامساً

التحوط ضد المخاطر: تقدم السلع غطاء للتحوط ضد المخاطر مثل الحروب أو الأحداث الجغرافية السياسية، حيث عادة ما ترتفع أسعار السلع نتيجة لتلك الظروف، بينما تنخفض أسعار الأصول المالية مثل الأسهم والسندات.

سادساً

فترة الامتلاك: هناك فرق آخر بين عقود السلع المستقبلية وأسهم البورصة وهو الفترة التي يمتلك فيها المرء في المعتاد العقد المستقبلي أو الأسهم. وبينما يتطلب الاستثمار في الأسهم بصفة عالمية إطاراً زمنياً طويل الأجل، لا يحتاج المستثمرون في عقود السلع المستقبلية سوى فترة أقصر نسبياً من الوقت.

سابعاً

الرفع المالي: من الميزات الأخرى التي يتمتع بها المستثمر عند التداول في سوق عقود السلع المستقبلية ولا يتمتع بها في أسواق الأسهم الفورية، هي ميزة «الرفع المالي»، وهذا يعني أنه باستخدام مبلغ صغير من رأس المال، يستطيع المستثمر التحكم في قيمة أكبر من الأصول، فالمستثمر لا يحتاج إلى شيء سوى دفع نسبة بسيطة من القيمة الكلية للعقد لبدء الاستثمار في سوق العقود المستقبلية.

تداول السلع في بورصات العقود المستقبلية أسهل بكثير مما هو معروف بصفة عامة. فأسواق السلع تعد جزءاً فرعياً مهماً من النظام الاقتصادي الكلي وتقدم فرصاً استثمارية مربحة لفئات مختلفة من المستثمرين.

سندات المشتقات المالية

تُعرف السلع إلى حد كبير كفئة مستقلة من الأصول والتي تستحق الاستثمارات، لأن نمط العوائد الخاص بها ينفصل بشكل كبير عن أداء فئات الأصول الخاصة. ويمكن الاستثمار في السلع باستخدام سندات المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية والخيارات التي يتم تداولها في بورصات السلع بدلاً من شراء الأسهم الفعلية للسلع.

وتوجد عوامل أخرى عدة مثل ميزة الرفع المالي، والسيولة العالية، والحصانة ضد التلاعب بالأسعار أو مشاركة الأطراف الداخلية المطلعة في عملة التداول، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كإحدى وسائل التحوط ضد التضخم، ما يوجب الاستثمار في تداول عقود السلع المستقبلية.

9 شروط ملزمة لمنح ترخيص «التقاص العام»

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً ينظم أنشطة عضو التقاص العام في أسواق الدولة، باستثناء المصارف المحلية، وفروع المصارف الأجنبية المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية، بحسب الموقع الإلكتروني للهيئة.

وجاء القرار في 16 مادة رئيسة، حيث اشترطت المادة الثالثة منه، لمنح ترخيص مزاولة عضو التقاص العام، توافر 9 اشتراطات رئيسية في طالب الترخيص، منها أن يكون مصرفاً محلياً أو فرع مصرف أجنبي مرخص له من المصرف المركزي للعمل في الدولة، أو شركة وساطة ملتزمة بنسب الملاءة المالية المعتمدة لدي الهيئة، أو عضو تقاص أجنبي مرخصاً له بمقر تأسيسه بمزاولة نشاط التقاص العام، على أن يكون خاضعاً لسلطة رقابية مثيلة للهيئة، وحاصلاً على موافقة الجهة المعنية، وفقاً لقانون الشركات التجارية.

كما اشترطت أن تتوفر الأنظمة الفنية اللازمة لمزاولة النشاط، وما يفيد الجاهزية للربط مع شركة التقاص المركزي، أو الحصول على موافقة شركة التقاص المركزي للربط بعد صدور الترخيص، مع توفير المقر الملائم والبرامج الإلكترونية والأنظمة الفنية اللازمة لمزاولة النشاط.

وجاءت المادة الخامسة من القرار، لتحدد مدة الترخيص في سنة واحدة، تبدأ من تاريخ صدور الرخصة، وتجدد سنوياً وفقاً للرسم السنوي المقرر من الهيئة، قبل انتهاء مدتها بشهر على الأقل، في حين حددت المادة السادسة شروط إلغاء الترخيص، من خلال إخطار الجهات المتعاقد معها بطلب إلغاء الترخيص قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الموعد المحدد للإلغاء، مع الاستمرار في ممارسة الأعمال المنوطة به، إلى حين قيام تلك الجهات المتعاقد معها بالتعاقد مع عضو تقاص عام بديل.

وبخصوص الجزاءات على المرخص لهم غير الملتزمين بأحكام القرار، فقد حددت المادة الرابعة عشر عدداً من الجزاءات، تبدأ بالإنذار ثم الغرامة المالية، مروراً بوقف النشاط لمدة لا تزيد عن 12 شهراً، ووصولاً إلى إلغاء الترخيص، في حالات فقدان شرط من شروط منح الترخيص، أو الإخلال الجسيم بأي الواجبات أو الالتزامات، أو التخلف عن سداد رسم التجديد السنوي، أو العلامات المقررة، أو صدور حكم قضائي بات يقضي بإشهار إفلاس الشركة.

إشراق
ESHRAQ
راعي فضي للمشروع الوطني
للتوعية الاستثمارية والشمول المالي

الرؤية:

نجاحنا ينبع من مساهمتنا في نهضة الإمارات العربية المتحدة. وتتجلى رؤيتنا في أن نصبح من أكثر المطورين العقاريين ريادة على المستوى المنطقة لتطوير المشاريع الحضرية، بالتعاون مع شبكة واسعة من الشركاء والجهات الداعمة.

الرسالة:

نهدف إلى تحقيق رؤيتنا من خلال تسليم منتجات وخدمات عقارية عالية الجودة، بالتركيز على تطوير أحياء مجتمعية متكاملة وتحقيق تطلعات المساهمين.

الهوية:

تفتخر الشركة بكونها رمزاً للقوة والاعتمادية في الميدان العقاري. ومن هنا يتجلى معنى "إشراق"، حيث تتطلع الشركة إلى مستقبلها المشرق بتفاؤل متألق نحو قمم النجاح الباهر.

تجسد هويتنا الجديدة فكرة شروق الشمس على أرض الحضارة، مما يبشر بمستقبل زاخر بفرص واعدة تكاد لا تحصى. وتعكس الهوية الجديدة قيمنا المؤسسية القائمة على الثقة والاستقرار، بما يتماشى مع مسيرة نموّنا وتطلعاتنا المستقبلية. وفي هذا الإطار، نهدف إلى مواصلة رحلة التنمية في أراضينا، وحيازة المزيد من الأصول التي من شأنها تحقيق الأرباح.

التأسيس ومسيرة تطور الشركة:

إشراق للاستثمار ش.م.ع» («إشراق» أو «الشركة») هي شركة استثمارية وعقارية مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية تتخذ من أبوظبي مقراً لها. تأسست الشركة في عام 2006 كشركة عقارية تحت مسمى «إشراق العقارية ش.م.خ»، في يناير من العام 2017 عدّلت «إشراق» نموذج أعمالها بما يمكنها من تحقيق أداء مالي قوي وتسجيل نمو صافٍ في الأرباح. ويتولى جاسم الصديقي منصب رئيس مجلس إدارة شركة «إشراق للاستثمار» وهو أيضاً الرئيس التنفيذي لمجموعة أبوظبي المالية.

حققت «إشراق للاستثمار» أرباحاً صافية بلغت 3 مليون درهم إماراتي لعام 2018 مسجّلة بذلك عامها الثاني من الربحية تحت مظلة الإدارة الجديدة. وفي الربع الأول من عام 2019، حققت الشركة أرباحاً صافية بقيمة 2,1 مليون درهم، وشهدت زيادة بنسبة 15% على أساس سنوي في صافي إيراداتها النقدية التمويلية.

وفي ظل الإدارة الجديدة، حولت «إشراق للاستثمار» تركيزها من أنشطة التطوير العقاري إلى الاستثمار في العقارات والأصول التجارية والصناديق. ويعكس إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة للشركة وتغيير اسمها من «إشراق العقارية» إلى «إشراق للاستثمار» – والذي تم الإعلان عنه في فبراير 2019 – تحوّل الشركة ونموذج أعمالها الجديد.

5 جزاءات على المخالفين من المستثمرين والوسطاء

تعديل نظم تداول ومقاصة وتسويات ونقل ملكية وحفظ الأوراق المالية

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً بشأن تعديل عدداً من الأنظمة المتعلقة بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.

وجاء القرار في 13 مادة، حيث حددت المادة الثالثة منه، إجراء التداول في الأوراق المالية من خلال نظام التداول الإلكتروني المتوافر في السوق، وذلك ما لم يوافق السوق مسبقاً على إجراء صفقات بموجب أوامر خاصة تتجاوز 80% من الضمان الخاص بالوسيط أو عضو التقاص العام أو صانع السوق.

أما المادة الرابعة من القرار، فقد حظرت على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المدرجة أوراقها المالية في السوق ومديرها العام أو أي من الموظفين المطلعين على المعلومات الجوهرية للشركة، التعامل بنفسه أو لحسابه بوساطة الغير أو بأي صفة أخرى لحساب غيره، في الأوراق المالية للشركة ذاتها أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لتلك الشركة، إذا كانت أياً من هذه الشركات مدرجة أوراقها في السوق، وذلك قبل 10 أيام عمل من الإعلان عن أي معلومة جوهرية ما لم تكن المعلومة ناتجة عن أحداث طارئة، أو قبل 15 يوماً من نهاية الفترة الربعية أو نصف السنوية أو السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية.

والزمت المادة السادسة من القرار، الوسيط وعضو التقاص العام، وصانع السوق الذي تولى عملية الشراء بسداد المبلغ الصافي المستحق عليه وفقاً للتقرير الصادر عن المقاصة بشأن الصافي المستحق حسب الإجراء والموعد الذي تحدده المقاصة، شريطة ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل الثاني التالي ليوم التداول.

مجلس التأديب

وأكدت المادة السابعة من القرار مخاطبة المصرف الذي أصدر الضمان لتسييل وسداد المبالغ المترصدة في ذمتهم إذا أخل الوسيط أو عضو التقاص العام أو صانع السوق بحكم المادة السادسة من القرار، بينما جاءت المادة الثامنة إذا تسبب الوسيط أو عضو التقاص أو صانع السوق في تأخير تسوية الصفقات التي يكون أي منهم طرفاً فيها لأكثر من مرتين متتاليتين أجاز للسوق إحالتهم إلى مجلس التأديب أو الهيئة – حسب الأحوال – وذلك دون الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون والأنظمة وقرارات السوق الصادرة تنفيذاً له.

وألزمت المادة التاسعة المقاصة بإصدار الأمر بسداد المبلغ المستحق للوسيط أو عضو التقاص العام أو صانع السوق الذي تولى عملية البيع وفقاً لتقريرها بشأن الصافي المستحق، وذلك حسب الإجراء والموعد الذي تحدده المقاصة، شريطة ألا يتعدى ذلك الموعد انتهاء يوم العمل الثاني التالي لتاريخ التقرير.

ووفقاً للمادة العاشرة من القرار، يلتزم الوسيط أو عضو التقاص العام أو صانع السوق بدفع الأموال المستحقة للمستثمر أو بقيدها في حساب ذلك المستثمر لدى الوسيط أو عضو التقاص العام خلال مدة غايتها يومي العمل التاليان لإتمام الصفقة، فيما راعت المادة الحادية عشرة الأحكام المنظمة للتقاص والتسوية الواردة بهذا النظام، إذا لم يتمكن الوسيط أو عضو التقاص العام أو صانع السوق أو البائعون من تسليم الأوراق المالية محل الصفقة في تاريخ التسوية، وجب اتباع الإجراءات المنصوص عليها في النظام الخاص بالتسوية على أساس التسليم مقابل الدفع (DVP)، وذلك فيما يتعلق بالإخفاق في تسليم الأوراق المالية والتعويض النقدي.

وبخصوص الجزاءات في حال مخالفة أي شخص لأحكام هذا القرار أو القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه، فقد حددت المادة الثانية عشرة من القرار 5 أنواع من الجزاءات، تبدأ بالإنذار ثم الغرامة المالية التي لا تتجاوز 100 ألف درهم، مروراً بوقف المستثمر لمدة لا تزيد على عام، ووصولاً إلى إيقاف الأشخاص المعتمدين عن مزاولة المهنة لمدة لا تجاوز الشهرين، أو إلغاء الاعتماد، أو الإيقاف عن مزاولة النشاط المرخص من قبل الهيئة لمدة لا تزيد على عام أو إلغاء الترخيص.

تعريف المستثمر المؤهل

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً بشأن تعريف المستثمر المؤهل. وجاء القرار في مادتين، حيث نصت المادة الأولى منه، على تعديل تعريف المستثمر المؤهل في كافة الأنظمة الصادرة عن الهيئة ليكون المستثمر المؤهل هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري القادر على إدارة استثماراته بذاته وفقاً لعدد من الشروط. وتضمنت المادة الأولى من القرار أن تكون الهيئات والمنظمات الدولية والجهات المرخصة من الهيئة أو الشخص الاعتباري المستوفي لعدد من البيانات المالية بإجمالي ميزانية تصل قيمتها 75 مليون درهم، أو صافي عائد سنوي بقيمة 150 مليون درهم، أو يملك أموالاً أو رأسمال بقيمة 7 ملايين درهم. وتضمن القرار تعريفاً للشخص الطبيعي وهو الشخص المعتمد من الهيئة أو من أي جهة رقابية مثيلة لمزاولة أي من المهام المرتبطة بالأنشطة أو الخدمات المالية، فيما اشترط القرار في الشخص الطبيعي، أن يكون مالكاً لصافي حقوق ملكية بمبلغ 4 ملايين درهم، ودخله السنوي لا يقل عن مليون درهم، وأن يقر بأن لديه الخبرة والمعرفة بمجال الاستثمار ومخاطره.

تعديل تعريف المعلومة «الجوهرية»

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً بتعديل تعريف «المعلومة الجوهرية» في كافة الأنظمة الصادرة عن الهيئة، بحيث تكون المعلومة الجوهرية هي تلك المعلومة أو الحدث أو القرار أو الواقعة التي من شأنها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الورقة المالية، أو حركة أو حجم تداولها، أو يكون لها تأثير على قرار المستثمر.

7 مواد

وجاء القرار الصادر عن مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، في سبع مواد، حيث أكدت المادة الأولى منه على عدد من المعلومات الجوهرية، على سبيل المثال لا الحصر، ومنها توزيع الأرباح، زيادة أو تخفيض رأس المال، التغيير في أعضاء مجلس إدارة الشركة أو إدارتها التنفيذية العليا، تغيير نشاط الشركة أو غرضها، عمليات الاستحواذ أو الاندماج، إعادة الهيكلة أو التصفية الاختيارية أو الإفلاس، تقارير التصنيف الائتماني.

كما تضمن التعديل عدداً من المصطلحات الأخرى وفي مقدمتها، التغييرات المهمة التي قد تطرأ على أصول الشركة متى بلغت 5% فأكثر من رأس المال، أو العقود أو الالتزامات المالية التي تبرمها الشركة أو تلغيها متى بلغت نسبة 5% فأكثر من رأس المال، أو إصدار السندات أو الصكوك أو أي تغيير يطرأ عليها، أو الصفقات والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، أو توقف الشركة أو أحد أفرعها أو الشركة الأم، أو الشقيقة أو التابعة أو الحليفة عن مزاولة نشاطها، أو أي دعوى قضائية تكون الشركة أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية العليا طرفاً فيها بحكم منصبهم أو وظيفتهم.

إخطار الهيئة وإدارة السوق

وتضمنت المادة الثالثة، من القرار تعديل المادة 33 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 3 لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، حيث ألزمت المادة الشركة أو الجهة التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق بإخطار الهيئة وإدارة السوق عن أي معلومات جوهرية، مؤكدة أن لمجلس إدارة السوق حق نشر أي بيان يتعلق بتلك المعلومات الجوهرية في الصحف المحلية ووسائل الإعلام التي يراها مناسبة.

كما نصت المادة الرابعة من القرار على تعديل المادة 34 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 3 لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، لتلزم الشركة أو الجهة التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق بنشر أي معلومة إيضاحية تتعلق بأوضاعها وأنشطتها، بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمرين متى طلب منها ذلك، فيما جاءت المادة السادسة من القرار لتلزم الشركة بنشر المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها للجهات الرقابية أو الأسواق أو الجمهور على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، على أن ينشر القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به خلال 30 يوماً من تاريخ نشره.

قرار ينظم آلية التعامل مع «الشركات الخاسرة» المدرجة بالأسواق المالية الدولة

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً ينظم الآلية الخاصة بالتعامل مع الشركات المدرجة بالأسواق المالية المحلية في حال بلوغ خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، حيث تضمن القرار خطة معالجة الخسائر المتراكمة والإجراءات المرتبطة بها على الشركات المساهمة العامة المحلية فقط.

8 مواد رئيسة

وجاء القرار في 8 مواد رئيسة، حيث ألزمت المادة الثالثة منه الشركة عند إفصاحها عن البيانات المالية المرحلية أو السنوية التي تتضمن خسائر متراكمة بلغت 20% إلى أقل من نسبة 50% من رأس مالها بتضمين إفصاحها تحليلا تفصيليا للخسائر ونسبتها من رأس المال، والأسباب الرئيسة التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر المتراكمة، وتاريخها، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها. كما تضمنت المادة، إلزام السوق المالي إضافة علامة مميزة باللون الأصفر إلى جانب اسم الشركة على شاشات التداول تفيد أن الخسائر المتراكمة للشركة بلغت نسبة 20% إلى أقل من نسبة 50% من رأس مالها فور صدور الإفصاح عن البيانات المالية، فيما ألزمت المادة أيضاً بضرورة قيام السوق بحذف العلامة المميزة فور إعلان الشركة عن انخفاض خسائرها إلى أقل من 20% من رأس مالها.

أما المادة الرابعة من القرار، فألزمت الشركة عند إفصاحها عن بياناتها المالية المرحلية أو السنوية التي تتضمن خسائر متراكمة بلغت نسبة 50% فأكثر من رأس مالها بتضمين الإفصاح تحليلا تفصيليا للخسائر المتراكمة، ومقدارها، ونسبتها من رأس المال، والأسباب الرئيسة التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر المتراكمة، وتاريخا، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها، فضلاً أن يقوم السوق بإضافة علامة مميزة باللون الأحمر إلى جانب اسم الشركة على شاشات التداول تفيد أن الخسائر المتراكمة للشركة قد بلغت نسبة 50% فأكثر من رأس مالها فور صدور الإفصاح عن البيانات المالية، فيما ألزمت المادة أيضاً ضرورة قيام السوق بحذف العلامة المميزة فور إعلان الشركة عن انخفاض خسائرها إلى أقل من 20% من رأس مالها.

وتضمنت المادة الرابعة من القرار، إلزام الشركات المساهمة العامة المحلية، والتي بلغت خسائرها المتراكمة نسبة 50% فأكثر بالإفصاح لكل من الهيئة والسوق عن خطة معالجة الخسائر على أن تكون تلك الخطة معتمدة من جهة ذات خبرة فنية ومالية توافق عليها الهيئة خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ الإفصاح عن البيانات المالية، مع إلزام مجلس إدارة الشركة الخاسرة بتشكيل لجنة تسمى «لجنة متابعة تنفيذ خطة معالجة الخسائر المتراكمة»، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والجهة ذات الخبرة التي وافقت عليها الهيئة. وتلتزم الشركة بحسب المادة الرابعة من القرار، بالإفصاح للهيئة والسوق وبشكل شهري أو بناء على طلب الهيئة أو السوق، عن تفاصيل تنفيذ الخطة مع تحديث التوقعات والأرقام الواردة في الخطة ومبررات أي انحراف للأداء، بينما الزمت المادة السادسة من القرار الشركة عند إفصاحها عن بياناتها المالية المرحلية أو السنوية حال انخفاض خسائرها المتراكمة إلى أقل من نسبة 50% من رأس مالها بتضمين إفصاحها تحليلا تفصيليا للخسائر المتراكمة.

> القرار تضمن خطة لمعالجة الخسائر المتراكمة والإجراءات المرتبطة بها على الشركات المساهمة العامة المحلية فقط

الجزاءات

وفيما يتعلق بالجزاءات على الشركات المخالفة للقرار، فنصت المادة السابعة، أن للهيئة الحق في حال مخالفة أحكام القرار توقيع واحد أو أكثر من أربعة جزاءات منها إنذار الشركة أو توقيع غرامة مالية بما لا يتجاوز المنصوص عليه قانوناً، أو وقف تداول الشركة، أو إلغاء إدراج الشركة في السوق المالي، على أن يعمل بالقرار من تاريخ صدوره ونشره بالجريدة الرسمية.

التقارير المالية للأنشطة المرخصة

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، قراراً بشأن التقارير المالية للأنشطة المرخصة.

وجاء القرار في ثلاث مواد، حيث عدلت المادة الأولى منه، المادة (3 – 11) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (157ر) لسنة 2005 في شأن النظام الخاص بإدراج وتداول السلع وعقود السلع، من خلال إلزام الشركات بتزويد الهيئة بالتقارير المالية المرحلية مراجعة من مدقق الحسابات الخارجي خلال 45 يوماً من انتهاء الفترة الربعية، وموقعة من الشخص المخول بالتوقيع في عقد تأسيس الشركة، مع تزويد الهيئة بالتقرير المالي السنوي المدقق خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، حيث استثنت المادة المصارف المحلية والأجنبية وفروعها وشركات التمويل من التقارير المطلوبة.

كما عدلت المادة رقم 9 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (48 ر) لسنة 2008 بشأن الاستشارات المالية والتحليل المالي، من خلال ضرورة تزويد الهيئة بالتقرير المالي السنوي المدقق خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، فضلاً عن التقارير المرحلية خلال مدة لا تتجاوز الـ45 يوماً، وتعديل المادة 7 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (29 ر) لسنة 2009 بشأن تنظيم نشاط الحافظ الأمين للأوراق المالية، والمادة 11 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) بشأن نظام إدارة الاستثمار، حيث ألزمت الفقرة الخامسة منه الشركات بتزويد الهيئة بتقارير دورية عن أنشطة الشركة ومنها حجم الأموال التي تدار بمعرفة الشركة وعدد أسماء وحجم استثمارات وتعاملات عملاء الشركة ومعدلات دوران تلك الأموال، وبيان توزيعات الأموال المدارة على أدوات وأسواق الاستثمار المختلفة.

كما عدل القرار المادة رقم (17) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (27 ر) لسنة 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية، من خلال تزويد الهيئة بالتقارير الشهرية حول تعاملات الأوراق المالية الخاصة بكل من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو المدير وموظفيها أو الشركات التابعة لها، خلال 5 أيام عمل من انتهاء الشهر، إلى جانب التقارير المرحلية والسنوية.

وعدل القرار المادة رقم 10 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 11 لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع، والمادة رقم 16 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (22 رم) لسنة 2016 بشأن تنظيم أعمال شركة التقاص المركزي، والمادة 8 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3 رم) لسنة 2017 بشأن تنظيم الترويج والتعريف، والمادة رقم 7 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (4 رم) لسنة 2017 بشأن تنظيم نشاط الخدمات الإدارية لصناديق الاستثمار.

كما عدل القرار المادة رقم 8 من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (18 ر) لسنة 2018 بشأن تنظيم ترخيص وكالات التصنيف الائتماني، والمادة رقم 10 من قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن تنظيم نشاط الإيداع المركزي.

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

عزز معلوماتك.. تنمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين والشمول المالي بالأسواق المالية

راعي بلاتيني
إعمار EMAAR

راعي ذهبي
دبي للاستثمار
du

راعي فضي
اشراق ESHRAQ

www.sca.gov.ae

TOLL FREE 800722823 الرقم المجاني

scauae sca.uae sca_uae sca_uae

مركز التدريب والاختبارات المهنية
PROFESSIONAL TRAINING AND EXAMINATIONS CENTRE

خدمات مركز التدريب والاختبارات المهنية

برنامج اختبارات الترخيص المهني:

بمقتضى البرنامج الذي تم تصميمه وفقاً لأفضل المعايير العالمية بالتعاون مع معهد الاستثمار والأوراق المالية بالمملكة المتحدة CISI، إحدى الجهات الرائدة عالمياً في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية، يقوم مركز التدريب والاختبارات المهنية بإجراء 8 اختبارات للترخيص المهني تتضمن:

- مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار – المنهج الدولي.
- الأنظمة واللوائح المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- الأوراق المالية
- المخاطر التشغيلية
- مخاطر الخدمات المالية
- الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار- المستوى الثالث
- الشهادة الدولية في إدارة الثروات – المستوى الرابع متقدم
- الامتثال للوائح الأنظمة المالية العالمية.

ويتوجه البرنامج في الأساس للفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن 7 مسارات للمهن المعتمدة لدى الهيئة هي:

ممثلي الوسطاء/ وضباط الامتثال ومسؤولي مكافحة غسل الأموال والمراقبين الداخليين/ ومديري العمليات ومديري التداول ومسؤول التقاص/ ومسؤولي إدارة المخاطر/ والمحللين الماليين/و مديري استثمار ورؤساء الاستثمار/ ومديري الترويج.

وبالإضافة إلى ذلك يقدم المركز عدة خدمات أخرى حيث يقوم بتوفير برنامج معادلة الشهادات والاختبارات المهنية، وبرنامج التعليم المهني المستمر CPD، وكذلك الورش التدريبية المتخصصة في قطاع رأس المال.